الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

أمراض المجتمع

الأسباب • الأصناف • التفسير
الوقاية والعلاج



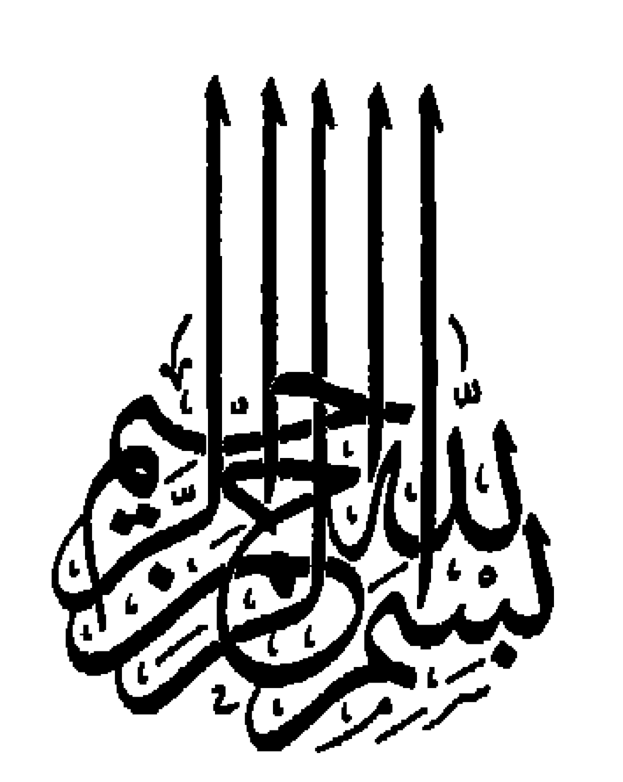


الدكتور جليل وديع شكّور

أمراض المجتمع

الأسباب • الأصناف • التفسير

الوقاية والعلاج



أمراض المجتمع

الأسباب • الأصناف • التفسير

الوقاية والعلاج

إعداد
د. خليل شكور



الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

الطبعة الأولى
1418هـ - 1998م



الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

عين التينة، شارع ساقية الجنزير - بناية الريم
هاتف وفاكس: 785107 - 786233 - 860138 (1-961)
فاكس: 786230 (1-961) ص.ب. 5574-13 بيروت - لبنان
بريد الكتروني: Email: asp@dm.net.lb
العنوان على شبكة الانترنت: http://www.asp.com.lb

ISBN 2-84409-047-8

المحتويات

المقدمة

يتعرّض جسم الإنسان من وقت لآخر لأمراض نسمّيها أمراضاً جسدية كوجع الرأس أو وجع المعدة، اشتراكات داخلية، ألم المفاصل... كذلك المجتمع يصاب بأمراض نطلق عليها الأمراض الاجتماعية كظاهرة الإجرام، الانحرافات السلوكية، الإدمان... وهي الأخطر لأنها تطال، بعكس الأمراض الجسدية التي تصيب الإنسان كفرد ويأخذ ضررها الطابع الفردي، الإنسانية في المجتمع وتشكّل بالنسبة لهذا المجتمع بؤرة فساد تكون باتساعها وانتشار عدواها وتأثيرها السلبي أشبه باتساع الدوائر المائية على صفحة ماء راقدة تعرّضت لرمي حصاة صغيرة. بمعنى أن المشكلة تبدأ فردية صغيرة لتصبح، مع عدم المواجهة، قضية اجتماعية تنهك المجتمع وتقوّض مضاجع أبنائه. ويتعاظم الخطر بقدر ما يتمّ التغاضي عن بروز المشكلة أو بقدر ما يتم التعامل معها باستلشاء وبغير اهتمام.

وعلى العموم إن الأشخاص الذين توصد بوجههم أبواب الكسب الشريف يكونون أمام خيارين: إما إتّباع وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافهم في المجتمع وإما الانسحاب من الحياة الاجتماعية العامة والهروب من متطلبات الواقع بتعاطي المخدّر أو بإدمان الكحول أو بلعب الميسر... وبكلتا الحالتين هناك نوع من سلوك منحرف قد يؤدي لاحقاً إلى مشكلات اجتماعية تكبر أو تصغر بحسب مستوى التعاطي وتكراره وبحسب عمر المتعاطي وسنّه...

والمجتمع يتعرّض عموماً إلى نوعين من المشكلات: مشكلات

طبيعية لا يكون للفرد فيها أي دور كمثل المشكلات الناتجة عن الزلازل والفيضانات والعوامل الطبيعية الأخرى؛ وهي مشكلات لا يمكن التحكم بأسبابها والسيطرة عليها؛ ومشكلات يتسبب بظهورها الفرد كمشكلات الإدمان والإجرام. وهنا بمقدور المجتمع التحكّم بأسبابها والتحكم تالياً بمحاصرتها.

ولقد اهتم علماء النفس والاجتماع بهذه المشكلات والأمراض وبحثوها من زاوية الخروج على قيم المجتمع ومعاييره أو بمدى الالتزام بها والتوافق معها وكشفوا أسبابها الاجتماعية كما عددوا أهم هذه الأمراض وعرضوا كيفية الوقاية منها وسبل علاجها.

ومن هذه الأمراض سنتناول مشكلة: العنف والجريمة، الطفولة المعذبة، الإدمان، التعصّب، الجنس المريض...

ولكي نسلّط الضوء بشكل كاف على هذه الأمراض كانت «سلسلة الأمراض الاجتماعية» بحيث نبحث في أجزاء منفصلة كل مشكلة على حدة وبقدر ما نستطيع.

ولقد تحددت هذه المشكلات بصورة أولية على الشكل التالي:

*** الجزء الأول: «إطار السلوك المريض» ويبحث في:**

1 ـ التعريف بالأمراض الاجتماعية وتصنيفها والتمييز بين أمراض المجتمع وأمراض الدولة.

2 ـ أسباب الأمراض الاجتماعية.

3 ـ الأعراض النفسية والاجتماعية، إبراز سيكولوجية الجانح وعرض لأهم الأمراض الاجتماعية.

4 ـ تفسير المرض الاجتماعي من خلال عرض وجهة نظر إحدى عشرة مدرسة في هذا المجال.

5 ـ المعايير، القيم، الأدوار وعلاقتها بالأمراض الاجتماعية.

6 ـ الاتصال والأمراض الاجتماعية وإبراز انعكاسات الاتصال الخاطىء، دور الاتصال الناجح، مبادىء الاتصال الجيّد والفعّال ومبادىء الاستماع الجيد.

7 ـ الوقاية والعلاج.

*** الجزء الثاني: «العنف والجريمة» ويبحث في:**

1 ـ تنامي مظاهر العنف والجريمة بحيث أصبحت تشكّل ظاهرة عالمية.

2 ـ مفهوم الجريمة، تعريفها، عرض لمراحل السلوك الإجرامي وعرض لأشكال الجريمة.

3 ـ الأسباب النفسية للجريمة.

4 ـ الجريمة والسجون والوقوف عند موضوع السجن كمركز للتعذيب وضرورة جعله مكاناً للرعاية والتأهيل.

5 ـ التلفزيون والعنف من خلال عرض التأثيرات السلبية لبرامجه العنفية مع عرض الإجراءات المرتبطة بالوقاية والعلاج.

6 ـ العنف المدرسي، المدرسة والعقاب من خلال تعريف العقاب المدرسي والإشارة إلى أهدافه وأنواعه وشروط توقيعه وإبراز انعكاساته على شخصية التلميذ وعلى نفسيته.

7 ـ العنف المنزلي ومجتمع الطاعة، عرض موضوع العقاب المرتبط بالمنزل من خلال العنف الموجّه ضد الأطفال والعنف الموجّه ضد النساء.

8 ـ عرض لمجموعة من الحلول المرتبطة بإجراءات الوقاية والعلاج.

* الجزء الثالث: «الطفولة المعذّبة» ومن أهم الموضوعات التي يبحثها:

1 ـ واقع الطفولة عالمياً.

2 ـ حقوق الإنسان وحقوق الطفل.

3 ـ واقع الطفولة اللبناني.

4 ـ ظاهرة الامتهان الأكثر كسباً.

5 ـ الحلول وقاية وعلاجاً.

* الجزء الرابع: «الإدمان» ومن أهم الموضوعات التي يبحثها:

1 ـ تعريف الإدمان.

2 ـ أنواع المخدّر.

3 ـ الأسباب التي تسهم في الإدمان.

4 ـ أسباب الإدمان في لبنان.

5 ـ تأثير المخدّر وأخطار الإدمان.

6 ـ سيكولوجية الإنسان المدمن.

7 ـ المكافحة.

8 ـ علاج الإدمان.

تجدر الإشارة إلى وجود أجزاء أخرى سنحدد مخططاتها وأهم الموضوعات التي تبحثها لاحقاً من خلال عرضنا في كل جزء يأتي، وفي التمهيد التابع له، لأهم الموضوعات التي تم عرضها في الأجزاء السابقة. وعلى هذا الأساس فإن الأجزاء الأخيرة تحتوي على أبرز النقاط التي تم عرضها في الأجزاء السابقة. وهكذا فإن القارىء بمقدوره أن يكون على بيّنة لكل ما سبق من نقاط وعناوين.

الفصل الأول:

التعريف وأهمية الدراسة

أولاً: التعريف:

المرض الاجتماعي «سلوك سالب غير بنّاء وهدّام ويعتبر مشكلة اجتماعية تهدّد أمن الفرد والجماعة. أما المرض النفسي فهو اضطراب يتناول الشخصية في سماتها العامة وأحياناً في بنيتها وتركيبها وعلاقاتها بالآخرين. وتكشف أعراضه عن درجته ونوعيته ومدى خطورته على الفرد والآخرين»[1]. مما يعني أن البنية المعرفية والإدراكية والعلائقية للمريض النفسي ستتعرض لإرباكات واضطرابات تكون بمستوى حدّة المرض.

ومفهوم المرض الاجتماعي «يتغيّر باختلاف المجموعات البشرية والبيئات. فهو يعني اختلال توازن الفرد واضطراب تكيّفه بالنسبة لعلاقاته بمحيطه، كما أنه غير منفصل عن العوامل الثقافية والاجتماعية لهذا المحيط حيث يعيش»[2].

ثانياً: أهمية الدراسة:

أهمية دراسة هذه الأمراض تكمن في أنها تتصدّى لمشكلات تعاني

---

(1) راجع: عطوف محمود ياسين: مدخل في علم النفس الاجتماعي. بيروت، دار النهار، 1981، ص 289؛ حامد زهران: علم النفس الاجتماعي. القاهرة، عالم الكتب، 1977، ص 337.

(2) Norbert Sillamy: Dictionnaire de la psychologie. Paris, Larousse, 1967, p. 210.

منها الأسرة والمدرسة ومن ثم المجتمع ككل. ومن المشاكل التي يهتمّ بها اليوم علم النفس الاجتماعي هي مشكلة المنحرفين والجانحين الذين يشكّلون خطراً على أنفسهم وعلى أفراد المجتمع.إ فالأهمية، إذن، تتعدى، ويجب أن تكون كذلك، مشكلة الكشف والتصنيف وإظهار الأسباب إلى مشكلة توضيح سبل الوقاية والعلاج.

ثالثاً: التمييز بين أمراض المجتمع وأمراض الدولة:

من الصحة أن نميّز هنا بين أمراض المجتمع، موضوع البحث، وبين أمراض الدولة. فالمجتمع الذي يكثر فيه الإدمان أو الإجرام أو المقامرة أو الانحرافات الجنسية على أنواعها نقول عنه إنه مجتمع مريض. أما المجتمع الذي تكثر فيه الوساطات والمحسوبيات وأعمال الرشوة على اختلافها فنقول عنه إنه محكوم بدولة مريضة.

ليس من شك في أنّ قيام دولة القانون والعدالة يكون الأساس لبناء المجتمع السليم وقد يكون الحصن المنيع بوجه العديد من أمراض المجتمع التي تتوالد من مرض الدولة وعجزها. وليس من شك أيضاً في أن الخسارة تتفاقم عندما تكثر الأمراض الاجتماعية في ظل دولة مريضة وعندها يصبح الانهيار الاجتماعي أمراً محتّماً واندثار الدولة أو زوالها أمراً محتملاً.

ومن المهمّ القول إن العلاقة بين أمراض المجتمع وأمراض الدولة هي علاقة وثيقة وشبيهة بعلاقة الفرد بالمجتمع أو بعلاقة المجتمع بالدولة. لذا فإننا بصون الدولة نحمي المجتمع وبحماية المجتمع نؤسّس لدولة العدالة والقانون.

وبشيء من التفصيل نقول: تبدأ أمراض[1] الدولة بالظهور والتفشّي

---

(1) راجع: د. يوسف كفروني: جريدة الديار، صفحة الدراسات، تاريخ 10 تموز 1994، ص 20.

عندما «يسعى كل مسؤول ليكون وكيلاً حصرياً عن طائفته فلا يجوز توظيف أو تقديم خدمة لابن طائفته دون أخذ إذنه ونيل رضاه. وعندما يتم تلزيم حقوق المواطنين وتأمين خدماتهم، من ماء وكهرباء وهاتف وطرقات، للمسؤولين بحسب حجم وقيمة كل مسؤول فيصبح المواطنون مرتبطين بتبعية شخصية لقاء تقديم خدمة أو منفعة شخصية.

والمرض هو خلل في أداء المجتمع في بعض وظائفه بشكل سليم مما ينعكس اضطراباً وتوتراً في علاقات أفراد المجتمع ببعضهم البعض، وقد يصل الأمر إلى انهيار المجتمع وزواله خاصة حين يواجه تحدّيات خارجية كبيرة وخطيرة. ويزداد المرض خطورة بقدر ما يبتعد المجتمع عن تحقيق الأهداف التي من المفترض أن تكون سبب وجوده وهي الأمن والرضى والتقدّم».

والأفراد الذين لا يتأمّن لهم الأمن والإشباع في مجتمعهم نراهم يهاجرون إلى مجتمعات أخرى بحثاً عمّا ينقصهم في المجتمع الأصل فيحصل نتيجة لذلك الاغتراب الجسدي أحياناً كحلّ منشود وفي حال تعذّر ذلك يحصل الاغتراب النفسي، وهو أشدّ ألماً وضياعاً وحيرة، نتيجة لما يتعرّض له الفرد من تبخيس لشخصيته وتهميش لدورها وسلب لحقوقها.

لا بد من التذكير في هذا المجال بأن الأفراد في المجتمعات البدائية كانوا يجتمعون ويتوحدون في العشيرة أو في القبيلة نتيجة لرابطة الدم أو لصلة الرحم ونتيجة لفقدان البناء المجتمعي الضامن لمصالح الناس والساهر على أمنهم وحقوقهم. أمّا وبعد أن ظهرت التجمعات المدينية وتبلورت مفاهيم النظم الاقتصادية والدينية والتربوية والعسكرية.. تقلّصت أدوار الأسرة لتعطى بمعظمها إلى الدولة التي تصبح مسؤولة عن الفرد في أمنه وصحته وتربيته واقتصاده.. ونتيجة لذلك تبلور مفهوم الجماعة وتوضحت الأهداف التي من أجلها كان المجتمع. وما الروابط

العائلية (رابطة آل فلان...) التي نشهدها اليوم على الساحة اللبنانية، وإن كانت في بعضها لأهداف سياسية انتخابية، إلا انعكاساً لأمراض الدولة بحيث، ونتيجة لهذه الأمراض، يعيش الفرد حالة إحباط وضياع نتيجة للكرامة المهدورة أو للاعتبار المفقود. ويعيش الإحساس بالعجز عن تأمين الحقوق وبالخوف من المجهول وبضعف الانتماء إلى المجتمع الدولة فيسعى إلى تعزيز ذاته وإلى إنعاش وجوده بالحماية والقوة المفترضتين من خلال إنشاء هذه الروابط العائلية التي أخذت تحلّ محلّ الدولة في كثير من شؤونها ووظائفها. وهذا يؤدّي إلى تحجيم الدور الوطني من دائرة الوطن الكبيرة إلى دائرة صغيرة منحصرة بمصالح أفراد العائلة أو بشؤونهم الخاصة مما يؤدّي تالياً إلى إضعاف مفعول المواطنية بحيث تحلّ مكانها تبعية ضيقة. وبقدر ما تتكاثر هذه الانتماءات الضيّقة يتهدّد الوطن مخاطر التجزئة وبقدر ما يتعرّض المواطنون لأنواع مختلفة من التهميش تزداد المخاطر ويبتعد المواطن عن دوره الوطني المطلوب.

رابعاً: تصنيف المشكلات الاجتماعية:

ليس من شكّ في أن المشكلات الاجتماعية التي تكثر في مجتمع ما تؤسّس لأمراض اجتماعية تكبر مضاعفاتها بقدر استمرار هذه المشكلات وتراكمها.

والمشكلات الاجتماعية يمكن تصنيفها[1] من حيث سبب نشأتها إلى نوعين رئيسيين:

أ ـ مشكلات سببها الفرد.

ب ـ مشكلات سببها التركيب الاجتماعي.

---

(1) راجع: الفكر العربي، عدد 19، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1981، ص 18.

أ ـ مشكلات سببها الفرد:

وهي المشكلات الناتجة عن فشل الفرد في التكيّف مع متطلّبات الحياة اليومية، مما يؤدّي إلى قيامه بسلوك يدخل ضمن أنماط السلوك المنحرف. وعلى الرغم من كثرة أنماط السلوك المنحرف وتنوّعها فإن المشكلات الاجتماعية تشترك في صفات رئيسة عامة، أهمها:

ـ مخالفة النظم وقواعد السلوك السائد بين غالبية أفراد المجتمع. ومنها البسيط الذي لا يلحق ضرراً بالآخرين كمخالفة ما تنصّ عليه التقاليد في حفلات الزواج أو بعض مخالفات نظام السير أو الانزواء والانسحاب من مخالطة الآخرين...

ومنها مخالفات تلحق أضراراً بالآخرين أو بممتلكاتهم كالاعتداء بالضرب أو القتل أو السرقة أو تحطيم الممتلكات أو التخريب في الممتلكات العامة أو تقديم الرشوة...

ـ إثارة غضب الآخرين الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمرتكب الفعل. وتتدرّج درجة الغضب بحسب درجة خطورة الفعل ومكانة القيم التي خالفها (استنكار، انتقاد، إنزال العقاب..). أمّا وسائل الضبط الاجتماعي التي تواجه السلوك الانحرافي فتنقسم إلى نوعين:

● وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية: وتتمثل في القوانين والأنظمة التي تضعها أجهزة السلطة السياسية وفي وجود تحقيق كتحقيق النيابة والادعاء العام وفي وجود هيئات تقرّر درجة المخالفة ودرجة العقوبة كالمحاكم وفي وجود هيئات تنفّذ العقوبة كرجال الأمن، ووجود مؤسسات يتمّ فيها تنفيذ العقوبة كالسجن ودُور الإصلاح والتقويم.

● وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية: وهي عبارة عن المظاهر والصور التي يعبّر بها الجمهور عن استنكاره للفعل (انتقاد، تشهير، تجريح، مقاطعة...).

ب ـ مشكلات سببها التركيب الاجتماعي:

وهي المشكلات الناتجة عن ظاهرة التفكك الاجتماعي وظاهرة عدم اكتمال التنظيم الاجتماعي. ويرجع فشل التركيب الاجتماعي في توفير متطلبات الحياة المناسبة لبعض الأفراد إلى واحد من سببين:

● إمّا للتباين في توفير الخدمات فتحصل فئات على النصيب الأكبر وتحرم فئات أخرى (فرد أو مجتمع محظوظ، فرد أو مجتمع محروم) وينتج عن ذلك أحياء متخلّفة وأفراد محرومون يفتقرون إلى وسائل العيش الكريم وإلى الخدمات الضرورية كالمدارس والمستشفيات وطرق المواصلات... ويؤدّي هذا الوضع في أحيان كثيرة إلى أن يحقد بعض أو جميع أفراد الفئات المهضوم حقها على أفراد الفئة المستفيدة. ويظهر هذا الحقد بأشكال مختلفة تصل أحياناً إلى سلوك انحرافي يتمثّل بعمليات تخريب أو استغلال أو إلى درجة الاعتداء الشخصي على الأفراد المستفيدين بالضرب أو الاختطاف أو القتل أو إلى إلحاق أضرار مادية بممتلكاتهم.

● وإما لوجود حالة من تخلخل في القيم بسبب التغيّر الاجتماعي السريع الذي قد ينتج عنه فشل في التكيف مما يؤدي إلى السلوك الانحرافي. وتظهر خلال مراحل التغيّر السريع ظاهرة أخرى يمكن أن تسمّى «عدم اكتمال التنظيم الاجتماعي»[1] وهي ظاهرة تتميز بعدم اكتمال القواعد الخاصة بنوع من أنواع العلاقات الاجتماعية الذي ينظّم سلوك الأفراد في مجال من مجالات الحياة الجديدة. فقد يكون المجتمع قد

---

(1) راجع: الفكر العربي، نفس المرجع، ص 22؛
Robert K. Merton and Robert Nibest: Contemporary Social Problems, 3e éd., New York, Harcourt Brace Jovanovich, inc. 1971, p. 823.

طوّر القواعد أو استعارها من ثقافة أخرى ولكنها غير واضحة أمام أفراد المجتمع ولم يتشرّبوها بدرجة تصبح فيها جزءاً من القيم والمعايير التي يحترمونها ويخضعون لها. فمثلاً أدّت الطفرة التي حدثت في دخول الأفراد في مجتمعات النفط إلى انتشار هائل وسريع للسيارات الخاصة، إلاّ أنّ أفراد هذه المجتمعات لم يستوعبوا بالسرعة نفسها التي تعلّموا بها قيادة السيارة القيم الاجتماعية الأخرى المرتبطة بامتلاك سيارة كما لم يتشبعوا بالأساليب السليمة لقيادة السيارة الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع هائل في نسبة حوادث السيارات في هذه المجتمعات.

أسباب الأمراض الاجتماعية

قبل الإشارة إلى الأسباب الاجتماعية لا بدّ من الإشارة إلى مصدرين كبيرين للخلل الذي يتعرّض إليه السلوك، سلوك الفرد كفرد وسلوكه كعضو في مجتمع وهما «الأسباب البيولوجية والأسباب النفسية»[1] :

- الأسباب البيولوجية ـ الحيوية: وتتضمّن الاضطرابات الفيزيولوجية التي قد تحدث في مراحل النمو المتتالية ابتداءً من الحمل والولادة والبلوغ والزواج وسن اليأس والوراثة والبنية التكوينية والعوامل العضوية مثل الأمراض والتسمّم والعاهات والإصابات والعيوب، مما يعني أهمية وجود عيادات الخدمات الشاملة في مجتمعنا الناهض من الحرب وبخاصة في الأحياء الشعبية المزدحمة بهدف تقديم المساعدة المطلوبة بشأن تلك الأمور.
- الأسباب النفسية: وتشمل الصراعات وحالات الإحباط والعدوان والحرمان والكبت والخبرات السيئة والصادمة وحيل الدفاع النفسي الفاشلة والعادات غير الصحيّة... وكل هذه الأسباب عانى منها مجتمعنا بدرجات مختلفة. لذا فإن الأفراد بأكثريتهم معرّضون للسقوط

(1) راجع: عطوف ياسين: مدخل في علم النفس الاجتماعي. بيروت، دار النهار، 1981، ص 290؛ حامد زهران: علم النفس الاجتماعي. القاهرة، عالم الكتب، 1977، ص 337 ـ 338.

إذا لم يسارع المسؤولون إلى معالجة هذه الأسباب النفسية بإزالة ما يستطيعون إزالته والتخفيف من وطأة البعض الآخر.

- أما الأسباب الاجتماعية للأمراض النفسية والسلوكية فتكون نتيجة لتأثير عوامل البيئة والوسط الاجتماعي الذي يتحرّك ضمنه الفرد في صياغة شخصيته وفي خلال نموّها. فنوع التربية ونوع التنشئة التي يخضع لها الفرد والضغوط والمطالب الصادرة عن البيئة كلّها تؤثر في عملية التوافق النفسي وفي مستوى هذا التوافق.

وفي هذا المجال يمكننا الإشارة إلى التحليل النفسي الذي أشار إليه عدد من الباحثين[1] لانحراف الأحداث الجناح بحيث تمّ إبراز الحرمان العاطفي من قبل الأم ودوره في تشكيل الشخصية، فقد فسّر «بولبي» انحراف الصغار على أساس أن الأم هي التي تقوم في سنّي المهد والطفولة المبكرة بدور شخصية الطفل وضميره. فمن خلال تعاملها معه يقتنع بأنّ عليه أن يتخلّى عن بعض رغباته وأن يؤجّل إشباع بعضها الآخر كما يقتنع بأنّ عليه أن يحتفظ بعلاقة طيّبة مع الآخرين حتى تتحقق له أهدافه. ويصف «بولبي» الجانحين بأنهم يعانون من صعوبة خاصة في التفكير المجرّد الذي يعتبر ضرورة من ضرورات سيطرة الذات والضمير على الواقع وبأنهم عاجزون عن الخروج من دائرة ذواتهم والارتباط العاطفي بآخر.

وأظهرت نتائج بحث «شلدون وإليانور جلوك» أن أمّهات الجانحين أقلّ اهتماماً وأكثر عدوانية ونبذاً لأطفالهن. وبنتيجة مشابهة أشار

---

(1) راجع: كمال جندي أبو السعد: إنحراف الأحداث الجناح. القاهرة، دار المعارف بمصر، 1971، ص 2 ـ 7؛ مصطفى حجازي: الأحداث الجانحون. ط 2، بيروت، دار الطليعة، 1981، ص 21.

«أندراي»[1] إلى أنّ الجانحين يدركون عيوباً ونقائص في أداء آبائهم لأدوارهم. ومن نتائج الاختبار الذي أجراه الباحثان شلدون وجلوك تبيّن أن الجانحين يعانون من شعور عميق بأنهم غير محبوبين وغير مرغوب فيهم ويرجعان هذا الشعور إلى طبيعة علاقات الجانح بوالديه في طفولته المبكرة.

ويؤكد «إيكهورن»[2] على ضرورة توافر نوع من التوازن أو الاعتدال في كمية الحب والعقاب التي تمنح للطفل. فإذا أغرق الوالدان الطفل بالحب دون أن يضغطا عليه للإقلاع عن رغبات المتعة واللذة العارضة، أو فرضا عليه ألواناً مفرطة من العقاب لا يوازنها حب يشجّع الطفل على التخلّي عن مبدأ اللذة، كانت النتيجة احتفاظ الطفل بلذة الإشباع الغريزي المباشر دون اعتبار للواقع. ويدعم إيكهورن رأيه بالسمات التي تظهر على الجانحين والتي يمكن تفسيرها بأنها سلوك طفلي يتبع مبدأ اللذة ويذكر منها مثلاً قصر فترة التركيز وقلة الاهتمام بالأشياء وضعف القدرة على الحكم وسرعة الاستجابة لأي مثير دون قدرة على الضبط والتحكّم.

وقالت «فريد لاندر» عن الجانحين بأنهم تميّزوا بالتخلّف في نموّ الشخصية وإنهم كانوا عاجزين حتى سن الخامسة عن أن ينشئوا علاقة بموضوع بسبب طول عزلتهم عن الأم أو عيشهم في مؤسسات أو في أُسر بديلة صادفوا فيها تغيّر الراشدين المحيطين بهم باستمرار مما يعيق نشأة الأنا بشكل سوي ويجعلها عاجزة عن تحمّل الإحباط.

---

(1) راجع أيضاً: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة حول تعاطي الحشيش، التقرير الثاني، 1964.

(2) راجع أيضاً: أوجيست إيكهورن: الشباب الجامح. ترجمة سيد غنيم وإسحٰق رمزي، القاهرة، دار المعارف، 1954.

وتعطي «أنّا فرويد» أهمية خاصة للسنة الأولى التي يتمّ فيها الانتقال من النرجسية الأولية إلى حب الموضوع. ويتمّ ذلك على وجه مرضٍ حين توفّر الأم لطفلها إشباعاً متكرراً ومنتظماً لحاجاته الجسمية، أمّا حين تكون الأم غائبة أو مهملة أو ناقدة للاتزان الانفعالي، وهو ما تفترض «أنّا فرويد» حدوثه في حالة الجانح، فإنها تخفق في أن تكون مصدراً دائماً للإشباع يستطيع الطفل أن يوجّه إليه اهتمامه، مما يؤدّي بالطفل إلى أن يصبح نرجسياً فتتسم علاقاته بالضعف والسطحية والخلوّ من الإشباع مع عجز في التكيف الاجتماعي. وتشير «أنّا فرويد» إلى أنه ليست ردود الأفعال الصدمية لفقد الأم هي التي تؤدّي إلى السقوط في الجناح بل السبب يكمن في افتقاد التفاعل في المواقف اليومية وافتقاد تكرار النمط المتتابع: حب فإحباط فانسحاب فتماهي.

وعن رأي «ميلاني كلدين»[1] في الانحراف تقول إنّ الجانح مدفوع أساساً بأنا أعلى عنيف وهمجي والذي ترجعه إلى العلاقة الأولية مع الأم من خلال تجربة الرضاعة التي تعطيه صورة الأم الصالحة (إذا كانت التجربة سارّة ومطمئنة ومشبعة) أو صورة الأم السيّئة (إذا كانت التجربة مؤلمة ومحبطة). ومن خلال صورة الأم (جيدة أم سيئة) تتشكّل النواة الأولى لكلّ صورة تالية يكوّنها الطفل عن الآخرين وعن العالم من ناحية ولكل صورة يكوّنها عن ذاته وعن وجوده من ناحية ثانية. وهكذا تؤدّي صورة الأم الجيدة والصالحة إلى تكوين صورة إيجابية عن الذات وبالتالي تنشىء أنا أعلى ودوداً ورقيقاً. أمّا الصورة السيّئة فتؤدّي إلى تكوين قيمة سلبية عن الذات وإلى تكوين أنا أعلى همجي عنيف يمارس بطشه على الطفل أو على الآخرين.

---

(1) مصطفى حجازي: الأحداث الجانحون. مرجع سابق، ص 28؛
Melanie Klein: Essais de psychanalyse. Paris, Payot, 1967.

وقد حدّد ديبويست[1] Debuyst مسالك ثلاثة أساسية تؤدّي إلى الانحراف: الطفل المحروم، الطفل المدلّل والطفل الذي تماهى بمعايير جانحة. ومع أن النهاية برأيه واحدة في كل الحالات إلاّ أن خط السير إليها مختلف.

الطفل المحروم ينحرف بسبب:

- حرمان لا مبرّر له وغير عادل فعلاً (إهمال، نبذ، قسوة، حرمان عاطفي).
- ردّ دفاعي حيوي ضد القلق الناتج عن ذلك الحرمان بحيث تنخفض قيمة العلاقات الإنسانية مع إعلاء شأن الأشياء لقدرتها الإرضائية التعويضية (في حال السرقة مثلاً).
- صراع خطير ومتكرر مع المحيط يؤدّي إلى مأساة داخلية وتذبذب ما بين الانسياق وراء الإشباع التعويضي من خلال اللذة الآنية وبين التكيف.
- إنهاء الصراع لمصلحة المعارضة والعداء للمجتمع والتمرّد عليه مع انسياق وراء إشباع الشهوات بشكل مباشر.

والطفل المدلّل يقع في فخ الانحراف نتيجة:

- قصور في تعلم معنى الجهد وشخصية لم تعرف سوى الإشباع المباشر لرغباتها حين تبرز.
- الاصطدام بمتطلبات وقيود المجتمع يؤدي إلى قلق شديد وشعور بالغبن وعدم القدرة على التلاؤم مع هذه المتطلّبات بالتخلّي عن مبدأ اللذة.

---

(1) راجع: مصطفى حجازي: الأحداث الجانحون. مرجع سابق، ص 60؛
Christian Debuyst et Julienne Joos: L'enfant et l'adolescent voleurs. Bruxelle, Dessart, 1971.

● صراعات خطيرة ومتكررة مع المجتمع وسلطاته تؤدّي إلى تكوين شخصية جانح ينظر إلى من حوله بحذر وكأعداء محتملين مع شعور أساسي بالحرارة تجاه غبن المجتمع المزعوم.

أمّا الطفل الذي يتماهى بمعايير اجتماعية جانحة فيصل إلى وضعه هذا بعد أن يمر بمرحلة صراع مع المجتمع وهو يحسّ بمعارضة سلوكه لمعايير المجتمع ولذلك يكون أمام عملية اختيار بين التمسّك بسلوكه وبين التكيّف. وعندما يستمر في انحرافه يكون قد مرّ بعملية تطوّر نفسي داخلي هي التي تسمح بترسيخ تماهيه بالقيم الجامحة.

وفي كتابه «الضبط الاجتماعي للجريمة» ربط موريس كوسون[1] بين المناخ التربوي الذي تلقاه الفرد وبين الانحراف. فأورد الملاحظات التالية:

- تزداد النزعة الانحرافية عند الشخص ذي التربية المتهاونة والمحروم من عناية الأهل أي أنّ المنحرف مستقبلاً هو ذلك الذي تلقّى في طفولته وشبابه تربية غير منضبطة.
- إن دراسة الباحث شيروكس Chirocos للطلبة في ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الأميركية أظهرت أنه كلما توقّع هؤلاء الطلبة استنكار الآباء والأمهات لمخالفتهم السلوكية قلّ ارتكابهم للانحرافات.
- إن خوف المنحرف من تشويه سمعته الاجتماعية بين الناس الذين يعرفهم هو عامل مساعد على التقليل من انحرافه.
- إذا كان الشخص يخاف من اكتشاف رفاقه لسلوكه الانحرافي فذلك أيضاً سبب لكي يحدّ الفرد من مخالفاته. وبناء عليه فإن الباحث «لتل» Little يعتقد بأن عملية الضبط الاجتماعي تستمدّ قوتها أساساً من العقوبات غير الرسمية.

---

(1) راجع: الفكر العربي، عدد 37 ـ 38، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1985، ص 567.

يمكن الاستنتاج هنا أن الشخص المنحرف الذي ينقاد وراء نوازعه ولذّاته الشخصية تضعف قدراته لمقاومة الانغماس في المخالفات مستقبلاً لاعتقاده بأنه لا يخاطر بالكثير من سمعته الاجتماعية التي فقدها فعلاً بانحرافاته السلوكية السابقة.

ويرجع «كوسون» وقوع الشخص في المجتمعات الغربية في فراغ أخلاقي إلى مجموعة من العوامل منها:

- عدم اهتمام الوالدين بتربية أولادهم.
- عدم تبنّي الوالدين لمبادىء أخلاقية قوية وراسخة.
- التفكك العائلي الناتج عن إدمان الأبوين أو الفقر المدقع.
- ضعف الأبوين المتمثّل في خوفهما من مجابهة أولادهما يومياً في شؤون الحياة.
- رفض الوالدين المبالغ فيه لتحقيق الإشباع لأولادهما مما يبغون.
- تمرّد بعض الأطفال ضد السلطة العائلية في سن مبكرة، الأمر الذي يدفع بالوالدين على طول المدى إلى التسليم بالأمر الواقع أمام عصيان الأولاد.

بالاستناد إلى ما سبق يمكن القول إنه بقدر ما يفشل الفرد في مواجهة متطلبات المجتمع وضغوطه يفشل في عملية التوافق. فالمؤثرات تلاحق الفرد منذ مولده. يضاف إلى ذلك تأثير البيئة فقيرة كانت أو غنية، ريفية أو حضرية، منغلقة أو منفتحة. . . وقياساً على ذلك فإننا نعتبر أن نسبة كبيرة جداً من أبناء مجتمعنا تعاني من عدم التكيف وإذا استمرّ الوضع على حاله من دون مواجهة ناجحة لمشكلاته فإنه يخشى من أن تتجذر المعاناة ونصاب بعدها باللامبالاة الوطنية وباليأس الاجتماعي الذي يسحق النفوس ويُميت المشاعر.

ومن الأسباب التي حددها علماء النفس الاجتماعي لهذه الأمراض السلوكية نذكر:

1 ـ سوء التعاطي مع العوامل الحضارية والثقافية:

تدلّ بعض الشواهد على أن الأمراض النفسية أو السلوك المنحرف يميل إلى الانتشار في المجتمعات المتحضرة أكثر من انتشارها في المجتمعات البدائية ويعود السبب في ذلك إلى:

- إن التطور الحضاري السريع غالباً ما يرافقه نوع من الفشل في قدرة الناس سلوكياً ونفسياً واجتماعياً على التوافق معه وفي عدم التكيف مع التطورات الجديدة التكنولوجية المعقدة والمتغيرة باستمرار.

وهذا ما تعاني منه معظم دول العالم الثالث وعلى الأخص الدول النفطية في القفزة السريعة إلى العصر الالكتروني دون تطوّر تدريجي يتهيأ به الفرد لمواجهة هذه الطفرة في التكنولوجيا وفي تبعاتها، وللتوافق مع عصر السرعة الذي يحول دون عمليات الاسترخاء والاستجمام إضافة إلى مواجهة زيادة المسؤوليات الاجتماعية وعدم القدرة على تحملها. وفي هذا المجال أشار عالم الاجتماع «بالانديير»[1] إلى أن ظاهرة التخلّف ترجع إلى تلاقي بنى اجتماعية مختلفة بحيث يتم ذلك بين مجتمع مجهّز بأسبقية تكنولوجية قوية ومنظم على مقياس عالمي ومجتمع آخر مجهّز بوسائل مادية ضعيفة ومنظّم على مقياس محدود، مما يعني أن معظم الانحرافات التي يمارسها شبابنا تعود إلى عدم التلاؤم بين أنماط سلوك أفرزتها حضارة منبثقة عن بنى اجتماعية تختلف جوهرياً عن البنى الاجتماعية عندنا وبين واقع اجتماعي لا يتيح لمعظم أفراده إمكانية التصرّف بشكل يحافظ فيه على القيم والأعراف المحلية.

---

(1) راجع: الفكر العربي، عدد 47، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1987، ص 184.

● الثقافة الواردة أو المستوردة التي تولّد التعقيد والإحباط وعدم التوافق بين الفرد وثقافة المحيط الذي يعيش فيه، بالإضافة إلى عدم تطابق السلوك الفردي مع معطيات الثقافة المتغيرة باستمرار نتيجة التقدّم الهائل لوسائل الاتصال الذي أبطل الحواجز الزمانية والمكانية وربط مختلف الأرجاء والأقطار ببعضها بحيث تحققت وحدة جغرافية بين القارات إذ أن الحدث ومهما كان نوعه ومستواه يكون في دائرة الضوء خلال دقائق وفي شتى أرجاء المعمورة.

وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى نظرية الصراع الثقافي التي قال بها عالم الاجتماع الأميركي سلاّن[1] Sellin لتفسير السلوك الجانح. فقد قال عن هذا السلوك بأنه وليد تعارض معايير الجماعة المحددة التي نشأ فيها الفرد مع معايير المجتمع الكلي. والذي دفعه إلى القول بهذه النظرية هو تعدّد الجماعات العرقية والثقافية في المجتمع الأميركي في بداية نشأته وتعارض معايير كل جماعة مع الجماعات الأخرى ثم تعارض قيم وعادات كل جماعة مع معايير المجتمع الأميركي الجديد. فإبن المهاجر الجديد قد يصبح جانحاً نتيجة لاصطدام المعايير السلوكية التي تعلّمها من ذويه داخل الجماعة التي ينتمي إليها مع معايير المجتمع الجديد.

ولقد أخذ «سزرلاند» من هذه النظرية مبدأ الصراع بين معايير الثقافات المختلفة حين قال إن الشخص يصبح جانحاً عندما تطغى على تصرفاته المعايير الجانحة السائدة في جماعة انتمى إليها ضد المعايير المتكيفة التي تحكم المجتمع الكلي. وعرض سزرلاند أفكاره في كتابه «مبادىء علم الجريمة»[2] الذي ترجم إلى الفرنسية عام 1966 حيث

---

(1) راجع: مصطفى حجازي: الأحداث الجانحون. مرجع سابق، ص 80 - 83.

(2) Voir encore: E. Sutherland: Principe de criminologie. Paris, Cryas, 1966.

لخّص مراحل العملية التي تقود الشخص ليصبح جانحاً على الشكل التالي:

- السلوك الجانح متعلّم أي إنه ليس وراثياً وإن من لم يتلقّ تدريباً على الإجرام لا يخترع الجريمة.
- السلوك الجانح متعلم من خلال الاحتكاك بأشخاص آخرين في عملية تواصل يكون في الأساس لفظياً وشخصياً، كما يمكن أن يتم بالمثال والقدوة.
- يتم تعلّم السلوك الجانح خصوصاً ضمن جماعة محصورة تتميّز بالعلاقات المباشرة والشخصية.
- يشتمل التدريب على الانحراف:
  - تعلّم تقنيات ارتكاب الجنح وهذه قد تكون بسيطة أو معقدة.
  - توجيه الدوافع والميول والتفكير والاتجاهات نحو الانحراف.
- توجيه الدوافع بهذا الشكل هو نتاج التفسير الملائم أو غير الملائم للقوانين المرعية الإجراء، بحيث يجد الشخص نفسه في بعض الجماعات محاطاً بآخرين يفسّرون القوانين كقواعد تجب مراعاتها دائماً في السلوك. كما يجد نفسه في جماعات أخرى محاطاً بأشخاص يميلون للاعتداء على هذه القوانين، مما يؤدي إلى صراع ثقافي بين معايير هاتين الفئتين.
- يصبح الفرد جانحاً عندما تطغى التفسيرات المضادة للقانون على التفسيرات التي تحترمه. وهذا يشكل مبدأ الترابط الفارقي، بحيث يصبح الفرد جانحاً إذا وجد أمامه نماذج ومعايير سلوكية جانحة لا تجابهها معايير متكيفة على درجة كافية من القوة.
- تتنوّع الترابطات الفارقية من حيث التواتر، المدة، الأسبقية والشدة. فإذا

تماهى الشخص بمعايير جانحة قبل أن يتعرّض لتأثير المعايير المتكيفة قد يصبح جانحاً بشكل نهائي والعكس صحيح.

- التدريب على الانحراف يتم ليس من خلال التقليد وإنما من خلال أوّاليات عمليات التعلّم العادي.

وانطلاقاً من ذلك يفسر «سيزرلاند» الجريمة على أنها نتاج الترابط الاجتماعي وتعبير عنه. فالجماعة قد تكون منظمة بشكل يسهّل ميلاد السلوك الجانح أو بشكل يقاومه. ومعظم الجماعات هي عادة متجاذبة أي أنها تتضمن ميولاً جانحة وأخرى متكيفة، ولذلك فمعدل الإجرام هو تعبير عن الترابط الفارقي للجماعة ويخضع للمعادلة التالية:

$$\text{معدل الجريمة} = \frac{\text{قوة النماذج المشجعة على الانحراف}}{\text{قوة النماذج المشجعة على التكيّف}}$$

وهكذا ينتج الانحراف عن تعرّض الشخص لمعايير جماعية جانحة تجتذبه بشكل تتغلّب فيه على معايير الجماعات المتكيفة. وبانتمائه إلى الجماعة الجانحة يتدرّب من خلال الاتصال الشخصي على فنون الانحراف ويتمثّل نمط الوجود الجانح السائد في تلك الجماعة حتى يتبناه بشكل نهائي.

2 ـ اضطراب التنشئة الاجتماعية:

إن عمليات التنشئة الاجتماعية «هي عمليات تعلّم وتعليم وتربية تؤدي إلى تشكيل السلوك الاجتماعي للفرد وإدخال ثقافة المجتمع في بناء شخصيته وتحوّله من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي وتكسبه صفة الإنسانية»[1].

---

(1) حامد زهران: علم النفسي الاجتماعي. مرجع سابق، ص 338 ـ 339.

نشير هنا إلى أن مؤسسات عديدة تقوم بفعل التنشئة: الأسرة، المدرسة، دُور العبادة، الأندية والجمعيات، وسائل الإعلام... وبقدر ما تتآزر وتتكامل تأتي التنشئة سليمة وخالية من المضاعفات السلبية بينما إذا تعارضت بما تقدمه أو إذا ترك لكل منها حرية التصرّف ومن دون تنسيق يأتي فعل التنشئة مشوّشاً ويؤدي إلى الإرباك والاضطراب بحيث تعمّق مفاعيل التقوقع والانغلاق وبالتالي التزمّت وعدم الأخذ في الاعتبار ما يقدمه الآخر.

وقد أثبتت دراسات العالمين كوغلر وبريل[1] عام 1967 أن أية عوائق في طريق عملية التنشئة أو أية اضطرابات تعوق التطبيع الاجتماعي وبناء قدرة الفرد على الاندماج الاجتماعي فإنها ستنعكس اضطرابات نفسية وسلوكية، ستولّد إحباطات وتوترات لدى الفرد.

3 - الاضطرابات الأسرية:

إن دراسات عديدة أثبتت أن هذه الاضطرابات تعود إلى أسباب متعلّقة بـ :

- الوالدين: الخلافات، الزواج غير الموفّق، الخيانة الزوجية، عدم التكافؤ بينهما ثقافياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، الانفصال أو الطلاق أو الهجر أو الزواج الثاني الذي ينتج عنه مشكلات متعلّقة بأسلوب التربية ومشكلات أخلاقية ناشئة عن التغير المفاجىء الذي يصيب حياة الأطفال، التضارب في الاهتمامات، الضعف الجنسي، عدم الإنجاب، الغياب الطويل عن البيت وبخاصة عمل الأم الذي يشجعه مجتمعنا الحديث ويعتبره ضرورة لتدعيم الأسرة مادياً مما يترتب غياب مصدر العطف والتوجيه والتدبير لفترة لابأس بها ويضاف إلى ذلك تبعات العمل التي تحملها الأم إلى

(1) عطوف ياسين: مرجع سابق، ص 291.

بيتها (تعب، تعصيب، نرفزة، مشكلات المهنة...)، إعطاء النموذج السيّىء للطفل، التدخل السلبي لأهل الوالدين بشؤون الأسرة الذي يفقد الزوجين أو أحدهما إدراك مسؤوليات الأسرة الجديدة.

- الطفل: إعاقة أو عاهة خاصة في اللغة أو في الشكل، اسم غير مرغوب فيه أو يحوي معنى اجتماعياً مرفوضاً.

- الوالدين والطفل: عدم الثبات والاستقرار في المعاملة كأن يعاقباه على أمر أتاه مرة ولم يعاقباه على نفس الأمر مرة أخرى فيضيع الطفل بين الصواب والخطأ وتهتز لديه مفاهيم الصح والغلط مما يؤدي إلى اضطراب في جهاز القيم وإلى تشويش في عمليات التعاطي مع الآخرين، القسوة والظلم أو الرعاية المفرطة، أو شدة التعلّق، فرض القوانين الجامدة، سوء استقبال الطفل أو سوء المعاملة، طفل غير مرغوب فيه نتيجة حمل غير مقصود ومن دون استعداد له أو نتيجة خيبة الأمل بولادة طفل على عكس ما يشتهي الوالدان أو نتيجة الصدمة الحاصلة من صورة أو شكل على عكس ما حلم به الأبوان وبخاصة الأم أو لعجزه عن تحقيق الغرض من وجوده (إذا كان الإنجاب حلاً يؤمل منه علاجاً لمشكلات ناشئة بين الزوجين)، تمايز في المعاملة، فرض العزلة على الطفل، عدم التوجيه الجنسي الصحيح.

وحول تأثير الأهل في انحرافات الأبناء يشير الدكتور عباس مكي[1] إلى ارتباط الانحرافات السلوكية عند المراهق بدينامية الحياة الأسرية عند الأهل أي أن المآزم التي تطبع علاقة الأهل فيما بينهم تستثير مجموعة من ردّات الفعل الرافضة والانحرافية والهامشية من قبل الأبناء وهذا كله يظهر على شكل معاناة صامتة أو ناطقة، هامسة أو

(1) راجع الفكر العربي، عدد 47، بيروت، معهد الإنماء العربي، آب 1987، ص 65.

مرتفعة صوتاً وصدى. والسلوك الانحرافي هو لغة موجهة إلى الذات والآخر في آن واحد، وهو خطاب يحمل معنى الانفجار والعلاج في آن واحد، بمعنى أن في السلوك المنحرف خلاصاً من مأزم ظالم وتوقاً إلى مدى تعويضي ينتقل فيه المراهق من وضعية التلقي إلى وضعية الفاعل بواسطة سلوكه المنحرف أو الهامشي. وبهذا فإن السلوك موجّه للأهل وللابن في آن واحد وعلاجه لا يكون إلا بالتوجّه صوب الأب وصوب الإبن في آن واحد بالضرورة.

- الطفل والإخوة: مولد طفل جديد بدون استعداد أو تهيئة، تحويل كل الحب والرعاية للمولود الجديد، الغيرة، الحقد والتمرّد نتيجة المفاضلة بين أخ وآخر.
- الطفل والأسرة بشكل عام: المستوى الاقتصادي المتدني، المستوى الثقافي المعيق، انحراف معايير الأسرة عن المعايير الاجتماعية، عدم الاستقرار والتنقل المستمر سعياً وراء لقمة العيش أو لظروف مهنية تستدعي التنقّل وتفرض تالياً صعوبات إضافية في عمليات التكيف ضمن المجتمعات المتتالية التي قد تكون مختلفة في قيمها وفي أنماطها العلائقية.

4 - سوء التوافق المدرسي:

ويشمل عوامل متعلقة بـ:

- العائلة والمدرسة: الذهاب إلى المدرسة يعني الانفصال عن الأهل والابتعاد عن جوّ هو سيّده والخضوع لنظم وضعتها جماعة غير الأسرة، من هنا فإن إخفاق المدرسة في تحمّل مسؤولياتها وفي تحقيق غاياتها الهادفة إلى تنشئة الفرد وتنميته جسمياً وعقلياً واجتماعياً، كما أن اضطراب العلاقة وانعدام التعاون بين المدرسة والأهل قد يساهمان في سوء التوافق المدرسي.

- المربي الذي يعاني من سوء التوافق النفسي والذي يتبع أسلوب المحاباة والتهديد أو عدم تدريبه وإعداده لنقل الرسالة إلى التلاميذ بشكل مناسب بالإضافة إلى سوء تعامله معهم سلوكاً وتعابير ومثالاً يحتذى والابتعاد عن تأدية دوره كمربي والاكتفاء فقط بدور المدرس الذي يلقن ويحشو ذهن التلميذ بالمعلومات من دون أن يربطها بأحد جوانب الحياة العملية في المجتمع.
- التلميذ الذي يعاني من النقص في القدرة على الاستيعاب أو من حيث القصور العقلي إذا كان موجوداً أو إلى ما هنالك من أسباب تتعلق بالفشل أو التأخر أو بما ينتج عن ضعف السمع والبصر، ضعف في مستوى الطموح، تشوّه في صورة الذات. . .
- المربي والتلميذ من خلال اضطراب العلاقة بينهما نتيجة سوء التوافق عند أحدهما أو عند الاثنين معاً.

يمكن أن نذكر في هذا المجال أن المدرسة، وبما يحيط بها من ظروف وتبعات مرتبطة بانخفاض مستوى الذكاء أو بالفشل الدراسي أو بالجو العام وبغياب المعايير والأنظمة المحترمة، يمكن لها أن تكون مصدراً للانحراف وللسلوك السلبي المرفوض اجتماعياً. وهذا ما أشار إليه العديد من الباحثين[1] في دراساتهم:

- لقد توصل هيرشي Hirschi إلى أن عدم القدرة الأكاديمية والأداء الدراسي الضعيف يؤدّيان إلى كره للمدرسة ومن ثم رفض السلطة المدرسية مما يؤدي تالياً إلى احتمال انحرافه.

ووجد «إليوت» و«فوس» Elliott et Voss أن الفشل الدراسي ينتج عنه

(1) راجع: عمر عسوس: دور الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة. في الفكر العربي، عدد 83، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1996، ص 227.

الاغتراب عن المدرسة الأمر الذي يؤدي إلى الإقلاع عن الدراسة ومن ثم سلوك طريق الانحراف. واعتبر الباحثان أن هذا السلوك الانحرافي يأتي كعملية تكيفية لمواجهة الفشل الدراسي الذي أدى إلى الإحباط مما يدفع بالتلميذ الفاشل إلى تشكيل اتجاهات سلبية تجاه المدرسة وتجاه كل ما ترمز إليه ومن ثم تبني سلوكاً بديلاً يخدم هذه الاتجاهات.

ورأى «غولد» Gold أن التلاميذ الذين يفشلون يلجأون إلى التورّط في السلوك الانحرافي مع أقرانهم المنحرفين بحثاً عن الاعتراف بهم بحيث يؤازر بعضهم البعض بالدعم والثناء على القيام بالسلوك المنحرف تعويضاً عن الدعم والثناء اللذين لم يجدوهما في الإطار الاجتماعي العادي.

أما بصدد دور الجو العام للمدرسة في سلوك التلاميذ وفي إنجازهم المدرسي فقد وجدت الدراسة[1] التي أجراها المعهد الوطني للتعليم في أمريكا في سنة 1979 وحمل اسم The Safe School Study أن المدارس المنظمة التي تتبع أنظمة معينة تشهد مستويات منخفضة من العنف والتخريب بدرجة أقل منها في المدارس الأخرى. واستخلص القائمون بالدراسة أن المدرسة تكون منشّطة لدافعية التلميذ في التعلم ومقلّلة لأعمال العنف عندما تكون مستوفية للشروط التالية:

- عندما يعتقد الدارسون أن دروسهم مناسبة.
- عندما يعتقد الدارسون أن لهم بعض التحكم في خصوص ما يحدث لهم في المدرسة.
- عندما يعتقد الدارسون أن السياسة الانضباطية ملتزمة وعادلة وواضحة ومدعمة بصفة منسقة.

---

(1) نفس المرجع، ص 228.

- عندما يرى الدارسون أن هناك بناءً عقلانياً للمكافآت في المدرسة تقدرهم وتحترمهم لقاء قدرتهم على الإنجاز.
- عندما يرى الدارسون أن هناك تسييراً فعّالاً يخضع لبناء متسق من النظام ومديراً يتمتع بروح قيادية عالية.
- عندما تتوفر وسائل معينة لتحسين المناخ الذي تسوده العلاقات الإنسانية وتشجع الاتصال بين الدارسين والمدرسين.

ليس من شك في أن هذه الشروط تحول دون حدوث الاغتراب لدى التلاميذ وتجعلهم يحسون بوجود معايير وأنظمة ترعى وجودهم.

وبشكل عام يمكننا إرجاع سوء التوافق المدرسي إلى نقص في التوجيه التربوي أو إلى عدم توافق المناهج المتخصصة مع متطلبات ومعطيات المجتمع، أو إلى اضطراب مفاعيل الاتصال بين أركان الوضعية التربوية (إرباكات تطال دينامية الاتصال نتيجة الخلل الذي يصيب موضوع الرسالة وتقنيات الإرسال...).

5 - سوء التوافق الاجتماعي:

إن المجتمع المريض الذي يحول دون إشباع حاجات أفراده والذي يفيض بأنواع الحرمان والتحريمات والإحباطات والصراعات والذي يشعر فيه الفرد بنقص الأمن وبعدم الأمان، كما أن التنافس الشديد بين الناس وعدم المساواة والإضطهاد والاستغلال وعدم إشباع حاجات الفرد ويضاف إلى ذلك وسائل الإعلام الخاطئة غير الموجهة والتي تؤثر تأثيراً سيئاً في عملية التنشئة الاجتماعية، كل هذه الأسباب إلى جانب أسباب أخرى تدفع الفرد الذي يعيش في مثل هذا المجتمع المريض إلى سوء التوافق الاجتماعي بحيث يكون السلوك المريض والشيخوخة المبكرة وغير السوية النتاج المتوقع لهذه المساوىء.

6 ـ الصحبة السيئة ورفاق السوء:

المقصود هنا هو جماعة الرفاق المنحرفين الذين يشكّلون عصابة قد تورّط الفرد في سلوك الطريق غير السوي والذي يؤدي إلى تشكيل شخصية منحرفة ومريضة. نشير هنا إلى أن عقلية المجموعة المنحرفة قد تدفع بالأفراد إلى ارتكاب المآسي والشرور التي تصل إلى حد الإجرام والأعمال المنكرة. وتزداد خطورة الصحبة السيئة كلما كان الرفاق في عمر المراهقة بحيث لا يتوانون، باندفاعهم القوي وتحدّيهم البارز، عن فعل ما يحلو لهم وبخاصة الأفعال المضادة للمجتمع، وربما يكون الانخراط في أعمال مخالفة للقانون هدفه توكيد الذات والاحتفاظ بعلاقته مع الرفاق الذين يتحدّونه أو يشاركونه في المغامرة إلى جانب تعزيزه قيمته أمامهم وعدم فقدانه اعتبارهم له.

7 ـ مشكلات الأقليات الاجتماعية:

فقد ينتج عن ذلك نقص في العلاقات وفتور في التفاعل الاجتماعي أو انعدامه إلا ضمن أقلية على حدة، وغالباً ما يؤدي وجود الأقلية إلى شعورها بالتعصّب مع الشعور بانعدام الأمن والشعور بالتفرقة العنصرية وفي المعاملة وفي الحقوق والواجبات وهذا ما يحدث بين البيض والسود في أمريكا وجنوب افريقيا مثلاً بحيث تنعكس المعاملة على أمور التعليم والإسكان والعمل. مما يفرض على المجتمع، إذا كان واعياً لهذه المشكلة، إزالة الحواجز بين طبقاته والسعي إلى إدماج كل فئات الشعب في وحدة جامعها الأساسي نضج في المواطنية الصالحة ومصداقية في الانتماء والولاء.

8 ـ سوء الأحوال الاقتصادية:

من المعروف أن تدني الحالة الاقتصادية لأية عائلة لا يسمح بتلبية

جميع متطلباتها. وتلعب البطالة والاضطرابات وفقدان المواد الأولية أو غلاء استيرادها دوراً فاعلاً في هذا التدني.

وفي هذا المجال وجد سالوس[1] Selosse في دراسة له على الأحياء البائسة والمعدمة اقتصادياً في مدينة نانسي بفرنسا أن العوز المادي ليس كافياً بمفرده لتفسير انحراف الأحداث في تلك المناطق. هناك متغيرات خمسة تميّز عائلات الأحداث الجانحين بالمقارنة بعائلات غيرهم من الأحداث في نفس الحي وهي: غياب الأب، سوء تفاهم الوالدين، البطالة وعدم الاستقرار المهني، الإدمان الكحولي في الأسرة، الماضي الجانح لأحد الوالدين.

وقد أظهرت الدراسة[2] التي أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة في عام 1955 عن «الوقاية من جناح الأحداث» والتي نشرتها المجلة الدولية للسياسة الجنائية باللغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية والمترجمة إلى العربية عام 1963 ما يلي:

- يبدو أن الزيادة في حجم جناح الأحداث أو التزايد في جسامته أكثر تواجداً في البلاد التي بلغت حداً كبيراً من النموّ عنها في البلاد الآخذة في هذا النمو.
- يبدو أن الارتفاع العام في مستويات المعيشة بالبلاد التي بلغت حداً كبيراً من النمو الاقتصادي والصناعي له أثر محدود على الوقاية من جناح الأحداث.

---

(1) راجع: مصطفى حجازي: الأحداث الجانحون. مرجع سابق، ص 97؛
Selosse: familles dites asociales et delinquance juvenile, in familles inadaptées et relations humaines, Paris, 1961.

(2) راجع: محمد طلعت عيسى وآخرون: الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين. القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، من دون تاريخ، ص 170.

- يبدو أن التغييرات الاقتصادية والصناعية الجديدة في البلاد الآخذة في النمو ذات أثر مباشر على تزايد جناح الأحداث.

والجدير ذكره أن عمليات النمو والتحضّر قد لا تكون السبب المباشر في الانحراف إنما ما يرافق ذلك أو يترتب عنه كالتفكّك الذي يصيب الأسرة من جراء ذلك أو سوء التكيف الذي يصيب النازحين من الريف إلى المدينة بحثاً عن العمل أو التعارض في القيم بين قيم الواقع المجسّد عملياً وبين ما يرجى أن يكون... كل ذلك يشكّل ضغوطاً على الناشئة تساعد على ظهور الانحراف أو تعجّل في ظهوره.

ومن الأسباب التي تضاف إلى ذلك نذكر التضخّم المالي وغلاء أسعار المواد الاستهلاكية أو احتكارها، كما نذكر المشكلات العائدة إلى سوء المواصلات أو انعدام بعضها (البرية، السلكية، اللاسلكية، البحرية).

لا شك في أن هذه الأسباب أو بعضها تساهم في سوء الحالة الاقتصادية التي تنعكس مرضاً اجتماعياً متمثلاً بالقلق والاضطراب والخوف على المصير. مع الإشارة إلى أن سوء الوضع الاقتصادي قد يدفع بالعديد إلى ممارسة بعض أنواع السلوك الممنوع أو المرفوض اجتماعياً كأعمال الغش والتزوير والإتجار بالمخدرات وقبول الرشوة والسرقة والاحتيال...

9 ـ الكوارث الاجتماعية وحالات الحرب:

يدخل في هذا المجال الكوارث الطبيعية من فيضانات، زلازل، حرائق؛ والكوارث الاجتماعية من مجاعة وبطالة وتفشّي الأمراض المعدية.

يضاف إلى ذلك حالات الحرب أو ما يسبقها وما يرافقها من خوف وتوتّر وبخاصة إذا تدخلت في ذلك الأسلحة الذرية والنترونية أو

الصواريخ حاملة الرؤوس النووية. والأكثر تأثيراً في هذا المجال شعور الفرد بأنه مهدّد وبخطر الموت المحتمل في كل حين مما يدفعه ليكون أقلّ تقيّداً بمعايير المجتمع وبالتالي يسوّل لنفسه أن تمارس إشباعاتها حتى وإن كانت مخالفة للأعراف والقوانين قبل أن يدهمها الموت مما يوقعها تالياً في أحضان المرض الاجتماعي (مخدرات، دعارة، جنس، تزوير، غش، جرائم. . .).

يدخل في هذا المجال أيضاً الحروب الأهلية من فتن طائفية وحزبية وإقليمية وطبقية وما يتخلّف عنها من أعمال التهجير أو النزوح أو احتلال ممتلكات الغير. . .

كل هذه العوامل تنعكس في حالات من الضياع والقلق وفي فقدان الأمن مما يسبب ارتباكاً واضطراباً في السلوك الاجتماعي العام، بحيث ينتقل السلوك المرفوض بين الناس في مجتمع مريض كالعدوى إلى أن يصبح، على خطأه، واقعاً يكتسب صفة الموافقة عليه من قبل العديد من أبناء هذا المجتمع ممارسة أو سكوتاً عنه.

10 ـ سوء التوافق المهني:

لا شك في أن النقص في التوجيه، والامتهان بعكس ما تمليه الرغبات والميول والاستعدادات، والنقص في مواكبة التطور التقني السريع يؤدي إلى سوء التوافق ويدفع بالإنسان إلى المعاناة والقلق والسأم وإلى معايشة مشكلاته المهنية باستمرار. كما يلعب دوراً في هذا المجال عدم وجود ما يتمناه الفرد حين مواجهة سوق العمل والانخراط فيه.

يضاف إلى ذلك أن عدم إدخال التوجيه الدراسي والمهني في مدارسنا يدفع بالعديد من شبيبتنا إلى اختيار الدراسة المؤدية إلى المهنة أو اختيار المهنة بشكل عشوائي أي أن الدراسة تترك للصدفة أو للظروف

بأن تتحكم بهذا الاختيار وأحياناً يتم الاختيار بشكل مفروض من الأهل أو الأصدقاء لأسباب ظاهرية بحتة تأخذ في الاعتبار مستوى الأجر أو الموقع الاجتماعي للمهنة أو الحاجة.

وعلينا أيضاً ألا ننسى ظروف العمل وما فيه من إرهاق أو اضطراب في العلاقة بين رب العمل والعمال أو بين العاملين أنفسهم أو ما تسببه من مرض أو اتلاف نسبي أو بطيء ومتواصل في أجهزة الجسم، ناهيك عن الظروف السيئة التي تؤدّي إلى الاستلاب والهيمنة والاستغلال. أي أنها تؤدي إلى تبعية بأشكال مختلفة وبالتالي إلى خنق الطموحات وإحباطها.

11 ـ تدهور نظام القيم

إن اختلال التوازن بين ما يتعلمه الإنسان من قيم مثالية وبين ما يراه على أرض الواقع من انحدار وتدهور في هذه القيم يؤدي به إلى الضياع والاضطراب النفسي. وهذا ما نراه من خلال تصارع بعض مفاهيم الثقافات الحديثة المتطورة، أي التصارع المستمر بين جيل الأبناء وجيل الآباء والأجداد.

ويعيش الفرد في مأزق نفسي «حين يجد نفسه في فجوة بين القيم العالية المثالية التي يتعلمها وبين الواقع المرير المتناقض لما يقال له ويتعلمه. فهو يتعلم شيئاً عن الأمانة ويرى في الواقع صوراً عديدة للخيانة. وتطلب منه الاستقامة ويجد الانحراف قائماً في كل مكان في مجتمعه. وحين تختلّ أمامه الموازين وتهتز القيم يتسرّب الشكّ في كل شيء إليه وتنهار ثقته وتتكون لديه مشاعر النقمة والعدوان»[1].

(1) عطوف ياسين: مرجع سابق، ص 294.

لا شك في أن هذا التدهور يسهم في نوع من الأمراض الاجتماعية التي تربك الإنسان وتجعل سلوكه معتلاً ومضطرباً.

وأكبر دليل على ذلك ما أفرزته الحرب طيلة سنواتها الضاغطة من انكفاء في جهاز القيم لدى أبناء مجتمعنا اللبناني بحيث صاروا لا يهتمّون إلا بالحاضر وبما يؤمنه هذا الحاضر من ماديات بعيداً عن كل تفكير أو تخطيط للمستقبل البعيد. وصاروا ينظرون مثلاً إلى المهنة من خلال ما تؤمنه من مردود مادّي مهما كان شكل العمل أو مستواه. إضافة إلى أن العلاقات الاجتماعية خفّت وتراجعت عما كانت عليه قبل الأحداث وإلى أن المشاعر الإنسانية اضمحلّت لتحلّ محلّها المصالح الشخصية الضيّقة وحسابات الربح أو الخسارة.

12 - إنهيار القيم المعنوية والدينية والخلقية

حين تطغى المصالح المادية على حياة الإنسان ولا تؤخذ القيم الدينية والخلقية في الاعتبار فإن الفرد يقع في صراع يولّد واحداً من الحلول التالية[1] :

- «الانسحاب الكامل للعزلة والانطواء أو الهجرة». وهذا ما فعله، برأينا، معظم المثقفين في مجتمعنا، الذين قيل عنهم الأكثرية الصامتة، يوم كانت الكلمة الفصل إلى البندقية وإلى الأعمال القتالية الدموية.
- «الانجراف الخضوعي والاستسلام للماديات بكل ما فيها من شراسة سلوكية وتكالب محموم» مما أسهم، برأينا، في توسيع الشرخ بين طبقات المجتمع وقلّل من علاقاتهم الاجتماعية.
- «التمرّد على الواقع بسلوك عدواني عن طريق الجريمة أو الانحراف

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 295.

أو العصاب أو الإدمان وغيرها من أعراض الباثولوجيا الاجتماعية والنفسية بحجة إعادة التوازن»[1] وقد شكّل ذلك برأينا بالنسبة للحرب اللبنانية وقودها التي أمّنت استمرارها وتواصلها بصور مختلفة وعبر فواصل زمنية استمدّت من هذه الوقود دفعاً جديداً للتقاتل ودفقاً متميزاً لأعمال الحرب.

ويزيد الأمر سوءاً انهيار هذه القيم على صعيد الأسرة وتفشّي الإباحية في داخلها. ويساعد في ذلك:

- عدم احترام العادات والتقاليد وأنماط السلوك المتعارف عليه اجتماعياً.
- عدم تأدية الشعائر الدينية والانصراف عن الالتزام بمبادئها.
- تغليب الغرائز والاستسلام لكل السلوكات اللاأخلاقية مع عدم الأخذ في الاعتبار ما تفرضه العفّة والأدبيات الاجتماعية من مستلزمات وشروط.
- سيطرة روح الأنانية بين أفراد الأسرة وبخاصة بين الزوجين بحيث يتم تغليبها على ما تفرضه الحياة الأسرية السليمة من التزامات.
- عدم التقيّد بالحقوق والواجبات واستباحة الاستيلاء على صفوف الآخرين مادياً ومعنوياً.
- محاكاة وتقليد نماذج سلوكية مستوردة لا تتطابق مع النماذج المحلية المرضي عنها لاختلاف الظروف الثقافية والتراث الاجتماعي.
- إحتقار نظام الأسرة وعدم التقيد بالضوابط الاجتماعية التي تصبح بنظر الناشئة المنحرفين جامدة مما يدفعهم إلى عدم احترامها وإلى الانحراف عنها والتقليل من قوتها وسيطرتها.

ليس من شك في أن هذه العوامل تؤدي إلى تشكيل قاصر لشخصية الناشىء الذي يحسّ، بحسب ما يعتقد، بظلم المجتمع وبقسوة الآخرين عليه مما يدفعه إلى السلوك الانحرافي بأشكاله ومظاهره المتعددة.

13 ـ التعصّب واستغلال الدين

نستغلها مناسبة لنشير إلى أهمية التفريق بين التعصب الديني وبين التدين وإلى حاجة مجتمعنا، الذي أنهكه التعصب بمظاهره وأشكاله المتعددة، إلى الإنسان المتديّن والمؤمن وليس إلى المتعصّب دينياً، فالمتعصّب لدينه لا يحمي قيم الدين ولا يعمل بوحيه، بل يتعامل مع الآخرين، من الأديان الأخرى، بروح أنانية عدوانية تفتك بوصال المجتمع وتقضي على أسس المحبة والعيش المشترك وتؤدي تالياً إلى تفكك المجتمع وضياعه، لأن كل فريق متعصّب يشدّ باتجاه مختلف بدلاً من الشدّ باتجاه واحد يرمي إلى ازدهار المجتمع وتقدمه. من دون أن ننسى إثارة الصراعات والتشاحن والتنافر والعداء وانتشار السلوك اللاأخلاقي في المجتمع. وما ذلك إلا لأن التعصب الديني نوع من التحيّز الأعمى أو اتجاه نفسي جامد مشحون انفعالياً لمذهب أو لدين ولكل ما يخدم هذا المذهب أو هذا الدين حتى وإن كان على حساب ومصلحة باقي المذاهب والأديان. بينما المتديّن أو الإنسان المؤمن فهو الذي يعمل بوحي الكتاب الذي آمن به. ومن هنا فلا خوف من أن نتعامل مع إنسان متديّن يؤمن حتماً بالمحبة والتسامح واللاعنف ويعمل على أن الإنسان هو أخ للإنسان. ونتيجة لذلك نعتبر أن الإنسان المتدين يحافظ على قيمه الدينية والخلقية الآمرة بالمعروف والناهية عن المنكر وبالتالي فهو يصون المجتمع من الانهيار. وعندها تتجسّد التعاليم السماوية سلوكاً جامعاً موحداً هادفاً إلى خير الإنسان إلى أي دين أو طائفة أنتمى.

باختصار، حبّذا لو تكون الأحداث اللبنانية، التي أخذت ببعض وجوهها مظاهر دينية متعصّبة تجلّت في القتل على الهوية وفي أعمال الخطف والتهجير والتفريغ...، دروساً لنا في الوطنية الصحيحة وفي

المواطنية الصالحة التي تقبل الآخر، تحاوره، تتعاون معه من دون خلفيات مسبقة كما تحترم إنسانية الفرد وتعمل على إسعادها وعلى تجذير انتمائها.

14 ـ الطبقة الاجتماعية الدنيا والتفاوت بين الرغبة فيما هو مستحب وبين ما هو حاصل

يمكن الإشارة هنا إلى أننا لا نوجّه إصبع الاتهام إلى كل الذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية متواضعة أو نوصمها بالمرض والانحراف. فمثلما تجد بين المنحرفين أفراداً ينتمون إلى طبقات اجتماعية رفيعة أو أبناء لآباء يحتلّون مراكز اجتماعية مرموقة فإننا نجد أفراداً شكّل انتماؤهم إلى طبقة اجتماعية دنيا حافزاً قوياً لاستنهاض قواهم وإمكانياتهم فجاء نجاحهم التعليمي والمهني كسلوك تعويضي إيجابي. غير أننا نقول في هذا المجال إن الطبقة الاجتماعية الدنيا قد تشكّل بظروفها غير الملائمة اقتصادياً واجتماعياً مناخاً يحتمل فيه الانحراف ولقد أشارت دراسات[1] اجتماعية عديدة إلى ارتفاع معدلات جناح الأحداث في الطبقات الدنيا. فذكر كلوارد Cloward وأوهلن Ohlin أن الجناح ينشأ من التفاوت بين ما يرغبه شباب الطبقة الدنيا وما هو في متناول أيديهم. فعندما يرغبون في تحقيق أهداف معينة كالنجاح الاقتصادي والتعليمي فإنهم يواجهون بالموانع التي تحدد الوسائل الشرعية لتحقيق هذه الأهداف. فإذا لم يستطيعوا أن يعيدوا النظر في أهدافهم أو يتواضعوا فيها فإنهم ولا شك سيصابون بالإحباط، بل قد يؤدي ذلك إلى جنوحهم إذا لم تكن المعايير الاجتماعية قادرة على حفظ توازنهم. ولقد خلص

(1) راجع: محمد الجوهري وآخرون: ميادين علم الاجتماع. القاهرة، دار المعارف، ط 5، 1980، ص 284 ـ 285.

كوهن Cohen من دراسة أجراها إلى أن سلوك العصابة الجانحة يعتبر نتاجاً لما قد ينشأ عن مشكلات الحصول على المكانة. ويذهب ميلر Miller إلى أبعد من ذلك حيث يرى أن العصابة الجانحة تعتبر نتاجاً للمعايير التي تحتويها ثقافة الطبقة الدنيا.

وتشير هذه الدراسات أيضاً، في كلامها عن البناء الطبقي، إلى أن جرائم سرقة السيارات يرتكبها عادة أحداث الطبقة الوسطى. وتكشف دراسات سذرلاند Sutherland وكليناردClinard عن بعض النتائج الجديرة بالذكر وخاصة ما تعلّق منها بجرائم الطبقتين العليا والوسطى. ففي هاتين الطبقتين تسود جرائم معينة يرتكبها أفرادها مثل السياسيين والموظفين الحكوميين ورجال الأعمال.

بالاستناد إلى ذلك يمكن الاستنتاج أن الشواهد تشير إلى أن صور السلوك المنحرف أو الإجرامي تشيع في كل الطبقات وأن الاختلاف يكون في نوع السلوك وفي مستواه.

وحول العوامل الاجتماعية العامة للانحراف وانطلاقاً من بحثه الميداني اعتبر الدكتور مصطفى حجازي[1] أن ظاهرة الانحراف في لبنان لا تختلف كثيراً عنها في بلدان العالم الثالث وأرجع الأسباب إلى:

- عدم توفر إمكانات الرعاية والحماية والتوجيه والإعداد لقسم من الأطفال مما يدفع إلى الهامشية والتسيّب والتشرد فالانحراف إلى جانب عدم توفر التعليم الإلزامي، عدم توفر إمكانات النمو السليم للطفل.
- الهجرة من الريف (النزوح) والتكدّس في الأحياء الهامشية المحيطة بالعاصمة مما يخلق أوضاعاً معيشية تجعل تماسك الأسرة وتوازنها صعباً وتجعل الاهتمام بالأولاد وحمايتهم عسيراً. وقد تم تلخيص

---

(1) راجع: مصطفى حجازي: الأحداث الجانحون. مرجع سابق، ص 205.

الوضعيات المولّدة للانحراف بأمور ثلاثة: الاكتظاظ السكاني والفقر والجهل.

- تزايد درجة جاذبية وسائل اللهو وحياة المظاهر وممارستها ضغوطاً كبيرة على الراشدين والأحداث على حد سواء مما يدفع ببعضهم إلى الانحراف لتأمين النفقات الكثيرة التي يتطلبها هذا النمط من الحياة.
- العوامل الأسرية، فهي عديدة ومتشابكة وأهمها:

- تصدّع الأسرة وتفككها (الطلاق، الهجر، الموت، تعدد مرات الزواج. . .).
- العوز الذي يدفع الأهل إلى ترك المنزل بحثاً عن القوت بحيث يترك الأطفال بدون رعاية أو يدفعون إلى سوق العمل بشكل غير ملائم.
- إضطراب تكوين الأسرة وفقدانها الانسجام والتفاهم والتماسك مع غياب السلطة الوالدية أو تشدّدها المفرط في إطار من المآزم الزوجية.
- الجهل وانعدام المسؤولية الأبوية تجاه الأبناء.
- الاضطراب النفسي الاجتماعي الصريح لأحد الوالدين أو كليهما.

15 ـ الحي ومستوى الجيرة

يختلف تأثير الحي والجيرة باختلاف مستواهما. والمقصود بذلك ارتباط التأثير بالجو المحيط بالفرد في حدود اتصالاته وعلاقاته اليومية المعتادة. واحتمال التأثير السلبي نراه عندما:

● يكون الحي ذا طابع تجاري مزدحم مليء بالصخب والمعاملات التي تسيطر عليها أساليب الغش والخداع مما يجعل الناشئة على اتصال يومي بهذه الصور العلائقية التي تطبع فيها نمطاً معيناً من السلوك والتعاطي تغلب عليه الروح السائدة التي ستؤثر على المدى الطويل في تشكيل قيمه ومعاييره وأنماط سلوكه. والجدير ذكره أن الطريق التي تسلكها الناشئة يومياً في طريقها إلى المدرسة أو إلى العمل تؤثّر في المشكلات التي تواجهها أو تكون سبباً فيها. فالتأخر الدراسي أو الهروب من المدرسة أو حوادث العمل... كل ذلك على صلة بظروف الحي والبيئة.

● تكون طبيعة الحي مساعدة على تنفيس الانحراف من خلال المقاهي المنتشرة فيه والتي تشجع ألعاب الغش والميسر وتعاطي الكحول والمخدر...

● يخلو الحي من المتنفسات الطبيعية المتمثلة بالحدائق العامة أو المساحات الخضراء أو الأندية أو الساحات بحيث يؤدي غياب مثل هذه الأمكنة إلى التجمع في الطرقات وأزقة الحي مما يترتب عنه تشكيل العصابات وممارسة السلوك المنافي للآداب من إقلاق راحة وتخريب وتكسير...

● تكون ظروف الحياة السائدة تعيسة وغير متلائمة مع أبسط الشروط الإنسانية من حيث الإسكان والخدمات مما يجعل الحي بؤرة فساد أو يشكل أوكاراً يسهل فيها تحقيق الأهداف المنحرفة والسلوك اللاسوي.

إختصاراً لما تقدم يمكن القول إن فهم الانحراف أو السلوك الجانح يجب أن يأخذ في الاعتبار البعد الذاتي للشخصية المنحرفة والبعد العلائقي إلى جانب البعد الاجتماعي الذي يعتبر بعداً أساسياً في

فهم السلوك ومن دونه ليس من شك في أن يكون هذا الفهم مبتوراً، إذ لا يمكن الكلام عن ظاهرة نفسية من دون الكلام عن أبعادها الاجتماعية أو الكلام عن ظاهرة اجتماعية من دون إبراز الجوانب النفسية لها. فأي ظاهرة لا يمكن اعتبارها اجتماعية فقط أو نفسية فقط وإنما من البديهي اعتبارها ظاهرة إنسانية وبكل أبعادها النفسية والاجتماعية والذاتية والعلائقية... ونتيجة لهذا الواقع ظهر التيار التكاملي في تفسير الانحراف الذي يربط بين العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية. ومن أشدّ مؤيدي هذا التيار سيريل برت Cyril Burt[1] الذي اعتبر أن هذه العوامل جميعها عوامل دينامية فعالة تتداخل ويؤثر بعضها في البعض الآخر بدرجات متفاوتة تظهر نتيجة لها حالة الانحراف بحيث يكون لأحد هذه العوامل الدور الأول ويكون لبعضها دوراً ثانوياً، وبالتالي فإن إرجاع المرض الاجتماعي أو الانحراف إلى سبب واحد قد يفسد التفسير العلمي. ولهذا توصي الهيئات العلمية المعنية بوضع سياسة وقائية ناجحة تقضي بعدم التركيز على عامل واحد واعتباره المسؤول بصفة أساسية عن حالة الانحراف أو الإجرام، بل ينبغي ربط مجموعة العوامل الشخصية والبيئية ببعضها بصورة تؤدي إلى ظهور الصورة المتكاملة التي تساعد في اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة لعمق كل عامل من هذه العوامل وعدم إغفال أهمية أي من هذه العوامل مهما كانت ضحالة الأثر الذي يتركه مما يعني الدعوة إلى الأخذ بنظرية تعدد العوامل وتكاملها في الوقت ذاته.

---

(1) راجع: محمد طلعت عيسى وآخرون: الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين. مرجع سابق، ص 78.

الفصل الثالث

التعرّف إلى الأمراض الاجتماعية

أولاً: الأعراض النفسية والاجتماعية:

لا شك في أنّ الأمراض الاجتماعية تبدأ فردية وتتمثّل بأعراض سيكولوجية تنعكس اضطراباً يطال معظم وظائف الإنسان الفرد وبخاصة الوظائف العقلية العليا المتمثّلة باضطرابات:

ـ الذاكرة[1] :

يتمظهر اعتلالها من خلال حالات النسيان السريعة أو ضعف الذاكرة أو صعوبة التذكّر والخطأ فيه.

ـ الانتباه:

نتبيّن اضطراب الانتباه من خلال عمليات الشرود والسهو وفقدان القدرة على التركيز وعلى مواصلة الانتباه وأحياناً من خلال الإفراط في أحلام اليقظة وتشتت الذهن. وينعكس اضطراب الانتباه بعمليات الهلوسة والخداع التي يقع تحت رحمتها الإنسان المريض.

---

(1) لمزيد من التوسّع راجع: جان كلود فيّو: الذاكرة. ترجمة جورج يونس، بيروت، المنشورات العربية، سلسلة ماذا أعرف، 1977، ص 103 ـ 114.

ـ التفكير:

إضطراب التفكير يترك بصماته المرضية في ما ينتجه وفي طريقة التعبير وفي ما يدور في خلد الإنسان ومحتوى تفكيره وفي كثرة الشكّ بنفسه وبالآخرين فينتج عن ذلك ضعف ثقة بالذات.

ـ الإرادة:

يتجلّى اضطرابها بعدم القدرة على اتخاذ القرار أو التذبذب في إعطاء الرأي وسحبه من بعد. يدخل في هذا المجال اضطراب الدافعية الذي يربك السلوك ويضعف مردوده.

إلى ذلك فإن الأمراض الاجتماعية تطال وظائف أخرى للإنسان متمثلة بأعراض نفسية تشمل:

ـ الانفعالات:

الأعراض النفسية لهذه الانفعالات تتبدّى عن طريق الخوف والذعر والتوتّر والقلق والتذبذب أو التناقض الانفعالي والإفراط في أي مظهر من مظاهره كما تتبدّى بالاضطرابات الحركية والعلائقية.

ـ التعابير اللفظية:

نرى ذلك من خلال اضطراب الكلام ومن خلال عيوب النطق كالتأتأة[1] والنطق السريع، اختصار في الحروف أو قلبها.

---

(1) Voir: Pierre Debray - Ritzen et Badrig Mélékian: La dyslexie de l'enfant, Belgique, Casterman, 1970, p. 70-96.

ـ النوم:

أعراض النوم تتمظهر بحالات الأرق، السرنمة (السير أو المشي أثناء النوم)، الكلام أثناء النوم، الكوابيس أو الأحلام المزعجة.

ـ المظهر العام الخارجي:

تتبدّى مظاهر هذه الأعراض بواسطة تعابير الوجه المحزنة، اللامبالاة في الثياب الممزقة أو غير المتناسقة وفي التبرّج الزائد والمتصنّع واللافت.

أما الأعراض الاجتماعية(1) فقد عدّدها العالم أرغايل Argyle على الشكل التالي:

- عدم النضوج وسوء التوافق الاجتماعي وعدم القدرة على مطالب البيئة وبخاصة الناحية الاجتماعية.
- إضطراب العلاقات الاجتماعية وارتباك العلاقات الإنسانية، الشعور بالرفض والحرمان وفقدان الأمن وعدم فهم الآخرين له، مشاعر النقص في الأسرة وفي المدرسة ومع الرفاق، الغيرة الأخوية والشعور بالذنب.
- عدم الارتياح بخصوص الأسرة وسوء سلوك الوالدين وحدوث أخطاء في التنشئة والتطبيع الاجتماعي للطفل والمراهق.
- مشاعر الشقاء بسبب وجود صراعات عنيفة (مكبوتة غالباً).
- وجود مفهوم سالب للذات وتشوّه صورة الذات.
- عدم التبصّر بعواقب الأمور وعدم التعلّم من الخبرة وعدم المسؤولية

(1) راجع: حامد زهران: علم النفس الاجتماعي. القاهرة، عالم الكتب، 1977، ص 343؛ عطوف محمود ياسين: مدخل في علم النفس الاجتماعي. بيروت، دار النهار، 1981، ص 300، 301.

واللامبالاة تجاه المستقبل وغموض في الرؤى المستقبلية أو في أهداف الحياة والاستهتار بالتعاليم الدينية والمعايير الاجتماعية.

- عدم الاستقرار الأسري وفشل الزواج وتفشّي الدعارة.
- تبرير السلوك المنحرف بشتى الوسائل والدفاع عنه أحياناً.
- احتمال وجود العيوب الجسمية وعيوب في الصحة العامة وعدم الاستقرار والاندفاع والقابلية للإيحاء وعدم ضبط النفس والاتجاهات الدفاعية والعدائية ونقص التعاون ومناوأة السلطة والمخاطرة والتمرّد والتدخين وغير ذلك مما نجده في سنّ مبكرة. كل ذلك نراه يؤثّر سلباً في الحياة المستقبلية.

ثانياً: سيكولوجية الجانح:

من أهم خصائص شخصية الجانح التي استعرضها ديبويست[1] Debuyst وقال بها أستاذه «ديجريف» نذكر:

- عجز عن مراعاة مبدأ الواقع ويظهر هذا العجز من خلال حرية رفض المعايير الاجتماعية.
- غياب كل انتباه للآخرين وكل اكتراث لهم أي غياب الالتزام العاطفي والخلقي تجاه الآخرين.
- حساسية مفرطة لكل ما يشكّل غبناً حاصلاً ومفروضاً.
- عجز عن التكيّف للديمومة (للماضي والمستقبل).

وهكذا يصبح الجانح الذي اختار الانحراف نمطاً أساساً للحياة

---

(1) راجع: مصطفى حجازي: الأطفال الجانحون. مرجع سابق، ص 61؛
Christian Debuyst et Julienne Joos: L'enfant et l'adolescent voleurs. Bruxelle, Dessart, 1971.

أعمى عن الآخر كقيمة عاطفية تستتبع التزاماً سلوكياً تجاهه، أعمى عما يسمّى فضيلة العدالة كي لا يستجيب إلا للغبن المفروض. وهو إلى ذلك يعيش في جوّ من العداء معتبراً نفسه ضحية أكثر منه مذنباً وعلى درجة شديدة من الإحساس بحقه في الردّ الانتقامي الذي لا يبرّر سلوكه فقط بل يجعله يصوّر نفسه متساهلاً وصبوراً تجاه الآخرين.

وإلى ذلك فهو يعيش وضعيات الإنسان المدان اجتماعياً يضاف إليها الإدانة اللاواعية التي يلقاها من الأنا الأعلى. ولذلك فهو يحتاج إلى أن يحمي نفسه من الشعور بالذنب والخطأ وما يصاحبها من قلق. ومن أجل هذا الاحتماء تتكون لديه أوّاليات دفاعية يصوّبها باتجاه العالم الخارجي واتهاماته أو باتجاه الأنا الأعلى لإسكات صوته أو باتجاه الاثنين معاً.

ولقد عرض ردل[1] Redl هذه الأواليات mécanismes وقسّمها إلى ثلاث فئات:

- استراتيجية تجنّب الحساب الداخلي.
- البحث عن سند للانحراف.
- مقاومة التغيير.

أ ـ استراتيجية تجنّب الحساب الداخلي

وتتلخّص بالسعي إلى نفي النوايا الجانحة والمسؤولية الذاتية. ومن الأفكار التي يرددها نذكر: «لقد فعلوا ذلك قبلي»، «لقد اشتركنا جميعاً في المغامرة»، «لقد وقعت ضحية لنفس الفعلة قبلاً»، «إنهم ضدي لا أحد

(1) راجع: مصطفى حجازي: مرجع سابق، ص 427؛
F. Redl: L'enfant agressif. tome 1, Paris, Fleurus, 1964, p. 174-201.

يحبني»، «إنهم يتحرّشون بي طوال الوقت»، «لم أكن لأستطيع الحصول على هدفي بوسيلة أخرى»... إن الجانح في ذلك ينفي مسؤوليته الشخصية إما بواسطة تعميم السلوك على الآخرين أو بتوزيع الذنب وتخفيف حصته منه أو بتصوير نفسه ضحية... في كل هذه الأساليب يضع اللوم على الآخرين أو على العالم الخارجي حتى يتفلّت من الإدانة أو من الالتزام تجاه الآخر، فهو بحسب رأيه محروم وأنه ضحية وأنه مضطر لهذا السلوك... كلها عمليات إسقاطية تبرّر فعلته ويتسلّح بها في كل محاولات الإقناع والحوار معه.

وإلى جانب كل ذلك توجد أوّالية دفاع يتحصّن بها وتشكّل درعاً له من أجل تخفيف مسؤوليته وهو إسناد السبب أو إسقاط المسؤولية على القدر أو المرض. وهكذا يعلّل فعلته بغواية الشيطان أو بالقدر المكتوب الذي لا مفرّ منه أو بالمرض (الذي يثير الأعصاب ويفقد الوعي حسب دفاعه) وأحياناً يتهم الأسرة التي لم ترعاه وتوجهه بما فيه الكفاية.

ب ـ البحث عن سند للانحراف:

ويتمثّل ذلك بأشكال عدة أهمها: اكتشاف أصدقاء جانحين، التعاطف مع العصابات الجانحة، البحث عن الوضعيات التي تغري بالانحراف، وهْم السلامة وافتراض القدرة على الإفلات من العقاب، الاعتماد على المهارات والطموحات المرتبطة بالانحراف.

تجدر الإشارة هنا إلى اندهاش الباحثين من قدرة الجانح على اكتشاف العوامل التي تفرز الانحراف إذ أن لديه حساسية مفرطة لهذه العوامل تجعل من السهل عليه اكتشاف رفاق المغامرة الجانحة أو اكتشاف أماكن تجمّع الجانحين أو اكتشاف المشابهين له في جمع من الناس

وكذلك الضحية الممكنة. إنّ في ذلك نوعاً من التواصل اللاواعي الذي يخلق تنبّهاً انتقائياً لأشخاص معيّنين أو وضعيات معيّنة تسمح بالانحراف. وفي هذه الوضعيات المغرية التي تجذبه والمُعزّزة بنزوية الوجود الجانح وآنيته من ناحية وتأييد الجماعة الجانحة للسلوك المنحرف وإعلاء شأنه من ناحية ثانية تضعف مقاومته وتتعطّل الرقابة الخلقية عنده.

وما يزيد من خطورة الوضع وقوع المنحرفين في حالة من التفكير السحري الذي يدفعهم إلى توهّم السلامة والإفلات من العقاب. إذ يعتبرون أنفسهم متميزين عن غيرهم ولا بدّ للحظ أن يحالفهم. كما أنّ الآنية والنزوية تبعدان من مجال تفكيرهم البحث في النتائج.

ج ـ مقاومة التغيير:

لا يكفي أن يتقبّل الجانح واقعه الجديد (دخول السجن أو مؤسسة إصلاحية) كي يتكيف ويتغيّر. قد يرضخ للواقع في كثير من الحالات إنما يحاول أن يجعل من إقامته (في السجن أو في المؤسسة) فترة معلّقة من تاريخه ويعبّر عن ذلك بقوله: «لا بأس سأنام سنتين أو ثلاث» (المدة المحددة للإقامة) وكأنه يعني بذلك أنه سيخرج من مكان احتجازه كما دخله. كما أنه يحاول أن يتلافى مخالطة الأشخاص الميّالين إلى التكيف ويشنّ حرباً عليهم بالتحالف مع أمثاله من المنحرفين. كما يتجنّب التواصل مع الراشدين الذين يتميزون باللطف لأنهم يعطّلون أوّالية الإسقاط الاضطهادي التي يلجأ إليها عادة. كما يبذل أيضاً جهداً واضحاً للدسّ والوقيعة وإثارة حفيظة المسؤول عنه كي يجعله يستجيب بشكل جائح. وإلى جانب ذلك فهو يخنق في نفسه كل حاجته إلى الحب والتعاطف والروابط الحميمة من أجل غرضه في مقاومة التغيير.

تجدر الإشارة إلى أنه، وبنتيجة الضغط الذي يمارس عليه ولضعفه

في المجابهة والمقاومة، قد يلجأ إلى ما يسمى «بالتكيّف الستراتيجي» حيث يقرّ بمسؤوليته ويعلن التوبة والندم ويعد بالإقلاع عن حياته الماضية إنما بشكل زائف يهدف إلى التضليل. وقد ينجح في ذلك ويتأقلم مع ظروفه ويراعي القواعد والقوانين ويتجنب مخالفتها ويبدو كمن لا يطلب شيئاً. وكل ذلك بانتظار ساعة إخلاء السبيل كي يعود إلى سيرته الأولى.

ويلفت العلماء التحليليون الانتباه إلى أنّ الجانح قد يلجأ إلى اكتشاف نقاط الضعف في الأشخاص الذين يتعامل معهم وبخاصة في المسؤولين عن المؤسسة أو عن علاجه ويحاول أن يستشفّ ما هو قائم بينهم من صراع يستغلّه كي يفلت منهم جميعاً من خلال التحالف مع بعضهم ضد الآخرين أو من خلال إذكاء حدّة خلافاتهم بشكل يلهيهم عنه. إنه باختصار يلغم كل حقل العلاقات بينه وبينهم حتى يبعد تأثيرهم عنه. وحيال ذلك فهم ينصحون (أي التحليليون) بأنّ التعامل معه يحتاج إلى كثير من الفطنة واليقظة والبصيرة كما يحتاج إلى شخصية ناضجة تعي كل المناورات وتستمر في تعاطفها وانفتاحها تجاهه بانتظار تراخي درع المقاومة عنده وبروز حاجته ومعاناته عندئذ يتدخلون بشكل فاعل ومؤثر.

ومن المهم القول إنّ هذه الأوّاليات الدفاعية تتغيّر من حالة إلى أخرى تبعاً لكل وضعية وما تشتمل من خصائص. فإذا فشلت واحدة تمّ اللجوء إلى غيرها وهكذا.

وما تشير إليه الملاحظات[1] العيادية والتحليلية أنّ الجانح يعاني من صعوبة إقامة حوار هادىء مع أشخاص آخرين. وسرعان ما يجد نفسه وقد أفلس على مستوى التعبير اللفظي ليتحوّل إلى التعبير الانفعالي

---

(1) راجع: مصطفى حجازي: الأحداث الجانحون. مرجع سابق، ص 419 ـ 424.

بحيث يغضب فيثور ويحول حديثه إلى اتهام أو شكوى أو شتائم. ثم لا يلبث أن يلجأ إلى أساليب سحرية تغطّي قصور منطقه فيشتبك بالأيدي ويلجأ إلى القهر والإخضاع بعد أن عزّ عليه التفوّق بالإقناع. وكي يحقق ذاته وينتزع اعتراف الآخرين بها لا بد له من ممارسة سلوك يأخذ مظهرين اثنين:

- المظهر الأول: ممارسة سلوك التحدّي والمجابهة والجرأة على خرق القانون والثورة على القاعدة المفروضة. فيبين الجانح في ذلك أنه قادر وقوي ولا بدّ أن يحسب حسابه. يدفع الآخرين إلى التصرّف انطلاقاً من الوضعية التي خلقها: يسترضونه، يهدئونه أو يحتاطون لما قد يقدم عليه أو يجرهم إلى العنف معه وهكذا يشعر بقوته عندما يحتلّ ولو لفترات مؤقتة مركز الاهتمام في عالم الآخرين. وهو يتصرّف انطلاقاً من قناعة داخلية بعجزه عن إثارة اهتمامهم بغير العنف «إنهم لا يهتمون إلاّ بمن يشاغب أو لا يستجيبون إلا لمن يخيفهم» (هكذا يعتقد).
- المظهر الثاني: انتزاع مكانة مرموقة بين الجانحين. بمغامراته أو تحدياته أو عدوانه من ناحية وببراعته في التصرّفات الجانحة وإتقان فنونها من ناحية ثانية يفرض نفسه عليهم، يثير خوف وتبعية الضعفاء فيهم وإعجاب المتدرجين واعتراف المحترفين.

بهذين المظهرين يستعيد اعتباره الذاتي. غير أنّ تحقيق الذات هذا يرافقه دائماً تدمير لها. إذ يوجد ميل دائم للانتقام من هذه الذات التي لم تحظ بالاعتراف والتقدير وهذا ما نشاهده بتوريط نفسه المستمر بالأعمال المرفوضة.

وهكذا فإذا كان الانخراط في الحياة الجانحة يتخذ في البداية طابع تحقيق الذات فإنه يتحول تدريجياً وبعد تكرار الملاحقة والسجن إلى تدمير وجودي وذلك على صعيد المعاناة المادية والجسدية والمعنوية في

السجون من ناحية وعلى صعيد النبذ من الحياة اللائقة والغربة عن الانغراس الاجتماعيي من ناحية ثانية.

ثالثاً: أهم الأمراض الاجتماعية

بالاستناد إلى دراسة العلماء ماستر Master، بولاتين Polatin، كوغلر وبريل Koegler et Brill، فرايزر وكار Frazier et Carr فإننا نعدّد أهمّ الأمراض[1] الاجتماعية على الشكل التالي:

ـ الشخصية السيكوباتية:

وتشمل الشخصية المريضة غير المتوافقة اجتماعياً ومهنياً وقد تعاني اضطراباً خطيراً في المقوّمات الاجتماعية والخلقية للشخصية رغم ما يبدو عليها في الظاهر بأنها سوية ومقنعة. وقد تتصف بالانفجارات الانفعالية الشديدة والشخصية القاصرة التي تتصف بالفشل وعدم القدرة على تحقيق مطالب الحياة اليومية.

ـ جناح الأحداث:

يعتبر من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع الحديث. وأعراض هذا المرض تشمل: الكذب المرضي المزمن، السرقة والنشل والاحتيال والغش والتزييف، التخريب والشغب وإشعال النار، وتهديد الأمن والهروب من المنزل والمدرسة والفشل الدراسي، والتشرّد والتسوّل والبطالة والعدوان وعدم الضبط الانفعالي والسلوك الجنسي المنحرف،

---

(1) راجع: جليل شكور: أبحاث في علم النفس الاجتماعي. طرابلس ـ لبنان، دار الشمال، 1989، ص 109؛ حامد زهران: علم النفس الاجتماعي. مرجع سابق، ص 343، 344؛ عطوف ياسين: مدخل في علم النفس الاجتماعي. مرجع سابق، ص 301، 302.

وتعاطي المخدرات والإدمان وغير ذلك من ألوان السلوك الإجرامي المضاد للمجتمع.

ـ السلوك المضاد للمجتمع:

أو السلوك الخارج على القانون وتشمل أعراضه اضطراب السلوك الذي يكون تمرّدياً مخرباً ضد مطالب المجتمع وضد السلطة الاجتماعية وعدم الاستعداد للسلوك الملتزم بالمعايير والقيم الاجتماعية وعدم الشعور بالإثم.

ـ الإجرام:

ويشمل الأعمال غير القانونية الشائعة في عالم الرذيلة والإجرام مثل الغش والخداع والتزوير ولعب الميسر والاتجار في السوق السوداء والاختلاس والرشوة وابتزاز الأموال والنشل والسرقة والجاسوسية والدجل والشعوذة والقتل...

ـ الإدمان:

ويشمل الكحولية وإدمان تعاطي العقاقير والأفيون والحشيش والكوكايين ومشتقاته...

ـ الانحرافات الجنسية:

وتشمل السعي للحصول على الإشباع الجنسي بطرائق غير شرعية كتجارة الجنس والدعارة في أسواق البغاء والنوادي الليلية وسائر الأماكن التي تقدم الخدمات الجنسية في عالم الانحراف،؛ والمغامرات الجنسية المتواصلة غير المسؤولة والاستهتار والاستسلام الجنسيين والجنسية المثلية (اللواط والسحاق) وجماع الأطفال والاستعراض الجنسي

أو الاستعراء عن طريق إظهار أعضاء التناسل أمام أعضاء الجنس الآخر أو أمام الأطفال وفي الأماكن العامة أو الأثرية (الفيتشية) fetichisme أي التعلّق الجنسي بالأشياء التي يستعملها الجنس الآخر كاللباس أو جزء من جسمه كالشعر أو الرائحة مثلاً، والتلصّص والنظر الجنسي إلى الأجسام العارية أو إلى العملية الجنسية نفسها، والسادية أي الحصول على الإشباع الجنسي عن طريق تعذيب الغير، والمازوشية أي الحصول على الإشباع الجنسي عن طريق التعذيب من الغير والاغتصاب والجنسية الحيوانية وجماع المحارم.

وفي تصنيف آخر لهذه الأمراض الاجتماعية يمكن تقسيم المنحرفين إلى فئات ثلاث:

ـ المنحرفون المتمرّسون

وهم الذين يبقون في خانة المجرمين ويرتكبون أفعالاً يعاقب عليها القانون بداية بالمخالفة وصولاً إلى الجناية ومروراً بالجنحة. وعقوبة هؤلاء قد تطال مالهم عن طريق دفع غرامات أو حريتهم عن طريق الاحتجاز والسجن أو حياتهم عن طريق الإعدام. مع الإشارة هنا إلى أن الأحداث المنحرفين لهم قانونهم الخاص وعقوباتهم الخاصة.

ـ المنحرفون المشرّدون

وهم الذين يحترفون أعمالاً تحط من قدر الإنسان أو لا تليق بكرامته كاحتراف مهنة التسوّل في الشوارع العامة أو بيع العلكة وأقراص السمسمية ومسح زجاج السيارات في الشوارع المكتظة وعند إشارات المرور... وهذه الفئة بحاجة إلى الرعاية والحماية والتربية والتوجيه المهني.

ـ المعرّضون للانحراف أو التشرّد

وهم الذين يتواجدون برفقة أحد المتمرسين أو المشرّدين أو الأطفال غير الشرعيين أو اليتامى أو الذين يتردّدون إلى الأماكن المشبوهة أو الذين يعيشون حياة البؤس (فقدان المسكن أو فقدان المعيل. .) ويتطلّب الوضع هنا عمليات الإعانة والمساعدة والحماية ورعاية مكاتب الخدمات الاجتماعية وتتقدّم في هذه الحالة وسائل الوقاية على وسائل العلاج.

الفصل الرابع:

تفسير المرض الاجتماعي

تتعدد التفسيرات بتعدد المصادر وبتعدد المفاهيم أو الاجتهادات التي تصدر عنها هذه التفسيرات، بتعدد المدارس التي تهتم بهذه الأمراض. العامة من الناس تصف المرض الاجتماعي على أنه سلوك منحرف يعارض وينافي الأخلاق والآداب العامة والمعايير الاجتماعية والقانون والدين.

أما آراء الخاصة فتعددها من خلال المدارس[1] المنتمية إليها:

1 ـ مدرسة علماء الأعصاب والفيزيولوجيا والوراثة:

تفسّر وجود الأمراض الاجتماعية بوجود اضطرابات عصبية تكوينية عائدة إلى أسباب وراثية. ويحاول أنصار هذه النظرية تفسير[2] ذلك طبياً بقولهم إن المرء يمتلك 46 كروموزوماً يتوزعون إلى 44 كروموزوماً جسدياً (العنصر المشترك عند جميع الناس) وكروموزومين جنسيين هما (xx) للأنثى و(xy) للذكر. مع الإشارة إلى أن العنصر المسمى (y) في كروموزوم الرجل هو ما يميزه عن كروموزوم الأنثى. ومن الثابت أن أي اختلال في عدد الكروموزومات أي امتلاك الفرد مثلاً 44 زائد ثلاث

---

(1) راجع: حامد زهران: علم النفس الاجتماعي. القاهرة، عالم الكتب، 1977، ص 343؛ عطوف محمود ياسين: مدخل في علم النفس الاجتماعي. بيروت، دار النهار، 1981، ص 300.

(2) راجع مجلة الأمن الصادرة عن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، بيروت، عدد 16، نيسان 1993، ص 69.

كروموزومات (xyz) أي عنصر ذكري إضافي يكوّن لدى الفرد اتجاهات إجرامية شبه أكيدة ويتحدد ذلك منذ تلقيح البويضة فيولد الفرد ذكراً طويل القامة، عريض المنكبين، يتمتّع بقوة عضلية كبيرة ويتجه نحو العدائية والمشاكسة إضافة إلى رغبته بالتفوّق والسيطرة.

ولقد استدلّ أحد أصحاب هذه النظرية والتر Walter بعائلات معظم أفرادها من الخارجين على القانون مثل عائلة ماكس جوكس[1] Max Jukes في أمريكا؛ بحيث دلّت دراسة تتبعية لثلاثة آلاف شخص منها تقريباً أن 34٪ منهم كانوا يحترفون السرقة والنهب والسطو والدعارة (366 متسولاً و171 مجرماً و282 سكيراً و277 مومساً وقتل منهم عشرة ونجح في المدرسة 62 وبلغ الدرجة المتوسطة 288 ورسب في صفه مرة أو مرتين أو أكثر 452 منهم...).

وكذلك عائلة الطفلة غريس التي عرضت على سيريل بيرت Burt في انكلترا، كانت الطفلة غير شرعية، والدها لصّ ومهرّب مخدرات وجدّها قاتل وشقيقها سكّير مدمن ونشّال محترف وعمّتاها عضوان في عصابة تزييف.

ومن العائلات التي تقارن بعائلة جوكس عائلة الواعظ جوناثان[2] E. Jonathan بحيث تبيّن من فحص ذرية هذا الواعظ أنه لم يوجد بينهم مجرم واحد، بل على العكس كان منهم كثير من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية وحكام الولايات وقضاة المحاكم العليا ومشاهير الكتاب والوعاظ والمعلمين.

---

(1) راجع أيضاً: فاخر عاقل: علم النفس، دراسة التكيف البشري. بيروت، دار العلم للملايين، ط 3، 1972، ص 265.

(2) راجع: عمر السعيد رمضان: دروس في علم الإجرام. بيروت، دار النهضة العربية، 1972، ص 45.

وبمقارنة أسرتي آل جوكس وآل جوناثان يستدل البعض على أهمية دور الوراثة في الإجرام. غير أنه يعاب على هذه المقارنة إغفالها حالة السلف الأول من أفراد أسرة جوناثان، بحيث كان لبعضهم سجلاً إجرامياً حافلاً. فقد ثبت أن جدة جوناثان من أمه قد طلّقت لارتكابها الزنا كما قتلت أكبر عماته ولدها وقتل خاله الأكبر اخته الوحيدة. وعليه، فإذا صح أن الإجرام أمر موروث فقد كان ينبغي أن يصبح جوناثان نفسه وكثير من ذريته مجرمين...

وقد أثبتت دراسات هيلي Healy وهوايت White بطلان هذه النظرية واعتبروا أن أسباب هذه الأمراض الاجتماعية تكمن في البيئة المريضة وليست وراثية، إذ يستقبل الطفل حين يولد شرّ استقبال فيطعم أسوأ الطعام ويعلّم أقبح اللغات ويحاط في خلال حياته بألعن الظروف وأتعس الأحوال.

وهناك من ربط بين الانحراف وبين العاهات الجسمية وأنماط الشكل كالعالم الإيطالي لومبروزو Lumbroso غير أن الأبحاث الحديثة أثبتت أن الانحراف لا يرتبط بالعاهات الجسمية بقدر ما يرتبط بردّ فعل الناس لصاحب العاهة.

2 ـ المدرسة القانونية:

ينظر رجال القانون إلى السلوك الاجتماعي المنحرف بأنه سلوك متمرّد عدواني يعود بالضرر على الفرد وعلى المجتمع وهو خارج على القانون.

ويهتم علماء القانون بالدوافع لارتكاب الانحرافات الاجتماعية ويعتقدون أن العقاب لا بدّ منه شرط أن يكون بهدف التقويم والإصلاح وإعادة التربية كما يعتقدون أنه إذا كان الخروج على القانون كبيراً وضرره

بالغاً فيستحسن أن يتخلّص المجتمع من هذا المنحرف حرصاً على المصلحة العامة وبالتالي يكون عبرة ودرساً اجتماعياً لسواه. لذلك نرى أن العقاب يطال الشخص المخالف بأمواله عن طريق دفع الغرامات التي يؤمر بدفعها أو يطال حريته عن طريق سجنه وحجز حريته وفق ما ينصّ عليه الحكم أو يطال حياته من خلال الحكم عليه بالاعدام (شنقاً أو بالرصاص أو بقطع الرأس). أو في بعض المجتمعات يطال جسمه من خلال عقوبات القطع أو البتر أو الجلد تطبيقاً لقانون العين بالعين والسن بالسن. وكل ذلك يتحدد، بالرغم من اختلاف المفهوم وارتباطه مكاناً وزماناً وظروفاً، بالنظر إلى هذا العمل الخارج على القانون في كونه مخالفة أو جنحة أو جناية.

3 ـ المدرسة الاقتصادية:

يرى رجال الاقتصاد أن أسباب الانحراف الاجتماعي تكمن في سوء الحالة الاقتصادية المتمثلة بمشكلات تعود إلى الفقر والبطالة والفشل المتلاحق الناتج عن سوء التوافق المهني.

في هذا المجال يمكن الإشارة إلى اختلاف العلماء في تفسيرهم الاقتصادي مستندين في ذلك إلى ما ذكره «شومبار دو لوي»[1] Chombart de Lauwe، البعض يربط بين الانحراف والفقر معتبراً إيّاه السبب الأول مستشهداً على ذلك بأن غالبية نزلاء السجون من أصل فقير. كما أن الفقر يولّد العديد من المشكلات الحياتية المتعلقة بالصحة والسكن والتعليم وتوازن الأسرة... والتي تولّد الانحراف.

---

(1) راجع: مصطفى حجازي: الأحداث الجانحون. مرجع سابق، ص 73؛
Chombart de Lauwe: milieu social et état dangereux. II cours international de criminologie, Paris, 1953.

وعلى العكس من ذلك يعتبر البعض أن الغنى والرخاء هما سبب ازدياد حالات الانحراف. ويصدق ذلك خصوصاً في البلاد المتقدمة صناعياً واجتماعياً كالبلاد الاسكندنافية وبعض دول أوروبا الغربية حيث نرى ازدياداً لعدد الأحداث الجانحين.

والمعترضون على ربط الانحراف بالفقر يشيرون إلى أن الاحصاءات تكون عادة مضلّلة لأسباب عديدة منها:

- أن معظم جنح الأغنياء تبقى خفية أو تسوّى قبل أن تصل إلى المحاكم.
- أن الفقراء هم أكثر الناس تعرّضاً للملاحقة وأول من يقع الظن عليهم.
- أن الفقراء لا يتمتعون عادة بوسائل الحماية التي تتوفر للأغنياء.
- إذا كان الفقر سبباً للانحراف كيف يمكن تفسير التصرّفات غير المشروعة والمنحرفة التي تكثر في أوساط رجال الأعمال كما هو معروف للجميع؟

وأمام هذا التناقض يمكننا القول إن الفقر بوجوهه المتعددة قد يشكل ظروفاً أو مناخات مهيّئة للانحراف أو على الأقل فرصاً تسهّل للسلوك الجانح احتمال حدوثه.

ونتيجة للحرب اللبنانية تعرّض أبناء مجتمعنا لصور عديدة من الضغوطات الاقتصادية والمعيشية انعكست تالياً أمراضاً اجتماعية تمثلت بأعمال السرقة والاحتيال والرشوة والغش والتزوير والتسيّب وتشغيل الأطفال بسن مبكرة... والخوف يكون كبيراً، إذا لم يستطع المسؤولون إيجاد الحلول السريعة لهذه الأوضاع الاقتصادية الضاغطة، من أن يتعرّض مجتمعنا إلى المزيد من أعمال الجريمة والرذيلة والسلوك اللاأخلاقي.

4 ـ مدرسة الخدمات الاجتماعية:

يرى علماء الاجتماع أن المنحرفين هم بصورة عامة من البؤساء والمحرومين كما يرون أنه باتساع التناقض بين مستوى الطموح والواقع، بين الإنسان والإحباطات المتلاحقة في تحقيق طموحاته بوجود هذا الشرخ بين الإنسان وعدم تحقيق الذات وفق الميول والرغبات يندفع الإنسان في طريق الانحراف وبشتى الوسائل المتاحة.

ويرى بعضهم أن الأمراض الاجتماعية تكون نتيجة التغيّر الاجتماعي السريع بحيث يقف الإنسان عاجزاً عن اللحاق بالتطوّر التكنولوجي الذي يسبّب أحياناً التفكّك العائلي (طلاق، هجر، تعدد الزوجات) والانخفاض في المستوى الاقتصادي وفي المستوى المعيشي.

«ويطلق بعض العلماء على هذا الاتجاه نظرية الدفاع الاجتماعي لأنها تضع المجتمع ككل في قفص الاتهام باعتباره المسؤول الأول عن الأمراض الاجتماعية والانحرافات السلوكية والمشكلات النفسية. ويركّز روبرت أندري R. Andry وجان بولبي J. Bowlby على دور الحرمان[1] النفسي من عطف الأم والعقاب والتفكّك الأسري في الانحراف»[2]. وهذا ما ركّز عليه نوال مايو[3] Noel Mailloux في نقده للذين يعتبرون المنحرف كائناً فاسداً منذ البداية فأشار إلى عملية الوصم الاجتماعي التي يقع الجانح ضحية لها ويضطر بالتالي أن يتماهى بالصور

---

(1) راجـــع: Maurice Porot: L'enfant et les relations familiales. Paris, PUF, 1978, p. 81; Norbert sillamy: Dictionnaire de psychologie. Paris, Bordas, 1980, p. 193.

(2) عطوف ياسين: مرجع سابق، ص 297.

(3) راجع: مصطفى حجازي: الأحداث الجانحون. مرجع سابق، ص 54؛ Noel Mailloux: jeunes sans dialogue. Pedagogie psychosociale, 14, Paris, Fleurus, 1971.

السيّئة التي تفرض عليه. فألقى الضوء على أسباب المشكلة التي لم تعد ذاتية بل أصبحت علائقية مبيناً مسؤولية الأسرة ومسؤولية المحيط التي لا تقل عن مسؤولية الفرد في الوقوع بالانحراف. فالفرد لم يصبح منحرفاً أو جانحاً إلا بعد أن سدّت أمامه سبل التكيّف ووقع ضحية حكم مسبق عليه بالإدانة.

5 ـ المدرسة النمائية التطورية:

يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن العلاقة وطيدة بين إحباطات الطفولة وسوء التنشئة الاجتماعية وبين الاضطرابات الاجتماعية وسوء التوافق. فلكلّ مرحلة من حياة الإنسان مطالب واحتياجات (سيكولوجية واجتماعية وغذائية) وبقدر ما يكون النقص في هذه الاحتياجات كبيراً يختلّ السلوك وينعكس ذلك سلباً في حياة الطفل المقبلة وبخاصة من خلال سوء التوافق الاجتماعي للمراهقة ولما بعدها.

6 ـ مدرسة الطب النفسي:

الأطباء النفسيون يربطون بين السلوك المنحرف (إدمان، مخدّرات، دعارة) وبين حالات ذهانية عقلية كالفصام والبارانويا مثلاً أو بينها وبين حالات عصابية كالوسواس مثلاً. فأساس المشكلة برأيهم إذن هو عقلي أو نفساني.

7 ـ مدرسة التحليل النفسي:

يرى فرويد وأتباعه أن دافعين أساسيين وراء السلوك المنحرف هما دافع الجنس ودافع العدوان. ويعتقدون أن الانحراف في السلوك يرجع إلى اضطراب نموّ الأنا وعجز الأنا الأعلى عن التحكّم في الهو. ويرون في الهروب حيلة دفاعية ضد القلق وحيلة هروبية من العقاب. ويرون أن

السرقة ترتبط بالجنس بل إن السرقة تكون في بعض الأحيان بديلاً للاستمناء الذاتي لأنها تمثّل شيئاً محرّماً. وقد ذكر أوتوفينيخل[1] O. Fenichel حالة امرأة كانت تشعر بالشبق الجنسي أثناء السرقة وتشعر أنها تسرق وهي تمارس العادة السرية.

وتصوّر كارن هورني[2] C. Horney ثلاثة مظاهر تحليلية للسلوك المنحرف كما يأتي:

- القلق والانحراف هما نتيجة إحساس الفرد بعجزه أمام ضغوط العالم.
- إن الفرد ينسحب بعيداً عن الغير أو يندفع بشكل عدواني ضد الغير أو يسير دون تفكير وتبصّر مع الغير.
- العدوان هو مجرّد وسيلة تعبيرية لشعور الفرد بالعجز أمام العالم المليء بالعداء والاحتقار له والتجاهل لكيانه.

8 ـ مدرسة التحليل العاملي[3]

اهتم أصحاب هذه المدرسة بوصف الكثير من سمات شخصية الجانح مثل عدم الاستقرار الانفعالي وعدم القدرة على التوافق والقلق والانقباض وعلى رأس هؤلاء غيلفورد Gulford الذي قاس أبعاد شخصية الجانح وكاتل Cattell الذي وصف سمات الجانح وإيزنك Eysenck الذي حدد مفهوم الانحراف في ضوء سمات سلوكية تتجمّع في صورة عوامل مثل العصابية العامة.

وشدّد بيرت Burt على تلاحم المؤثرات البيئية والوراثية في تكوين الانحراف ونادى بعدم فصلهما وعزلهما.

---

(1) حامد زهران: مرجع سابق، ص 346، 347.

(2) نفس المرجع، ص 347.

(3) راجع: حامد زهران: نفس المرجع، ص 347؛ عطوف ياسين: مرجع سابق، ص 297.

9 ـ المدرسة السلوكية:

قدّم علماء المدرسة السلوكية الحديثة تفسيراً للانحراف على أنه استجابة نمطية داعمة للتوتّر والقلق الناجم عن استمرار الإحباط. وقد فسّر ماورر[1] Mawrer الانحراف على أنه نتيجة لسوء عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعي والفشل في تعلّم القيم وفي امتصاص عوامل الضغط الخارجي وعيب في نموّ الضمير.

وتذهب هذه المدرسة بقيادة واطسن[2] إلى رفض كل ما هو وراثي أو غريزي ولا تعترف في تفسيرها للسلوك الإنساني إلا بالعوامل البيئية المكتسبة. ويقول واطسن بهذا الصدد إنه مستعد إذا أعطي خمسة أطفال أن يجعل من الأول طبيباً ومن الثاني محامياً ومن الثالث مجرماً... فالأمر كله يعود إلى المؤثرات البيئية. والسلوك ليس سوى ردود فعل معقّدة على مثيرات معقدة يتلقاها الشخص من بيئته الخارجية أو الداخلية. ولقد اقتبس سزرلاند من هذه المدرسة مبدأ السلوك المتعلّم أو المكتسب. ولذلك نراه يقول إن كل سلوك جانح متعلّم وهو وليد مثيرات خارجية تلقاها الشخص من الجماعة الجانحة التي ينتمي إليها.

10 ـ مدرسة مفهوم الذات:

يقول أصحاب نظرية الذات وعلى رأسهم كارل روجرز[3] Rogers إن الانحراف يتحقق في حالة جهل الفرد بخبراته الحقيقية ونمو السلوك غير المتوافق مع بنية الذات، ووجود خبرات غير متطابقة مع تكوين

---

(1) راجع: حامد زهران: مرجع سابق، ص 347؛
Carl R. Rogers: Le developpement de la personne. Paris, Bordas, 1968, p. 121-245.

(2) راجع: مصطفى حجازي: الأحداث الجانحون. مرجع سابق، ص 80؛
E. Sutherland: Le voleur professionnel. Paris, Spes, 1963.

(3) حامد زهران: مرجع سابق، ص 347.

الذات ويدرك الفرد تالياً هذه الخبرات على أنها مهددات لذاته فيتعرّض للقلق والإحباط الذي يؤدي به إلى الانحراف.

ويرجع الانحراف برأي أصحاب هذه النظرية أيضاً إلى الإدراك الخاطىء للقيم والمعايير الاجتماعية أو إلى تكوين مفهوم سلبي للذات غير متوافق مع الذات الواقعية أو الذات المثالية واختيار أساليب سلوكية لا تتفق مع مفهوم الذات.

11 ـ مدرسة علم النفس الاجتماعي:

السلوك المنحرف برأي علم النفس الاجتماعي هو السلوك المتناقض مع قيم المجتمع ومعاييره أي السلوك غير المتوافق مع مفاهيم المجتمع السائدة. لذا فإن التقويم الاجتماعي للسلوك في كونه سوياً أو غير سوي يستند إلى السلوك المعياري المرتضى من أغلبية الأفراد في المجتمع. فأي اضطراب أو خلل في عمليات التنشئة أو التطبيع الاجتماعي يسهم في دفع الفرد نحو السلوك المنحرف الذي يفسّره علماء النفس الاجتماعي على أنه يعني التمرّد العلني على قيم المجتمع ومعاييره.

وعلينا ألا ننسى هنا بعض الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى الانحراف وعلى رأسها التفكّك الأسري بكل تبعاته بالإضافة إلى النقص في الحب والرعاية والحرمان العاطفي وعمليات النبذ الواعي أو غير الواعي للطفل.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المفهوم العائد لكل مدرسة هو صحيح ولكنه غير كاف لوحده فالضرورة تقضي بأن ننظر إلى أسباب الأمراض الاجتماعية نظرة شاملة متكاملة، فأسباب السلوك المنحرف عديدة وهي بالتأكيد متداخلة فيما بينها ومتفاعلة. ومن هنا تأتي ضرورة التكامل بين أجهزة الدولة ومؤسساتها في التخطيط لمواجهة هذه الأمراض الاجتماعية وقاية وعلاجاً.

الفصل الخامس

المعايير، القيم، الأدوار وعلاقتها بالأمراض الاجتماعية

بما أن علماء النفس والاجتماع ينظرون إلى المرض الاجتماعي على أنه سلوك يخرج على معايير المجتمع وقيمه ويبحثونه من زاوية عدم الالتزام بهذه القيم والمعايير نرى من المهم تسليط الضوء على هذه المفاهيم حتى نستطيع التساؤل حول إذا كنا نؤدي أدوارنا بشكل صحيح لنتجنّب تالياً الوقوع في الخطأ الذي إذا تمادينا فيه وتعدينا الحدود المسموح بها نكون قد خطونا أولى خطوات السلوك المريض وآثرنا مع أفراد آخرين في دفع المجتمع نحو المرض. مما يعني أن دراسة السلوك المنحرف تتطلب الاستعانة ببعض المفاهيم مثل المعايير والقيم والأدوار الاجتماعية.

أولاً: المعايير الاجتماعية Les normes sociales

1 ـ التعريف والخصائص:

المعيار هو إطار مرجعي، ينبع من التفاعل بين الأفراد، ونحكم بواسطته وفي ضوئه على السلوك في المجتمع[1].

---

(1) راجع: عطوف محمود ياسين: مدخل في علم النفس الاجتماعي. بيروت، دار النهار، 1981، ص 93.

والمعيار، برأي هنري بيارون[1] H. Pieron، هو ما يمكن أن يتخذ كنمط (مثال) modèle أو كقاعدة règle «ce qui doit être pris comme modèle ou comme règle».

وهو، برأي حامد زهران[2] ، السلوك الاجتماعي النموذجي أو المثالي الذي يتكرر بقبول اجتماعي دون رفض أو اعتراض أو نقد.

نعتبر المعيار إذن بمثابة قانون أو دستور حياة غير مكتوب تتوارثه الأجيال المتلاحقة التي تأتمر وتتأثّر به كما تؤثّر به وتترك بصماتها المميزة عليه.

أما الخصائص المتعلّقة بالمعايير الاجتماعية فيمكن ذكر بعضها:

- المجتمع هو مصدر المعايير ويكسبها لأفراده بواسطة عمليات التنشئة الاجتماعية التي تؤديها مؤسسات التطبيع (الأسرة، المدرسة، دُور العبادة، الأندية والجمعيات، وسائل الإعلام...) وبشكل خاص التربية الأسرية.

- تخضع المعايير لقانون النسبية. فهي تختلف من مجتمع إلى آخر، تختلف من مكان إلى مكان في نفس الزمان ومن زمان إلى زمان في نفس المجتمع. فما يكون سلوكاً سوياً في ثقافة ما قد يكون انحرافاً في ثقافة أخرى ولذلك يقول المثل الإنكليزي «إنّ رذائل بيكادلي هي فضائل بيرو»[3]. فالحرية الجنسية التي عرف بها حيّ بيكادلّي في لندن وسمّي من أجلها حيّ الرذيلة، هي السلوك الشائع المعياري الذي يجب اتباعه في جمهورية بيرو بأميركا الجنوبية. وهكذا نجد أن كل مجتمع يضع لنفسه معايير سلوكية.

---

(1) Henri Pieron: Vocabulaire de la psychologie. Paris, PuF, 1973, p. 292.

(2) حامد زهران: علم النفس الاجتماعي. القاهرة، عالم الكتب، 1977، ص 120.

(3) راجع: فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية. بيروت، دار النهضة، 1980، ص 55.

- تقوم المعايير بتحديد السلوك المتوقع في المواقف الاجتماعية أي ما يتوقّعه الفرد من الآخرين أو ما يتوقعه الآخرون من الفرد. ويكون هذا التوقّع عادة مقبولاً من الناس ويمثّل نماذج سلوكية يباركها المجتمع.
- تستند المعايير الاجتماعية إلى القيم والتعاليم الدينية والأخلاقية وتشكّل الإطار والخلفية لما يسمّى عادات المجتمع وتقاليده وتشكّل تالياً المرجعيات التي نحكم بضوئها على السلوك في كونه مسموحاً أو غير مسموح. وعلى هذا الأساس تقف عادات المجتمع وتقاليده المجسّدة لتعاليم الدين والأخلاق بوجه أي فرد تسوّل له نفسه الانزلاق في ما يرفضه المجتمع أو في ما تقوده إليه الغرائز والأهواء. ولهذا قال نيتشيه قديماً «ليست الفضيلة شيئاً سوى الطاعة لعادات الجماعة من أي نوع كانت هذه العادات»[1]. وتوضيحاً أكثر لما نقول نسأل: كيف يجب أن تكون الحشمة؟ هل في ستر العورة أم أن تغطي الملابس الجسم كلّه؟ أو في أن تغطي النصف الأسفل فقط أو الوجه مع باقي الجسم؟ في تغطية الشعر والذراعين وكل ما يظهر من الجسم أم في ترك النصف الأعلى من دون ملابس؟ في أن يكون اللباس قصيراً أم طويلاً؟ ضيّقاً أو فضفاضاً...؟ إن ثقافة المجتمع هي التي تحدّد ذلك. ومن أجل ذلك صدق «مونتانيي» حين قال: «إن أقبح الرذائل في نظر أمّة قد يكون واجباً في نظر غيرها، ومحال أن نعثر على جرم خلقي لم تعدّه أمّة ما فضيلة أو مباحاً»[2].

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 56.
(2) علي عبد الواحد وافي: غرائب النظم والتقاليد والعادات. الجزء الأول، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، من دون تاريخ، ص 5.

2 ـ عوامل الالتزام بالمعايير أو الانحراف عنها:

ليس من شك في وجود عوامل تساعد على الالتزام بمعايير المجتمع وأخرى تؤدّي إلى انحراف الفرد وإلى الخروج عليها. مما يعني وجود أشخاص ملتزمين يتّصفون بالامتثال والخضوع المطلق أو بالتقيّد الأعمى وهو الذي يتوحّد مع عادات المجتمع وتقاليده وأشخاص ملتزمين إنما مع السعي لتطوير هذه المعايير (بما في ذلك عادات المجتمع وتقاليده) نحو الأحسن من خلال طرح أفكار جديدة تؤدّي إلى عمليات التغيير بالمجتمع.

ومن المهم الإشارة إلى أن الالتزام بالمعايير الاجتماعية تقوى عندما تتوفّر الشروط التالية[1] :

- عندما تكون متماسكة ومتجانسة.
- عند وفرة الاتصال بين الأفراد.
- عند وجود علاقة محبّبة بين الفرد وأهداف الجماعة.
- أن يكون لأعضاء الجماعة مكانة خاصة في المجتمع.
- أن يتمتّع الفرد بمكانة خاصة أو بمركز خاص في الجماعة.
- عندما يتكرر التعرض لهذه المعايير.
- عند التفاف الأغلبية حول هذه المعايير.
- عندما تكبر ضغوط الجماعة على المخالفين لمعاييرها وبالتالي عندما تنعكس نتائج هذه الضغوط سلباً على المخالفين.
- عند وجود عوامل ثانوية كصغر السن وقلّة الدراية ومشاكسة مقصودة.

---

(1) راجع: جليل شكور: أبحاث في علم النفس الاجتماعي. طرابلس ـ لبنان، دار الشمال، 1989، ص 208؛ عطوف ياسين: مرجع سابق، ص 95.

أما العوامل التي تؤدي إلى عدم الالتزام بالمعايير فيمكن تلخيصها بما يلي[1] :

- عدم وضوح معايير الجماعة.
- تخطي الضغوط الخارجية الحد المحتمل من قبل الفرد.
- عدم وجود أغلبية.
- ضعف التماسك.
- ضعف الضغوط الموجّهة إلى الأفراد المتخلّفين في الجماعة.
- بعض الخصائص الشخصية مثل:
  - ـ ثقة الفرد في نفسه والمبنية على إدراكه وخبرته.
  - ـ انطواء الفرد.
  - ـ مبدأ خالف تُعرف.
  - ـ الظلم: ظلم الفرد لنفسه أو للآخرين.
  - ـ الجهل.

ويمكن أن نضيف أيضاً عدم القناعة بهذه المعايير.

يمكن الإشارة هنا إلى أنه ليس كل من يخرج على معايير المجتمع يعتبر منحرفاً. فالمعارض ذو المنحى الإيجابي مهم على الصعيد الاجتماعي. أمّا المعارض الذي يتعدّى هدف الإصلاح وكانت معارضته فقط من أجل المعارضة عندئذ يصبح مشككاً بجماعته وبكل ما تحمل من معاني وقيم مما يدفع بالجماعة إلى محاربته وعزله.

والفعل المنحرف، برأي الدكتور مصطفى عمر التنير[2] ، هو نمط

---

(1) راجع: جليل شكور: مرجع سابق، ص 209؛ حامد زهران: مرجع سابق، ص 132.

(2) راجع: الفكر العربي، عدد 19، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1981، ص 14.

السلوك المخالف للقيم والمعايير السائدة في المجتمع. ويوجد في المجتمع عادة أربعة أنواع لهذا الفعل:

- الفعل الذي يعدّ منحرفاً بغض النظر عن سن الفاعل ونوعه كالقتل والسرقة والتزييف وإدمان المخدرات. . .
- الفعل الذي يعدّ سوياً إذا قامت به فئات معينة في المجتمع ومنحرفاً إذا قامت به فئات أخرى كالأفعال التي لا يصحّ أن يقوم بها صغار السن كعادة التدخين عند صغار السن (مع اعترافنا بأن انتشار التدخين بهذا الشكل في المجتمع واعتباره مقبولاً من فئة كبيرة من أبناء المجتمع هو بحدّ ذاته انحراف اجتماعي بكونه يخالف قواعد الصحة العامة والشروط البيئية السليمة) وأيضاً السلوك الجنسي بين صغار السن ممارسة أو استعراضاً. . .
- الفعل الذي يعدّ سوياً إذا تمّ في مكان معين ومنحرفاً إذا تمّ في مكان آخر كأن يأتي الطالب في مجتمعنا إلى المدرسة بلباس البحر.
- الفعل السوي الذي يصبح منحرفاً إذا بلغ درجة تكرار معينة. فمثلاً يعتبر تعاطي المشروبات الكحولية عادة اجتماعية مقبولة وسوية في كثير من المجتمعات. وفي هذه المجتمعات نفسها يوصف مدمن الخمر بأنه منحرف.

بالاستناد إلى ذلك يمكننا تعزيز العوامل المساعدة والمدعّمة لمفاعيل الالتزام بمعايير المجتمع من جهة والعمل من جهة ثانية على إزالة العوامل غير المساعدة أو التخفيف من مفعولها فتقوى علاقة الفرد بمجتمعه ويأتي سلوكه تالياً مطابقاً لما يرضى عنه المجتمع، مما يفرض على مؤسسات المجتمع ومسؤوليه المزيد من السهر والرعاية والمزيد من عمليات الترشيد والاهتمام بقضايا الأفراد وبمشاريع الدولة فتتعزز اللحمة بين الأفراد وبينهم وبين قيم المجتمع ومعاييره فتصفى النفوس ويسلم البنيان.

ثانياً: القيم الاجتماعية:

ترتبط القيم مباشرة بالمعايير الاجتماعية. فبقدر ما يكون السلوك مطابقاً ومسايراً لهذه المعايير تكون قيمته كبيرة أو الأخرى يكون في إطار القيم المعمول بها في المجتمع.

والقيم عموماً هي ذاتية ونسبية مكاناً وزماناً ولكل مجتمع قيمه الخاصة التي ينضوي تحتها الأفراد في سلوكهم. ومن هنا جاءت التسمية نظام القيم الذي يتحكّم في تصرفات الإنسان ويختلف من مجتمع لمجتمع ومن فرد لآخر في نفس المجتمع. ونعتبر القيم انعكاساً للمستوى الثقافي الخاص والعام في المجتمع.

1 ـ التعريف والأنواع:

يمكن اعتبار القيم بمثابة إطار منظّم من الأحكام المعمّمة والمرتبطة بما يفعله الإنسان أو بما يطمح إليه، أو بما يتصل به من إنسان وحيوان وجماد ومفاهيم عامة.

وهي عموماً «الأفكار السائدة في مجتمع ما حول الصواب والخطأ، المستحب وغير المستحب»[1]. وهي تعبّر عن الغرض أو الغاية التي ينبغي على الفرد، في ذلك المجتمع، أن يحاول الوصول إليها. ومن القيم العامة نذكر: القوة، الاحترام، النظافة، الواجب، الإيمان، التضحية، العلم...

وبما أن القيم الاجتماعية نسبية وذاتية وطالما أنها متبدّلة ومتطورة فهي لا تتصنّف بمجموعات يلتزم بها الجميع مما يجعل تقسيمها

(1) راجع: الفكر العربي، عدد 54، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1988، ص 10.

وتصنيفها[1] يلبّي الغايات التي يرمي إليها الباحث إما طبقاً لمحتواها (فنية، اجتماعية، دينية، سياسية، اقتصادية. . .) أو لأهدافها ومقصدها، فجاءت على شكل قيم تمثّل غايات بحد ذاتها كحقوق الإنسان مثلاً أو كمبدأ المساواة والحرية. أو على شكل وسائل في سبيل تحقيق غايات مثل القيم المعطاة إلى الشهادة التعليمية، النظافة. . .

ومن الباحثين من يتناولها من منظار الالتزام أو ترك الحرية في التعاطي معها فنظروا إليها كقيم إجبارية ملزمة لجميع الناس بحيث جاءت بصيغة الأمر والنهي كتنظيم العلاقة بين الجنسين أو كقيم تفضيلية مستحبة وهي التي ترسم ما يفضّل أن يكون كاحترام المواعيد وإكرام الضيف. . . أو ينظر إليها كقيم مثالية ترسم ما يجب أن يكون كالدعوة إلى أن تكون المصلحة العامة متقدّمة على المصلحة الخاصة.

ومن الباحثين من يتناولها أيضاً من باب الانتشار ومستوى هذا الانتشار فيرون فيها قيماً عامة موجودة عند الجميع كالقيم المرتبطة بأهمية الزواج أو التكاثر أو الدين أو قيم خاصة مرتبطة بمواقف وممارسة خاصة كتلك المتعلقة بمناسبات الأعياد، الدفن، الزواج. لأن كل طبقة شعبية أو كل مجتمع يمتاز بمجموعة من التصورات والمثل والصور الطليعية الرائدة التي يستمد منها الفرد أدواره.

وأخيراً يمكننا أن نتكلم عن القيم المادية كأن يفضّل التلميذ مغادرة المدرسة والعمل للكسب والربح بدلاً من متابعة الدراسة، أو كذاك الرجل الذي يهمّه في زوجته رصيدها ومركزها المالي من دون أن يهتم بجمالها أو بثقافتها وأخلاقها. وعن القيم المعنوية كأن يفضّل التلميذ متابعة التحصيل وإن أغري بوظيفة ذات راتب ممتاز أو كذاك الرجل الذي يضع

---

(1) لمزيد من التوسع راجع: فوزية دياب: مرجع سابق، ص 73.

أولويات الأخلاق والثقافة في مقدمة المواصفات حين يريد الارتباط بفتاة أحلامه. . .

وعن ملامح النسق القيمي في المجتمعات العربية أو نظام القيم فيها فقد أشارت الدراسات إلى السمات[1] التالية:

- القدرية والاتكالية[2] : أي الإيمان والقناعة التامة بأن الإنسان مصيره مكتوب وإن كل شيء «قسمة ونصيب».
- التمسّك بالتقاليد والأعراف المتوارثة: وينبثق عن ذلك ميل الأفراد نحو التمسّك بالتراث من قناعة بأن ذلك التراث عريق شامل ويحتوي على مبادىء وأسس مثالية تصلح لأن تكون أساساً لحلّ أية مشكلة اجتماعية معاصرة.
- العاطفية والترابط وحب المعاشرة: وهي قيم تعكس أهمية الجماعة لدى الفرد في المجتمعات العربية.
- اللفظية: أي إيلاء الشكل والغلاف الخارجي درجة كبيرة من الأهمية التي قد تفوق أحياناً أهمية المضمون.
- تقديم الجماعة على الفرد ويعني الأخذ في الاعتبار كلام الناس والاهتمام بالمحافظة على السمعة والمكانة العالية التي تحتلها المجاملات الاجتماعية وهذا يؤدّي إلى أننا لن نعاني في مجتمعنا العربي بمثل ما تعانيه المجتمعات الغربية من صراع الأجيال حدّة وتمرّداً وتناقضاً في المواقف والاهتمامات.

---

(1) راجع: حسين شبكة: النزعة الفردية والتنمية. في الفكر العربي، عدد 54، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1988، ص 16؛ حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص 325 ـ 358.

(2) راجع أيضاً: هشام شرابي: مقدمات لدراسة المجتمع العربي. بيروت، الدار المتحدة للنشر، 1975، ص 60 ـ 79.

ـ المحافظة على الشرف وليس «الستر» وقيام الأخ بمراقبة سلوك أخواته وبنات عائلته يصبّ في استراتيجيات تهدف إلى الحفاظ على سمعة الجماعة وشرفها. فالشعور القوي بالانتماء للجماعة يجعل الفرد على استعداد لبذل المجهود الكبير للحفاظ على شرفها الذي يمثل شرفه كعضو فيها.

ـ الطاعة واحترام السلطة: والشاهد على ذلك لجوء الإنسان العربي إلى استشارة الآخرين قبل الإقدام على أي عمل وميله إلى طاعة كبار السن وتلبية رغباتهم.

ـ الرحمة: أي قيام القادر على مساعدة المحتاجين وهذا نراه باستمرار في حياتنا اليومية فالإحسان والتصدّق أكثر رسوخاً في الثقافة العربية من قيم العدالة والمساواة.

يمكن الإشارة إلى أنه وبالرغم من وجود ثقافة اجتماعية عربية مشتركة فإن هناك أيضاً أنساقاً قيمية فرضتها خصوصيات كل جماعة اجتماعية. لذا فإننا نجد في المجتمعات العربية قيماً تتصل بالبداوة مثل العصبية وكرم الضيافة والحشمة. وهناك القيم المتصلة بالمدنية وبالطبقات الاجتماعية مثل قيم الاستهلاك والرفاهية كما توجد أيضاً القيم المتصلة بالقرية كحب الأرض كأساس للحياة الاقتصادية.

أما وظائف[1] القيم في النظام الاجتماعي العربي فقد تمّ تحديدها على النحو التالي:

---

(1) راجع: بركات عبد العزيز محمد: مسؤولية الصحافة العربية تجاه القيم والنظام الاجتماعي العربي. الفكر العربي، عدد 50، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1988، ص 13؛ عبد الحميد محمود سعد: دراسات في علم الاجتماع الثقافي: التغير والحضارة. القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1980، ص 123.

- تساعد القيم على تناسق السلوك الاجتماعي للأفراد والجماعات إذ انها بمثابة أوامر ونواهي توضّح السلوك وتحدّد أبعاده من خلال تحديدها للمعايير الخاصة بالخطأ والصواب وبالتالي فالقيم تحدّد ما هو السلوك المقبول اجتماعياً وما هو السلوك المرفوض.

- تساعد القيم في وصف وتحديد نوع الثواب والعقاب للأفراد والجماعات في إطار علاقاتهم الاجتماعية وسلوكهم وهي تتمتع بقوة خاصة في هذا الصدد مما يحفظ الحقوق والواجبات في المجتمع بل ويلتزم بها.

- تساعد القيم في وصف وتحديد أفضل الطرق النموذجية في التفكير العملي للأفراد والجماعات في مجالات الحياة المتعددة سواء كان هذا التفكير بهدف التوصّل إلى أفضل سلوك في المواقف أو تجاه القضايا في الحياة أو كان لمجرّد التفكير واستثارة الفكر حول موضوعات وقضايا ومواقف...

- تساعد القيم في خلق توجّهات الأفراد والجماعات في المجتمع نحو الأنماط العامة من الثقافة.

- تساهم القيم في توجيه وترشيد الأدوار الاجتماعية وتحدّد مهام ومسؤوليات كل دور مما يؤدي إلى تناسق الأدوار في النظام الاجتماعي وبتحقيق هذا التناسق تزداد عوامل قوة النظام الاجتماعي ويكون ذلك أيضاً من عوامل صلابته وإثرائه وتطوره إلى الأفضل.

- تلعب القيم دوراً أساسياً في التغيير الاجتماعي إذ إن هناك علاقة تأثير وتأثّر متبادل بين القيم وهذا التغيير.

- يحدد نظام القيم الأهداف والمثل العليا التي ينبغي على الأفراد والجماعات الوصول إليها من أعمالهم وفق منظور معين سواء تمثّل ذلك في مجرد إشباع الرغبات والغرائز أو في الوصول إلى مثل عليا وغايات

سامية. وفي هذا المعنى يعرّف كل من جونز وجيرارد[1] القيم على أنها «ما يكافح الفرد من أجله ويحتضنه ويمجّده وينفق عليه بإرادته ليكسبه ويناله»، ويؤكّدان في هذا المعنى أيضاً على أن القيم تملأ الشخص بالحيوية وتجعله عنصراً فعالاً في البيئة.

- تقوم القيم بدور فعّال في تحديد المشكلات الاجتماعية في النظام الاجتماعي. ويحدّد لوري نلسن L. Nelson أربعة نماذج أساسية من المشكلات الاجتماعية التي تلعب القيم دوراً في معرفتها وتحديدها وهي:

- المشكلات الناجمة عن عدم ملاءمة الوسائل الاجتماعية لتحقيق الأهداف الاجتماعية.
- المشكلات الناتجة عن عدم وضوح الجزاءات الاجتماعية في المجتمع.
- المشكلات الناتجة عن الصراع بين القيم في المجتمع.
- المشكلات الناتجة عن عدم وضوح أبعاد تدرّج القيم في المجتمع.

بالاستناد إلى ذلك يمكن القول إن على مؤسسات المجتمع الرقابية وبخاصة وسائل الإعلام أن ترعى قيم المجتمع بالتنبيه والإشارة إلى كل ما يسيء إليها حتى تبقى هذه الوظائف مصانة ويبقى المجتمع بمنأى عن كل ما يهدّد أمنه الاجتماعي ويربك سلوك أبنائه.

2 ـ سلوك الإنسان ونظام القيم

يسلك الإنسان بحسب ما يوحي به نظام القيم لديه الذي قد يتعارض مع نظام القيم السائد في المجتمع كأن يسرق الفرد مثلاً من

---

(1) راجع: كمال التابعي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية. القاهرة، دار المعارف، 1985، ص 24.

أجل مساعدة الآخرين أو يتعارض بينه وبين إنسان آخر، ولذا يأتي تقويم العمل مختلفاً وتأتي النظرة إلى الأمور مختلفة لا بل متعارضة. فكلّ منا يتصرّف ويحكم على الأمور من خلال نظام القيم الذي كوّنه عبر حياته وعبر تربيته وتنشئته وعلاقاته..

ويعتبر التركيب الاجتماعي، برأي الدكتور ياسين الكبير[1] ، عاملاً مهماً في تغيير نظام القيم (النسق القيمي) وفي إيجاد مواقف تتناقض فيها القيم التي تحكم سلوك الأفراد لدى القيام بأدوارهم الاجتماعية. ويمكن النظر إلى هذا التناقض على أنه مصدر من مصادر الكثير من المشكلات الاجتماعية كالانحراف والجريمة والتفكك الاجتماعي. ومن أجل إزالة هذا التناقض لا بدّ من تغيير في نظام القيم وذلك بإعادة النظر في هذه القيم وبإعادة ترتيبها ترتيباً جديداً أو بإدخال قيم جديدة وإلغاء أخرى.

ويمكن توضيح هذه التناقضات في نظام القيم الناتجة عن التركيب الاجتماعي بما يلي:

- تناقض القيم التي تحكم سلوك الفرد في قيامه بدور واحد في مركز اجتماعي واحد كالتناقضات الحاصلة في علاقة الطبيب بالمريض والمدرّس بالطالب والمحامي بالعميل حين نجد أن طبيعة الدور تتطلّب من المهني أن يكون محايداً من الناحية العاطفية في علاقته وفي الوقت نفسه مطلوب منه أن يبدي اهتماماً شخصياً.
- التركيب الاجتماعي: قد يتطلّب من الفرد تمثّل اتّباع قيم متناقضة في مركزين يقع كل منهما في قطاع مختلف من التركيب الاجتماعي كالتناقض بين دور المرأة العاملة ودورها كربة بيت ودور الرجل في

(1) راجع: الفكر العربي، عدد 19، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1981، ص 29.

العمل ودوره كأب أو زوج. الأمر الذي يفرض على الشخص الذي يقوم بهذين الدورين أن يوفّق بين مطالب المركزين. غير أنه ومهما حاول الفرد التوفيق فإن تناقضاً قد يحصل وقد يؤدي إلى القلق والاضطراب وإلى مشكلات اجتماعية مختلفة.

- قد يوجد التركيب الاجتماعي بعض المراكز التي تتطلّب أكثر من دور واحد. وهذه الأدوار لا تتطلّب من الفرد وقتاً وجهداً واهتماماً فقط بل تتطلب منه قيماً واتجاهات وأنشطة قد تكون متناقضة كدور الأستاذ الجامعي الذي يتطلّب منه التدريس والبحث والإدارة في الوقت نفسه.
- قد يكون هناك تناقض بين نظام القيم والتركيب الاجتماعي لذلك لا يعتبر هذا التناقض تناقضاً اجتماعياً ولا ثقافياً بل هو تناقض بين التركيب الثقافي والتركيب الاجتماعي حيث نجد أن الفرد قد يتشرّب قيماً لا يسمح التركيب الاجتماعي له بتحقيقها أو أن الفرد يتعلَّم أن مخالفة القوانين والقيم يجلب له العقاب (المادي والمعنوي) ثم يجد على أرض الواقع أن المجتمع لا يقوم بعقاب الأشخاص المخالفين لهذه القيم بل قد ينعم عليهم بالمراكز العالية.
- عندما يتعرض المجتمع إلى تغيّر سريع يوجد أفراد يتقبلون التغيير ويعتنقون القيم الجديدة قبل غيرهم في المجتمع فيعاني هؤلاء صراعاً حاداً نتيجة التناقض بين القيم الجديدة والقديمة ودرجة هذا التناقض.

تجدر الإشارة إلى أن معالجة سلوك الإنسان المنحرف يرتكز على عمليات التوجيه والإرشاد التي تركّز على نظام القيم لديه وتحاول إعادة ترتيب أولويات هذا النظام بشكل يخدم الأهداف العلاجية التي تأخذ في الاعتبار قيم المجتمع ومعاييره.

باختصار إن نظام القيم السائد في كل مجتمع والقائم في كل بيت وعند كل شخص هو المحرّك لسلوك الإنسان. ومتى اضطربت أولويات

هذا النظام واختلفت مع أولويات المجتمع وتعمّقت الهوّة بينهما يصبح الوقوع في السلوك المريض أو في المرض الاجتماعي أمراً محتملاً.

3 ـ كيف تكتسب القيم وما هي العوامل المؤثرة فيها؟

يتم اكتساب القيم إما عن طريق التفاعل مع أشخاص أو جماعات تؤيّد هذه القيم وإما نتيجة لخبرات الإنسان السابقة وبخاصة خبرات الطفولة المتأثرة بما يقدّمه الكبار في هذا المجال.

فالقيم المكتسبة عن طريق التفاعل تكون عادة نتيجة لعملية التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها الفرد منذ ولادته وبخاصة ما تقدّمه الأسرة التي تعتبر الأهمّ لأنها المسؤولة عن إعداد الطفل للمجتمع الذي يعيش فيه. وأدوار[1] الأسرة في هذا المجال كثيرة فهي تحافظ على الثقافة الاجتماعية وعلى ضمان استمراريتها. وتشكّل همزة الوصل بين الفرد والمجتمع من خلال آليات التنشئة الاجتماعية التي تهدف إلى إكساب الطفل للغة مجتمعه وعاداته ومعتقداته ومعايير السلوك السائدة فيه والنسق القيمي الذي تقوم عليه تلك المعايير. ويساعدها في ذلك امتياز الطفل بالمرونة وبالمقدرة على التشكّل.

ويساند الأسرة في ذلك سائر المؤسسات الاجتماعية (المدرسة، دور العبادة، الجمعيات، وسائل الإعلام...).

أمّا القيم المكتسبة عن طريق الخبرات السابقة فتتم بالاستناد إلى خبرات الكبار التي تحدّد ما سوف يتعلّمه الطفل في المستقبل أو نتيجة

---

(1) راجع: الفكر العربي، عدد 54، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1988، ص 11؛ سعد الدين إبراهيم: الأسرة والمجتمع والإبداع في العالم العربي. في المستقبل العربي، عدد 77، 1985، ص 62 ـ 68؛ أليكس انكليز: مقدمة في علم الاجتماع. ترجمة محمد الجوهري، القاهرة، دار المعارف، 1977، ص 109.

ما تتركه خبرته من آثار سلبية كأن يتكوّن لدى الطفل اتجاهات جنسية سلبية نتيجة ما يشاهده أو يخبره من اضطرابات علائقية بين الأبوين. أو كأن تتكوّن لدى طفل اتجاهات كره ونفور من شخص يراه لأول مرة نتيجة خبرة سلبية مع شخص تربطه به علاقة شبه ما أي وجود صفات مشتركة بين هذا الشخص وبين الأصلي الذي ترجع إليه الخبرة السلبية.

أما العوامل المؤثرة في اكتساب القيم وفي تشكيلها فإننا نراها تتوزّع بين عوامل تعود إلى الأسرة وأخرى تعود إلى الشخص ذاته إضافة إلى عوامل ترتبط بالمجتمع.

ـ من العوامل الأسرية السلبية نذكر:

- إنفصال الطفل المبكر عن الأهل بشكل عام وعن الأم بشكل خاص.
- وجود الطفل داخل أسرة مفككة.
- غياب الأبوين المستمر أو الطويل نسبياً مما يعني غياب النموذج والمثال.
- إفتقار الأسرة للقيم الاجتماعية المثلى أو افتقارها للقدرة على التعديل وتوجيه الأبناء نحو القيم المرغوب فيها.
- جهل الأبوين وتدنّي مستواهما الثقافي والاقتصادي.

يمكن الإشارة هنا إلى عامل السلطة الذي قد يلعب دوراً سلبياً أو إيجابياً وذلك حسب مستوى ونوع ممارسة هذه السلطة. يضاف إلى ذلك كيفية تركيب الأسرة والمستوى الذي تحظى به من وعي وإدراك وثقافة.

ـ ومن العوامل الذاتية المؤثّرة سلباً أو إيجاباً نذكر:

- وجود الاستعدادات والدوافع التي تساعد في عملية الاكتساب وتكوين الأساس الذي يوجّه السلوك لدى الفرد.

- الخصائص الجسمانية والوراثية التي تؤثر في عملية التفاعل وتالياً في تشكيل الشخصية.
- صورة الذات والفكرة التي يكتسبها الفرد عن نفسه ومدى رضاه عن تفاعله مع الآخرين وعن رأي الآخرين فيه.
- الدور المتوقّع في عملية التفاعل (علاقاته مع الآخرين وعلاقات الآخرين به) ومستوى التأثّر والتأثير الناتجين.
- صحة الفرد العقلية والجسمية.

أما العوامل الاجتماعية فيمكن أن تشمل:

- وجود أنظمة من القيم المقبولة اجتماعياً وتكون بمثابة الرمز والمثال.
- وجود المثيرات وبخاصة الأجواء الملائمة والمنشّطة لتشكيل القيم.

في هذا المجال يمكن الإشارة إلى دور وسائل الإعلام بعامة والتلفزيون بخاصة حيث يمكن للشاشة الصغيرة، بما تعرضه من أفلام، أن تعزّز هذه القيم أو تزعزعها. ولا يمكن أن ننسى هنا تأثير أفلام الفيديو الهابطة والمنتشرة بين أوساط الشباب أو التي تؤجّر خلسة إلى المراهقين والتي تسيء ليس فقط إلى تراثنا الأصيل وقيمنا النبيلة بل إلى تعاليم الديانات السماوية التي انطلقت من مجتمعنا العربي وكانت أرضنا خصبة ومنبثاً لهذه التعاليم. مما يدعونا كأهالي ومؤسسات (أهلية ورسمية) إلى تناول الموضوع من كافة جوانبه الدينية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية علّنا نحاصر هذا الانكفاء الذي يتسارع بتخطيط صهيوني يهدف إلى تدمير النظام الاجتماعي العربي والبنية النفسية لأجياله.

ثالثاً: الأدوار الاجتماعية: Les Rôles socials

نأتي هنا على ذكر الأدوار الاجتماعية حتى نسلّط الضوء على التعريف بالدور الاجتماعي وما يمثّل وعلى الإشارة إلى الأدوار الاجتماعية السوية وغير السوية ومتى يصبح سلوك الفرد منحرفاً أو يخطو إلى مستويات المرض الاجتماعي.

1 ـ التعريف بالدور الاجتماعي:

يعرّف لينتون[1] Linton الدور على أنه الجانب الدينامي لمركز الفرد أو وضعه أو مكانته في الجماعة. ويعرّفه رويتر[2] Roieter بأنه وظيفة الفرد في الجماعة ودوره في موقف اجتماعي معين.

ويتبيّن لنا من هذين التعريفين تلازم مفهومي الدور والحالة أو الوظيفة والمركز. مما يدفعنا إلى توضيح كل من هذين المفهومين والعلاقة القائمة بينهما والمضاعفات الناشئة عن التعارض في أداء الأدوار لدى الفرد الواحد معتمدين على بعض الأمثلة الاجتماعية.

2 ـ الدور والحالة: Rôle et statut

العلاقة[3] بين الدور والحالة واضحة. فمفهوم الدور يرتبط عادة بمفهوم الحالة statut أو بمفهوم المركز الاجتماعي الذي يحتلّه الفرد ضمن النظام الاجتماعي. فالأب مثلاً في نظام الأسرة عليه القيام بدور الأبوّة مع الأبناء. وهذا الدور يختلف عن دوره كزوج في إطار العلاقات الزوجية.

---

(1) عطوف ياسين: مدخل في علم النفس الاجتماعي. مرجع سابق، ص 98.

(2) نفس المرجع، ص 98.

(3) بالإمكان الرجوع في هذا الموضوع إلى: نفس المرجع، ص 98، 99؛ حامد زهران: علم النفس الاجتماعي. مرجع سابق، ص 140 ـ 142؛
Norbert Sillamy: Dictionnaire de psychologie. Paris, Bordas, 1980, p. 1041.

لكل حالة توجد أنماط ونماذج من السلوك تفرض على الأفراد القيام بها. هذه النماذج للسلوك تشكّل الدور الذي يعتبر بمثابة المظهر الدينامي للحالة أو بمثابة التوظيف العملي للمركز.

لكل فرد موقع معين داخل نظام معين من الأنظمة المختلفة التي تشكل البنية الاجتماعية العامة. إنّ الأنظمة تبقى لكن الأفراد الذين يحتلّون مكاناً داخل هذه الأنظمة يتغيرون. الموقع الذي يمثّله فرد معين في نظام معين وفي وقت معين يسمى حالة هذا الفرد بالنسبة لهذا النظام (حالة أب أو حالة موظّف).

الدور هو مجموعة الأنماط الثقافية المرتبطة بحالة معينة (الموقف)، وهو مجموعة السلوك والقيم التي يفرضها المجتمع على شخص وعلى كل الأشخاص الذين يحتلون نفس الحالة (دور الأب، دور المعلم...).

الدور إذن هو الجانب التنفيذي الديناميكي للحالة. مع الإشارة إلى أن أدوار الفرد يكتسبها انطلاقاً من حالاته الآنية أو اللاحقة. وتتعدّد الأدوار عند الفرد الواحد وفق الحالات التي يمثلها. والتنشئة الاجتماعية تلعب دوراً في هذا المجال إذ تزوّد الفرد منذ الصغر وعلى التوالي بكيفية تمثيله لمختلف الأدوار المقاومة تباعاً. فيتعلّم أن يقوم بدوره كإبن، كأخ، كصديق، كتلميذ... ففي حالة الأب مثلاً يمثّل دور الأب وفي حالة الزوج أو المدرّس أو عضو في النادي فهو يمثّل الدور التابع لهذه الحالة فيلعب على التوالي دور الزوج ودور المدرس ودور عضو النادي.

وتتوزّع الأدوار بين الناس حسب المهنة والتخصص. فتتولّد الحقوق والواجبات المتبادلة بين الأفراد. ويبرز توزيع الأدوار واضحاً ودقيقاً بين أفراد الأسرة، المصنع، المدرسة، فريق الرياضة... وهذا

التوزيع للأدوار بين أعضاء الجماعة يحقق وظيفة اجتماعية تؤدّي إلى تجويد المردود لدى الفرد وإلى زيادة القدرة الانتاجية لدى الجماعة كما يشبع حاجة نفسية لعضو الجماعة مبعثها الشعور بالحاجة إلى التقدير وإلى الإنجاز والتفاعل الاجتماعي.

وتسير الأدوار كلّها نحو هدف تخططه الجماعة لنفسها وإنّ هذا التوزيع يساعدها في الوصول إلى هدفها. تجدر الإشارة إلى أنّ الأدوار ممكن أن تتعارض وأن تختلف عندما يواجه الفرد عمليات التغيير الاجتماعي. والجماعة هي التي تحدد سلوك الدور الذي يتوقعه الآخرون من أي فرد يقوم بهذا الدور. فالطالب الذي يتزوّج أو يترقّى في وظيفته عليه أن يتعلم سلوك هذا الدور الجديد.

«وكما يحدّد الدور الاجتماعي سلوك الفرد الذي يتوقعه الآخرون فإنه يحدّد سلوك الآخرين الذي يتوقعه الفرد بحكم قيامه بهذا الدور. فالتلاميذ يتوقعون من أستاذهم أن يزوّدهم بالعلم والمعرفة وأن يكون لهم قدوة سلوكية حسنة. وهو أيضاً يتوقّع منهم أن يحترموه وأن يصغوا إليه. ويختلف السلوك الفعلي للدور اختلافاً بسيطاً من شخص لآخر يشغلان نفس الدور إمّا لاختلاف التكوين العقلي لديهما أو لاختلاف مجال المثير الاجتماعي الذي يسلكان فيه أو تبعاً لكلا السببين. وبالطبع فإن السلوك الفعلي للدور يختلف في نفس الشخص من وقت لآخر للأسباب نفسها».

3 ـ تعدّد الأدوار لدى الشخص الواحد:

يمكن للأدوار أن تكون إلزامية كالخدمة العسكرية أو سائر الأدوار التي لا اختيار للفرد فيها مثل الدور الجنسي (دور الذكر ودور الأنثى) أو الدور المرتبط بالسن (دور الفرد كطفل أو كمراهق أو كراشد. . .) أو

تكون اختيارية كالانضمام إلى نادي أو عدمه أو كاتخاذ القرار بالزواج أو البقاء عازباً.

وتختلف الأدوار من حيث الاستمرار والدوام فبعضها قصير (زبون في محل لشراء حاجة أو في سيارة أجرة) وبعضها طويل الأمد (الأبوّة والأمومة). ومن الأدوار ما له شهرة واسعة ومنها ما مكتوم وذو طابع سرّي. وتختلف الأدوار أيضاً من حيث السهولة والصعوبة. فكلما ازدادت فيها المسؤوليات تكبر الأعباء وتكثر الصعاب.

نشير هنا إلى أنه بمقدور عدّة أفراد أن يحتلّوا، في نفس الوقت، حالة معينة ينتج عنها دور معين كما يمكن للفرد أن يمثّل عدة حالات مختلفة في نفس الوقت بحيث أن كل حالة تملي دوراً مختلفاً. ولكن ما يحصل هو أن الفرد لا يستطيع أن يلعب كل الأدوار في نفس الوقت، إنما هناك حالة واحدة تملي دوراً واحداً وسلوكاً خاصاً بهذه الحالة. فهذا السلوك الحاضر يمثل الدور الآني أما باقي الحالات فتبقى كامنة مؤجّلة (طالب الجامعة يمكن أن يكون مدرّساً وأباً وأخاً وزوجاً...) وأستاذ المدرسة مثلاً تتعاقب عليه من الصباح حتى المساء عدة أدوار مختلفة.

تقسم الأدوار إذن بين الدور الآني الحاضر، والدور الكامن المؤجّل. وعلى هذا الأساس فإن دور ربّ الأسرة مثلاً يتضمن عدة مظاهر متباينة تماماً: فهو في الوقت نفسه رئيس العائلة والمموّل الاقتصادي والزوج والوالد والمربي... يشير لينتون[1] Linton بسخرية قائلاً إن الحياة اليومية تفرض علينا رياضة مستمرة للانتقال من الأوضاع الحالية. لنفرض مثلاً أن شخصاً يقضي يومه في العمل كموظف في أحد

(1) بالإمكان الرجوع في ذلك إلى: جان ميزونوف: علم النفس الاجتماعي. بيروت، منشورات عويدات، 1972، ص 52.

الحوانيت، فعمله في وضعه الراهن هو وضع البائع الذي يزوّده بنماذج العلاقات مع الزبائن وعندما ينتقل إلى غرفة اجتماع الموظفين فإن وضعه كبائع يصبح وضعاً كامناً ويتخذ عند ذلك وضعاً جديداً تبعاً لموقعه بين الموظفين. وعندما يحين موعد الإقفال فإنه يتخلّى عن مركز البائع والموظف في آن ليأخذ مركزاً جديداً وهكذا على التوالي...

أما تعلّم الأدوار فهو مرافق لنمو الفرد ونضجه. دوره وهو طفل يختلف عن دوره وهو راشد... ويكتسب الفرد أدواره الاجتماعية عن طريق التعلّم المقصود أو من خلال عمليات التماهي والتقيلد أو من خلال تمثّله للمعايير الاجتماعية عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية. وتعلّم الأدوار يعني تعلّم الفرد لأن يكون عضواً فاعلاً في المجتمع. وبهذا التعلّم الاجتماعي نضمن للفرد بقاءه واستمراره.

4 ـ ماذا يعني لو اختلفت الأدوار التي يحتلّها الفرد؟

ليس من شكّ في أنّ أي تغيير يحصل في حياة الفرد يحدث صراعاً في أدوار هذا الفرد. فالصراع قد يكون موجوداً عندما يضطر الفرد إلى اتباع سلوك معيّن يمليه عليه انتقاله من طبقة اجتماعية أعلى إلى طبقة أدنى بسبب إفلاس تعرّض له نتيجة مضاربات مالية أو نتيجة خسارة كبيرة تعرّض لها. أو يمليه عليه انتقاله من طبقة اجتماعية أدنى إلى طبقة اجتماعية أعلى بسبب غنى الحرب الذي يأتي بطريقة سريعة تحدث هذا الاضطراب والتصارع في الأدوار. يمكن أن نرى أيضاً الصراع في الأدوار وبكثرة عند نهاية مرحلة المراهقة بحيث يطلب من الفرد أن يتخذ دور الإبن المطيع والتابع في كل شيء إلى أهله بينما هو يحسّ ويرغب في أن يعيش فطامه النفسي واستقلاله عن أهله. لا ننسى هنا دور الانصياع للعادات والتقاليد وتأثير عدم الالتزام بها في نشوء الصراع والتصادم بين الأدوار.

ومن العوامل المسبّبة لصراع الأدوار إدراك الفرد لنفسه أنه يقوم بدورين يتطلّب كل منهما موقفاً لا يناسب الآخر كالموظف الذي يؤدي دوره وتعرض عليه رشوة كبيرة من أجل خدمة ما...

من المهم الإشارة هنا إلى أن الفرد طالما يؤدي أدواره بشكل متناسق ومنسجم ومن دون تعارض فهو يعيش بهدوء وسلام ومن دون أي توتّر أو قلق، أي إنّ التجانس يمنع حصول التأزّم والصراع عند الفرد، أمّا فيما لو كانت أدواره متعارضة أو متضاربة فإنّ اختلالاً في التوازن النفسي سينشأ يرافقه قلق واضطراب وارتباك في السلوك مما يؤدّي تالياً إلى فقدان التوازن الاجتماعي. وعلماء النفس يفسّرون الاضطراب النفسي على أنه تضارب بين الأدوار، فالمدّرس مثلاً يمكن أن يمثل دور الأب والزوج والأخ وطالب الجامعة... فإذا لم يحصل التوافق بين مختلف هذه الأدوار يختلّ التوازن ويحدث الإضطراب.

لذلك فإن الرجل، يقول ميزوتوف[1] ، ليس ملك نفسه فحسب إنه أيضاً الزوج والوالد... وهو يحسّ ويفكّر ويعمل من خلال هذه الشخصيات. فإذا حاول أن يتناسى هذا الواقع فإن الرأي العام من جهة والقانون من جهة أخرى إذا اقتضى ذلك يبادران إلى تذكيره به.

ومن هنا كان اعتماد مورينو Moreno طريقة البسيكودراما Psychodrame كعلاج للاضطرابات النفسية اللاواعية بحيث يطلب من المريض أن يمثّل الدور الذي يرتضيه. وفي هذا التمثيل يحدث تفريغ لكل ما يعانيه المريض عن طريق الحركة.

اختصاراً لما تقدم يمكن القول إن لكل فرد مجموعة أدوار وحتى ينجح في أدائها ويحقق توازنه النفسي الاجتماعي عليه أن يسعى لتحقيق

(1) نفس المرجع السابق، ص 27.

أكبر قدر من التوافق فيما بينها وإلا فإنّ الارتباك السلوكي والاضطراب النفسي سينغصّان عليه حياته.

ومن أجل توضيح ذلك بمثل تطبيقي نسأل ما هي الأدوار الصحيحة لأسرة منذ بداية التشكيل كثنائي زوجي إلى أسرة أنجبت وشاخت حتى تؤسّس لحماية اجتماعية مستقرة؟ والهدف يخدم طبعاً توضيح كل الظروف التي تحول دون الوقوع في السلوك المريض الذي يؤسس تالياً للمرض الاجتماعي.

في البداية نقول إن الثنائي الزوجي (زوج وزوجة) لا يؤلّف أسرة. فلكي تتشكل الأسرة فهما، أي الزوجة والزوج، بحاجة إلى وجود ولد من صلبهما أو بالتبنّي. وسنحاول في هذا المثل رسم الأدوار لمختلف مراحل الأسرة:

*** في وضع الثنائي الزوجي:**

فلكي تنجح شركة الزواج ويتمتع الزوجان بحياة زوجية سليمة لا بدّ من لعب الأدوار التي تتغلب على العقبات التالية:

- عدم توظيف مفهوم الشريك في الحياة الزوجية بحيث يعيش الزوجان تحت سقف واحد من دون ممارسة لما تقتضيه الحياة العائلية السليمة المبنية على التشاور والتباحث والتعاون.
- سوء ممارسة للدور المطلوب من الزوجين كأن يمثل الزوج دور الوالد على زوجته أو تمثّل الزوجة دور الأم على زوجها. مما يعني سوء تصرّف أولاً كزوجين ومن ثم سوء تطبيق مهنة الوالدية على الأبناء ثانياً.
- عدم القدرة على تخطي الأنانية الزوجية ويعني إصرارهما على ممارسة حياة عزوبية كزوجين وعدم تغيير نمط حياتهما المرتبط بالحمل

والإنجاب والرعاية. ويعني أيضاً، وحتى في حال نجاحهما كزوجين، عدم القدرة على تخطّي هذه المرحلة إلى النجاح في مهنتي الأبوة والأمومة. بمعنى آخر عجز الأبوين عن تشكيل أسرة بما تعنيه الكلمة من دفء وحميمية واتصال وخلق أجواء تكون فيتامينات أو مقويات نفسية للنموّ.

- عدم الرغبة في الإنجاب لدى أحد الطرفين أو الطرفين معاً وذلك ترسيخاً لحياة العزوبية.

*** في وضع الثنائي كزوج وزوجة حامل:**

في هذه الحالة يجب أن يحاط الحمل بمجموعة من الشروط التي إذا تمّت تكون المحافظة على البداية الواثقة لتشكيل أسرة مطمئنة مستقرة. من هذه الشروط نذكر:

- تهيئة الأجواء المادية والنفسية لاستقبال الطفل الوليد. فلا شكّ في أن الأبوين الحالمين المنتظرين بفارغ الصبر مولودهما الجديد والعارفين بموجبات ومتطلبات هذا الحمل سيشكلان الجوّ الملائم لتلقي هذا الوليد الذي سيشبّ صحيح البنية سليم العقل والنفس.

تجدر الإشارة هنا إلى التفزيق الذي أبدته هيلين دوتش[1] بين الوالد البيولوجي والوالد النفسي. وتقصد بالوالد البيولوجي الأب والأم الذين أنجبا الطفل. أما الوالد النفسي فهو من يقوم بعملية الأبوة والأمومة والتربية والرعاية النفسية. والوالدية النفسية دور اجتماعي هام يقوم به الراشدون وينطبق هذا الدور على الأب البديل والأم البديلة والمدرّس وكل من يقوم بتربية الطفل ورعاية نموّه النفسي. من هنا

(1) حامد زهران: علم نفس النمو. القاهرة، عالم الكتب، 1977، ص 93.

يستحسن بالوالد البيولوجي أن يكون مستعداً ومتهيئاً لأن يحتل برضاه وعن قناعة مركز الوالدية النفسية.

من جهة ثانية يجب الأخذ في الاعتبار الجو النفسي الذي تعيش في ضمنه المرأة الحامل. فالجو الذي تهيمن عليه باستمرار حالات من الحزن والتوتر والقلق والخوف... يربك نموّ الجنين ويجعله غير متكيّف وغير متوازن. وبالعكس فإن الجوّ النفسي الذي تهيمن عليه حالات من الفرح والهدوء والطمأنينة والأمان ينشّط نموّ الجنين ويهيىء له شروط النمائية والاتزان.

- الاستعداد النفسي لتقبّل التغيرات الحاصلة أثناء فترة الحمل من قبل المرأة وزوجها:

● تغيرات خاصة بملابسها التي لا تلبث أن تصبح ضيّقة على جسمها المتغيّر طيلة هذه الفترة.

● تغيرات نفسية تسمح لهما بالانتقال من وضع طفلين لأبويهما إلى وضع أبوين لطفلهما، من وضع التبعية إلى وضع المسؤولية.

هذه التغيرات يجب ألاّ تؤثّر على علاقة الرجل بامرأته وبعلاقاتهما الاجتماعية الخاصة.

- عدم التفكير في جنس الوليد المنتظر (أنثى أو ذكر) ووضع الآمال في هذا الجنس أو ذاك بحيث يبقى الأبوان طيلة هذه الفترة يبنيان أحلاماً وطموحات محورها هذا الجنس المرغوب خوفاً من أن يقع الأبوان في خيبة أمل تنعكس رفضاً لاواعياً لهذا المولود، رفضاً يتمثل بسلوك علائقي مريض وبجو فاتر عديم الإثارة والتشجيع.

- ضرورة تنبّه الزوجين وبخاصة الزوجة من الصدمة النفسية التي تحصل إذا كان شكل وليدها لم يتوافق مع الشكل الذي رغبت فيه وحلمت به طيلة فترة الحمل وكوّنت له صورة ذهنية رائعة مستمدة من صور

الإعلانات والمجلات. مع التذكير دائماً بأن صورة كاملة وسليمة خير ألف مرة من شكل رائع ذي عاهة ستظهر لاحقاً.

- ضرورة التوكل على الله عند مواجهة آلام الوضع والولادة وعدم الوقوع في فخ الخوف المتوارث وفي رهبة الموت المحتمل. والكلام الذي تسمعه المرأة طيلة فترة حملها كعبارات «تقومي لعيلتك بخير»، «السلامة غنيمة»... إلى جانب الكلام الذي تقوله المرأة الحامل وتوصي به الزوج والأهل قبيل فترة الوضع... كل ذلك يجعلها تعيش حالة مأساة محورها خوف متزايد، آلام لا توصف، موت محتمل... مما ينعكس على سلامة الوضع وعلى صحة الجنين. مع العلم أنّ نسبة الوفاة بسبب الولادة هي أقل بكثير من نسبة الوفاة بحوادث التسمم أو حوادث السير، فلماذا تتعامل المرأة هنا بصورة طبيعية ومن دون إرباكات بينما يلفّها الهمّ والغمّ منذ الحمل وحتى الوضع؟ من هنا تقضي الضرورة بتهيئة المحيط وبإعداد المرأة الحامل لهذه الفترة ولمواجهة آلام الوضع من خلال اعتبارها شريكة في عملية الخلق ومصدر عطاء. وفي هذه الحالة يجب أن تعيش فرحة العطاء والمشاركة في صنع الكون وليس مشاعر الألم والخوف لأن مستوى هذه المعايشة يعتبر مقدمة لاواعية لعلاقة بين الأم وبين مولودها.

*** في وضع الأسرة: زوج وزوجة حامل يحتضنان طفلاً صغيراً:**

في هذه الحالة ينبغي على الأبوين:

- الأخذ في الاعتبار وجود طفل يتربّع على عرش مملكته في الأسرة ويمتلك الأب والأم وكل ما يحتويه المنزل. ومن أجل ذلك مطلوب تهيئة الأجواء مع هذا الطفل لتقبّل شريك له في هذه المملكة. وهذا يستدعي:

● انسحاب الأم بحكمة من تبعيتها الخاصة له.

● تربيته على تقبّل الوليد المنتظر وإعطاؤه دوراً اجتماعياً في الأسرة المزيدة، دوراً يحبّب إليه هذا الانتظار وذلك الوجود الموعود.

*** في وضع الأسرة المتعدّدة الأبناء:**

ينبغي على الأبوين في هذه الحالة:

- ممارسة الثواب والعقاب لأهميتهما في سلوك الأطفال شرط أن يكونا وسيلتين تربويتين هادفتين إلى تعزيز السلوك الإيجابي عندهم من جهة وإبعادهم عن السلوك الخاطىء من جهة ثانية. مع التركيز على المكافأة أكثر من تركيزهما على العقاب.
- الثبات والاستقرار في المعاملة. أي أن يكون لدى الأبوين معايير ثابتة وواضحة وبخاصة عند معاقبة الطفل على أمر ما. لأن معاقبته على هذا الأمر مرة ومسامحته مرة أخرى على نفس الخطأ يتركانه في حالة ضياع بين ما هو الصواب وما هو الخطأ، بين ما هو مسموح وما هو غير مسموح مما يسبب أزمة ثقة بوالديه تنعكس سلباً على ثقته بنفسه.
- تجنب الطفل المواقف المحبطة ومواقف المقارنة بسواه من الإخوة حرصاً على ألاّ يستصغر ذاته ويوصمها بالعجز. وإذا تكرّر هذا الوضع تتنامى عنده صورة الذات الضعيفة فيعمل تالياً بإيحاء من هذا الضعف.
- عدم تفضيل إبن على آخر مما يساعد على منع اتخاذ المواقف المعبرة عن الغيرة والحسد وتالياً انتقام أحد الإخوة لنفسه بطريقة مؤذية أو غير مشروعة.
- ممارسة أدوار السلطة والعطف مع تبادل الأدوار في هذا المفهوم شرط ألا يكون دور أحد الطرفين لاغياً لدور الآخر بحيث يلعبان دورهما المطلوب في فعل التنشئة ويشكّلان المثال الأعلى الذي يمدّه بالنماذج

السلوكية وبالإطار الذي منه يستمد الطفل أنماطه العلائقية.

- ممارسة أدوار القدوة بحيث يمثلان الإطار المرجعي لتفكير الأبناء ولسلوكهم العلائقي بين الأهل ومع الآخرين في إطار المجتمع الكبير.
- إحاطة الأبناء بنماذج فكرية واجتماعية قابلة للتحقيق وقادرة على استنهاض همتهم.
- الإفساح في المجال أمام الأبناء كي يمارسوا فرصهم في تحقيق ذواتهم وفي تحمّل المسؤوليات وكي يشاركوا في المواقف الاجتماعية المختلفة.
- تنمية القاموس اللغوي وبشكل صحيح وتزويد الأبناء باللفظة غير المجتزأة والتفاعل معهم بأفكار مقبولة أخلاقياً واجتماعياً لكل مراحل حياتهم بمعنى ألاّ نتغافل عن تلفّظهم في الصغر بكلمات وأفعال لا نقرها حين يكبروا.
- عدم التناقض في الاتجاهات بين الأبوين فيما يخصّ الرغبات والاهتمامات والهوايات المتعلّقة بالأبناء. وإن أي خلاف من هذا النوع يجب أن يحلّ ويبتّ في أمره بمعزل عن الأبناء.

في وضع الأسرة مع وجود الأجداد:

لا شك في أن الأجداد مارسوا يوم كانوا آباء الدور المنوط بهم كآباء. لذا فأدوارهم اليوم يجب ألاّ تكون بديلة لدور الآباء إلاّ في حالات معينة، إذا كان الأبوان مثلاً لا يتمتعان بأهلية التربية والإعداد وإذا كانا يمارسان أخطاء كبيرة في تنشئة الأطفال فيستوجب عندها معرفة التدخّل بحكمة من دون إضافة إرباكات جديدة. مما يعني وجوب القيام بأدوار خاصة بهم مثل:

- دور الحماية والمساندة. والمساندة هنا قد تكون مادية بمدّ يد المساعدة

والعون عند الضرورة. وقد تكون معنوية أو أخلاقية بإعطاء النصح والإرشاد منطلقين من تجربتهم الطويلة وخبرتهم في الحياة.

- دور السلطة المكمّلة لسلطة الآباء وليست السلطة المعيقة أو المعارضة من خلال إفهام الأطفال أخطاءهم وتعليلهم لسلطة الأبوين إيجاباً وبخاصة عند شكوى الأطفال أنهم ضحية عقاب ظالم. مما يعني تسليم فعل التربية إلى الآباء وعدم التعدي على حقوق الأبوين في السلطة، من دون أن يعني ذلك تقاعد الأجداد بل تعلّم الابتعاد الواعي والراعي والمرشد ومن دون أن يلعبوا دور صمّام الأمان لمخالفات الأحفاد.
- دور الحضن الدافىء والمسلّي والاستعداد الدائم لقضاء أوقات مع الأطفال في سرد القصص والأمثولات الهادفة.

وهكذا تتنوع الأدوار وتتعدّد لدى الشخص الواحد. والناجح في حياته هو من يستطيع تنفيذ هذه الأدوار من دون أي تعارض فيما بينها ملتزماً بمبدأ الحقوق والواجبات لكل شخص. ومع هذا النجاح تنتظم الأمور في المجتمع ويصبح المجال مفتوحاً أمام عمليات التطور والارتقاء وبذلك خير الفرد ومصلحة المجتمع.

الفصل السادس

الاتصال والأمراض الاجتماعية

يعتبر الاتصال من العمليات الاجتماعية المهمة التي على ضوئها يتحدد مستوى التفاعل ومستوى المردود الناتج عن هذا التفاعل على مستوى التسلسل الإداري، الحياة العائلية والعلاقات مع الآخرين.

والاتصال، برأي الدكتور مصطفى حجازي[1] ، هو التعبير عن الصلة أو الصلات بيننا وبين الآخرين. هو العلاقة وبلوغ غاية معينة من تلك الصلة. والصلة في مفهومه هي الأساس في وجودنا. فبداية حياتنا هي في العلاقة التي تقوم بين الأم والأب (الجنين ثمرة صلة) ووصول المولود الجديد إلى إنسانيته هو نتيجة الصلة البيولوجية الطفيلية بينه وبين أمه في البدء ثم الصلات النفسية بينه وبين الأم والأب والأقارب فيما بعد. العلاقة هي الأصل، أمّا الحالة الفردية، العزلة، فهي عابرة، استثنائية. فالتواصل هو الأصل أمّا انقطاع التواصل فهو الحالة الشاذة، وليس من شك في ما أشارت إليه الدراسات التحليلية من أنّ أكبر حالات القلق والذعر التي تنتاب الوليد هي قلق الانفصال أو قلق الوحدة الذي يعتبره المحلّلون القلق الجذري.

ما يهمنا من موضوع الاتصال علاقته بموضوع الأمراض

---

(1) راجع: مصطفى حجازي: الاتصال الفعال في العلاقات الإنسانية والإدارة. بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1990، ص 14.

الاجتماعية. وهل إذا كان بالإمكان توظيف موضوع الاتصال في سبيل الوقاية من الأمراض الاجتماعية لا بل تعزيز التعاطف الإنساني تجويداً لسلوك الفرد ولعلاقاته مع الآخرين؟ هل يؤثّر الاتصال في خلق سوء التفاعل بين الأشخاص ويؤسّس تالياً للمرض الاجتماعي؟

من أجل ذلك لا بدّ من التعرّض إلى:

- الاتصال الخاطىء أو سوء الاتصال والأمراض الاجتماعية.
- الاتصال الناجح أو الاتصال الفعّال وتوطيد العلاقة مع الآخرين.
- مبادىء الاتصال الجيد والفعّال.
- مبادىء الاستماع الجيد.

أولاً: الاتصال الخاطىء والأمراض الاجتماعية

لا يمكننا أن نتغاضى، عند كلامنا على الأمراض الاجتماعية، عن موضوع الاتصال لأن الاضطرابات السلوكية، بنظر علماء النفس، هي نتيجة صعوبات في الاتصال أو نتيجة لاتصال خاطىء ومضطرب. وبرأي «كولمان»[1] إن باتولوجيا الاتصال، أي أمراض الاتصال، تنبع أساساً من انتهاكات للشروط التي تقوم عليها العلاقات الإنسانية الطيبة. ويحدّد المصادر العامة المسببة لصعوبات الاتصال على الشكل التالي:

- التوجّه المادي: تبدأ مشكلات الاتصال بالظهور عندما يميل الفرد إلى اعتبار الأفراد الآخرين كأشياء أو كموضوعات مادية بدلاً من اعتبارهم أشخاصاً لهم مشاعر وصفات إنسانية خاصة بهم مما يعني عدم القدرة

(1) راجع: عطوف محمود ياسين: مدخل في علم النفس الاجتماعي. بيروت، دار النهار للنشر، 1981، ص 269.

على إقامة علاقات تأخذ في الاعتبار احترام الآخر وتقدير حضوره وكرامته.

- التمركز الذاتي: وهو الانشغال بالاهتمامات الذاتية إلى الحدّ الذي يصبح معه الشخص غير حسّاس بمصلحة الآخرين وحقوقهم.
- الاستغلال: وهي نزعة مصاحبة غالباً للأنوية أو التمركز حول الذات وتؤدّي إلى استخدام الآخرين لمصلحة الذات ويرافق ذلك عدم تقدير لحاجاتهم وأغراضهم.
- المخادعة: وتعني الميل إلى الاستفادة من الآخرين من خلال الخداع والنفاق وباستخدام أساليب الغش والكذب والسرقة والاحتيال وعدم الأمانة في العلاقات مع الآخرين.
- المسايرة الزائدة: وهي الاهتمام بموافقة الأشخاص الآخرين على حساب التكامل الشخصي. ويصاحب ذلك في الغالب ميل إلى الحظوة بتقدير السلطة. وفي العادة يكون الشخص المفرط في المسايرة متسلّطاً وعدوانياً باتجاه الأشخاص الأقلّ مكانة.
- الاعتماد الزائد: ويعني الميل إلى الاتكال بشكل متزايد على الأشخاص الآخرين طلباً للعون المادّي أو السند الانفعالي أو المساعدة على اتخاذ القرارات الخاصة. والشخص المفرط في اعتماده على الآخرين تكون علاقاته مع الآخرين قليلة أو نادرة وكثيراً ما يتوصّل إلى أن يفقد احترامه لنفسه واحترام الآخرين له.
- التمرّدية: وهي النزعة إلى التمرّد ضدّ كل أشكال السلطة. وفي بعض الأحيان تأخذ التمرّدية شكل الاحتجاج ضد كل ما في المجتمع من عادات وتقاليد بهدف إثبات الاستقلالية.
- العداوة: وهي ميل حين يجري التعبير عنه يخلق مشكلات مباشرة في الاتصال بالآخرين كما يخلق ارتياباً في التعامل معهم.

- مشاعر النقص: وتتمثّل بنقص أساسي في الثقة بالنفس أو في احترامها. وقد يجري التعبير عن هذا النقص إما في شكل حساسية زائدة إزاء التهديد أو في شكل المبالغة في بذل الجهود لكي يثبت الشخص كفاءته بأساليب متعددة مثل التفاخر والمباهاة والنقد الزائد لغيره.
- الانعزال الانفعالي: وهو عدم القدرة على تقديم التأييد الانفعالي اللازم لتكوين العلاقات وتدعيمها وذلك بسبب الخوف من التعرّض للإيذاء.
- التعصّب: ويترجم بأنماط سلوكية تقوم على معتقدات خاطئة لدى الأشخاص المتعصّبين. أما ضحايا التعصّب فهم أشخاص تتكوّن فيهم مشاعر النبذ والنقص والعداوة والأنماط الدفاعية للسلوك.
- التوقّعات غير الواقعية: كأن تتوقّع نموذجاً مثالياً من الشخص الآخر بدلاً من توقعه ككائن إنساني مما يؤدي إلى الإحباط وخيبة الأمل عند كل أطراف العملية الاتصالية. كأن نتوقّع مثلاً من الشخص المحبوب أن يكون دائماً لطيفاً، مجاملاً، صبوراً وموضوعياً من دون أن نأخذ في الاعتبار أن له مشاعر وانفعالات.

من جهته يعترف الدكتور مصطفى حجازي[1] بوجود معوّقات تربك موضوع الاتصال، صنّفها في أربع فئات موزّعة إلى:

- معوّقات نفسية.
- معوّقات تنظيمية.
- معوّقات تقنية.
- ومعوّقات اجتماعية ثقافية.

سنكتفي بذكر المعوّقات النفسية والمعوّقات الاجتماعية:

(1) مصطفى حجازي: مرجع سابق، ص 150.

1 ـ المعوّقات النفسية:

وهي أخطر المعوّقات لأنها أكثرها خفاء. فكلّ منا يقاوم عادة الاعتراف بأوجه القصور في شخصه وسلوكه مما يجعلنا نقع في العديد من الإشكالات دون أن ندري. وقد تكون هذه المعوّقات على صلة بالمرسل أو مرتبطة بالمستقبل أو نابعة من التفاعل بين الاثنين.

ـ المعوّقات الخاصة بالمرسل

يمكن أن يندرج تحت هذه المعوّقات:

- قصور القدرة على الصياغة الواضحة للرسالة بحيث يكون التواصل مشوّشاً ومضطرباً والهدف غير واضح أو يكون المرسل متردّداً خائفاً عن الإفصاح عما يريد أو تحتوي الرسالة على فيض من المعلومات بحيث يتعذّر على المتلقي متابعة المرسل والتقاط كل ما يقال وفهم ما يراد توصيله.
- المعوّقات الذاتية للمرسل: وقد تتمثل بصعوبات التفاعل مع الآخرين وإقامة الصلات معهم. أو بسيطرة ميل أحد الطرفين إلى إقامة علاقة تنافس بدل علاقة التعاون متخذاً موقفاً صراعياً أو هجومياً ومعتقداً أن الطرف الآخر سيبادله نفس الموقف.
- التحيّزات والأحكام المسبقة تجاه المستمع: وقد تكون هذه التحيزات قبلية عشائرية أو مذهبية أو إقليمية أو عرقية أو عقائدية أو مصلحية. وقد ينتج عن هذه التحيّزات التعامل مع المستمع ليس كإنسان له خصوصيته وحاجاته ومواقفه بل التعامل معه كرمز للشر أو كمصدر للعدوان أو كمعرقل للوصول إلى الأهداف الذاتية.
- قصور تخطيط الاتصال بحيث لا يستطيع المرسل التأثير على المستمع (إقناع، تغيير وجهات النظر، تبنّي موقف...). ومن أجل حصول

التأثير لا بدّ من تخطيط يأخذ في الاعتبار التفكير بأفضل توقيت للإرسال بشكل يكون معه الطرف الآخر مستعداً للتلقي.

- انخفاض درجة الحساسية لإرجاع الأثر: من خلال عدم التنبّه إلى ردود الفعل بحيث يذهب حديث المرسل أدراج الرياح وبذلك يتحوّل الاتصال إلى حوار فردي لا تفاعل فيه.

ـ المعوّقات الخاصة بالمتلقي (المستقبل)

من المعروف أن عملية الاتصال لا تجدي نفعاً إلا بحصول التفاعل بين المتحدّث (المرسل) والمستمع (المستقبِل). كما أنّ نجاح هذا الاتصال يتوقّف على الاثنين معاً. غير أنه توجد عوامل معيقة خاصة بالمستقبل تربك استيعابه للرسالة نذكر منها:

- سوء التقاط الرسالة من خلال التسرّع في تأويل المقصود بالحديث وعدم التروّي لاستكمال الصورة والوصول إلى وضوح الهدف. ويعود سوء الالتقاط إلى مشكلات حسّية إدراكية عند المستمع أو إلى الانشغال بأمور أخرى خلال الاستماع أو إلى الافتراضات الذاتية الخاطئة.
- إدراك انتقائي مفرط من خلال عدم التنبّه لكامل الحديث مما يؤدي إلى سوء تفسير الرسالة سلباً أم إيجاباً.
- التحيّز والحكم المسبق تجاه المرسِل من خلال اتخاذ موقف ما بناء على خلفية مسبقة وإسقاط نوايا من نوع خاص. وفي حال اتخاذ نفس الموقف لدى كلا الطرفين يتحوّل الاتصال عندئذ إلى حوار طرشان، حوار يسوده التهجّمات والشكوك المتبادلة.

2 ـ معوّقات اجتماعية ثقافية:

المعوّقات الاجتماعية قد تطال عادات الاتصال ضمن مجتمع معين وقد تطال حواجز الاتصال الممكنة بين الجماعات المختلفة.

ـ المعوّقات الاجتماعية الداخلية:

أبرز هذه المعوّقات يتمثل بغلبة العلاقات الأولية على العلاقات الرسمية الوظيفية. ففي العالم العربي عموماً يحتلّ الشخص وزناً هاماً بالنسبة لوزن الوظيفة. فالشخص يبقى فلان المعروف بخصاله وبخصوصية علاقاته وليس الموظف الذي شغل مركزاً مهنياً معيناً. وقس على ذلك حقّه في الحصول على تقديمات أو تنفيذ التزامات ومقدار قربه أو بعده عن المسؤول الذي يراجعه.

ـ حواجز الاتصال الثقافية بين الجماعات:

من المعروف لدى الباحثين أنّ لكلّ مجتمع خصائصه وأساليبه السلوكية وطقوس الاتصال بين بنيه، ولذا نشأ علم الأنتروبولوجيا الثقافية الذي كان أساسه الظاهري المعرفة العلمية من خلال دراسة عادات وأنماط السلوك عند الشعوب البدائية بينما كان الهدف الخفي لدى الدول النافذة هو معرفة كيفية النفاذ إلى هذه الشعوب بغية السيطرة على مقدّراتها واستغلال مواردها وتحقيق التبعية الثقافية والاقتصادية. ومن هنا تبدو أهمية إزالة هذه الحواجز لضمان نجاح الاتصال واستمرار التواصل الهادف. أما العوامل التي تعيق الاتصال بين الجماعات فنذكر منها:

- التباعد الاجتماعي: هذا التباعد الذي يأخذ في الاعتبار أن الغريب مصدر حذر دوماً لأن الإنسان لا يعرف ما يصيبه من خير أو شرّ وهو عادة يميل إلى توقّع الشر المبني على الشكوك ولذلك يظل في موقف دفاعي ولا يتواصل إلاّ بقدر محدود نظراً إلى الاحتياطات المأخوذة.
- التحيزات الاجتماعية: وهي متمّمة للتباعد الاجتماعي. ويكون ذلك بوجود التحيّز ضد الجماعات الغريبة سلباً وتبخيساً، ويقوم هذا التحيّز على أساس ديني أو عرقي أو إقليمي مما يشكل نوعاً من العلاقة العدائية ويصيب التواصل تالياً نوع من التشويش والإرباك.

- طقوس الاتصال: والمقصود بذلك أنّ لكل جماعة طقوساً خاصة وأساليب محددة لضبط عمليات التفاعل والتواصل بين مختلف الفئات التي تتكون منها هذه الجماعة كمستوى التفاعل بين الجنسين أو التفاعل بين مختلف المواقع الاجتماعية وبخاصة في المناسبات المختلفة كمناسبات الزواج، الولائم، العزاء. . . ويضاف إلى ذلك المعايير التي تضبط نشاطات الجسد ووظائفه وأساليب إشباع حاجاته. . وإذا شئنا فعلاً النجاح في عمليات الاتصال علينا تجنّب المآزق واحترام الخصوصيات.

- سيماء الاتصال: والمقصود بذلك المعاني المختلفة التي تحتلها نفس الألفاظ من مكان لآخر. وهذا الاختلاف مردّه إلى اختلاف الثقافة الخاصة بكلّ فئة بشرية ويضاف إلى ذلك الاختلاف الناتج عن الألفاظ المرفقة بنبرة الصوت وعمليات الوقف مثل حالات الاستفهام والتعجب والاستغراب. . . مما يعني أن نجاح المتحدّث في تواصله يفرض عليه معرفة لغة المجتمع وعاداته وأساليب معيشته وكل المعاني التي من الممكن أن تشملها لغته المنطوقة ولغته غير اللفظية كتعابير الجسد ولغة الحركات. .

ثانياً: الاتصال الناجح أو الفعّال وتوطيد العلاقة مع الآخرين

ليس من شك في أن الاتصال الناجح يرمي إلى إيصال رسالة ذات هدف ومغزى ويمكّن كلا الطرفين من نقل واستيعاب واضحين لهذه الرسالة، كما أنه يريح المرسل والمتلقّي في نفس الوقت ويذلّل الكثير من العقبات لأن العمليات التفاعلية المتعاقبة تدور في أجواء التفاهم والوضوح. مع الإشارة إلى أن هذا النجاح يتطلّب جهداً مشتركاً من المرسل والمتلقي.

يمكن الإشارة هنا إلى مجموعة من المقومات[1] الفعالة لتحسين الاتصال، منها:

ـ التمكّن من مهارات الاتصال الفعّال:

فعالية الاتصال تستلزم وجود بعض المهارات التي تمكّن الفرد من التعبير الدقيق عن أفكاره ومشاعره ومن توطيد علاقاته مع الآخرين. من هذه المهارات نذكر:

- حسن الإرسال والاستقبال: وهذا يفرض على طرفي الاتصال إتقان مهارة الإصغاء والتفسير والإحساس مع الآخر. مما يعني ضرورة إدراك الغايات والأهداف التي يرمي إليها الاتصال حتى يتمّ إبعاد كل احتمال لسوء التأويل والتفسير.
- إرهاف الحساسية لمشاعر الآخرين: وهذا يقضي بأن نتحسّس كل المعاني والمشاعر التي تتضمنها الرسالة. كما يقضي بأن نصغي أكثر مما نتكلم بحيث لا نترك لمطامحنا ومشكلاتنا أن تحجب عنا مشكلات الآخرين ومشاعرهم.

ـ الوضع المعرفي:

ويشير إلى أهمية أن يكون الأفراد المشتركون في عملية الاتصال واعين مدركين بوضوح للأهداف والأدوار والوظائف والعلاقات الخاصة بهذا الاتصال ومؤكدين لمفاعيل نظريتي «التنافر المعرفي» و«التناسق المعرفي» اللتين تتفقان على أساس عام يسمح للفرد في الوصول إلى درجة معينة من الاتساق في معارفه ومعتقداته واتجاهاته وسلوكه وفي

---

(1) راجع: عطوف ياسين: مرجع سابق، ص 272.

المحافظة على هذا الاتساق. تذهب نظرية «التنافر المعرفي»[1] ، التي قدّمها «ليون فستنجر»، إلى أنّ استقبال الفرد لمعلومات غامضة أو غير كافية أو متناقضة يخلق عنده حالة من التوتّر تدفعه إلى السعي من أجل اختزالها. وحينما يحدث التنافر يتوجّه الفرد إلى الحصول على معلومات جديدة تختزل أو تخفّف هذا التنافر. ويمكن خفض التنافر، برأيه، عن طريق تغيير أحد العناصر المعرفية، أو إضافة عناصر جديدة أو تقليل أهمية بعض العناصر.

أما نظرية «التناسق المعرفي» التي طوّرها «فريتز هيبدر» و«تيودور نيوكمب» فقد تؤكّد على ميل الإنسان إلى تجنّب التنافر والغموض بسبب نزعته إلى التناسق والاتزان في المعلومات مما يفرض على الفرد السعي إلى الملاءمة بين المعلومات المتباينة وصولاً إلى التوازن المعرفي.

والواقع أن هاتين النظريتين، التنافر والتناسق، ليستا متعارضتين بل تكمّلان بعضهما بدرجة كبيرة.

ـ مقاومة الغواية والإغراء

وتعني قدرة الفرد، في عالم يتّسم بثراء المعلومات وبتفجّرها نتيجة الطفرة التكنولوجية المتوالدة باستمرار، على العزوف عن الاستجابة للمؤثرات الخارجية التي قد تغويه أو تغريه لكي يأتي بسلوك لا تقرّه المعايير الاجتماعية ولا يقرّه تكوينه الأخلاقي وبالتالي طرد الأفكار والهواجس التي قد تراوده بشأن فعل لا يتفق مع المعايير الأخلاقية. ولا يتمكن الفرد من هذه القدرة إلا بالوعي والضبط الذاتي.

---

(1) راجع أيضاً: طلعت منصور: سيكولوجية الاتصال. في مجلة عالم الفكر، الكويت، مجلد 11، عدد 2، 1980، ص 144.

استثارة السلوك الاتصالي:

وترمي هذه الاستثارة إلى تنشيط العملية الاتصالية من خلال تدعيم سلوك الأخذ والعطاء بحيث يتمّ الارتقاء به وتجويده مما يستدعي القيام بوظيفتين متكاملتين: وظيفة تنشيطية ووظيفة توجيهية وتنظيمية.

ـ المناخ الاجتماعي النفسي الصحي:

إن مستوى المناخ الاجتماعي النفسي يطبع الاتصال بخصائص متميزة: اتصال بارد أو دافىء، متوتّر أو استرخائي، مسالم أو عدائي. . . فمن شأن المناخ النفسي الذي يشيع في الجماعة أن يحدّد مدى دقة الإدراك الاجتماعي بين أعضاء الجماعة. أي أنّ الحالة الإدراكية الحاصلة تعطي السلوك الجاري بين أعضاء الجماعة الاتصالية لوناً معيناً. ولا ننسى هنا ما يلعبه نمط القيادة في الجماعة من أدوار في تحديد خصائص المناخ الاجتماعي النفسي الذي ينعكس تالياً على خصائص السلوك الاتصالي بين أعضاء الجماعة.

ثالثاً: مبادىء الاتصال الجيد والفعّال:

انطلاقاً من أن الاتصال علم وفنّ وبالرغم من أن هذا الاتصال مرتبط بالنواحي الشخصية المؤثرة في مستواه وعلى اعتبار أن سلوك الأفراد هو ترجمة للاتصال الدائر فقد وضعت «جمعية الأعمال الأمريكية»[1] مبادىء عشرة للاتصال الجيد هي:

ـ حاول توضيح آرائك قبل الاتصال:

كلما حللنا المشكلة أو الفكرة المطلوب نقلها إلى الناس تحليلاً

(1) عطوف ياسين: مرجع سابق، ص 247.

كافياً زاد وضوحها وهذه هي الخطوة الأولى نحو الاتصال الفعال.

ـ تحقّق من هدفك الحقيقي في الاتصال:

ويعني ذلك أنه على المبادر في عملية الاتصال أن يسأل نفسه: ما الذي أريد تحقيقه؟ هل الهدف هو الحصول على معلومات أم نقل معلومات؟ هل هو تغيير اتجاهات شخص آخر؟ فمما لا شك فيه أن تحديد الهدف يساعد في انتقاء الوسيلة المناسبة المساعدة في تحقيق الأهداف. مع الإشارة إلى أنه كلما قلت الأهداف زادت فيها احتمالات النجاح.

ـ خلال الاتصال تذكّر دوماً الظروف الطبيعية والإنسانية:

فمن أجل اتصال ناجح يطلب من المتصل أن يكون حساساً للظروف التي يتم خلالها الاتصال أي وجوب أن يكون الاتصال صالحاً للتطبيق في البيئة التي يتم خلالها الاتصال.

ـ استشر الآخرين كلما أمكن قبل تخطيط الاتصال:

إن مساهمة الآخرين في تخطيط الاتصال أو في الكشف عن الحقائق التي يرتكز عليها يساعد المتصل في أن يكون اتصاله أعمق وأكثر موضوعية.

ـ إحرص على نبرات صوتك خلال الاتصال مثلما تحرص على موضوعه:

إن نبرات الصوت وتعابير الوجه التي يؤدّيها المتصل تؤثر في درجة تقبّل الآخرين لموضوع الاتصال سلباً أو إيجاباً. وبقدر ما يحسن استعمالها يتلقى المستمع الرسالة وتؤثر فيه بشكل أفضل.

ـ إغتنم الفرصة عندما تسنح لتنقل شيئاً له فائدة أو قيمة لمن تخاطبه:

أي ضرورة مراعاة وجهة نظر الشخص الآخر ومراعاة حاجاته كثيراً ما تشجع هذا الشخص على الاستجابة لأفكارك وتقبّل تعليماتك.

ـ تابع اتصالك:

لأنه إذا لم نتابع عملية الاتصال فلن يتيسّر لنا معرفة مدى نجاحنا في التعبير عن المعنى الحقيقي للاتصال والغرض منه.

ـ اتصل للغد مثلما تتصل للحاضر:

ويعني ذلك ضرورة الأخذ في الاعتبار أن يستجيب الاتصال لاحتياجات الظروف الحالية أولاً وبالاستناد إلى معطيات الظروف السابقة مع التركيز على أن يكون الاتصال مرتبطاً مع الأهداف والمصالح على المدى الطويل.

ـ تأكّد من أن أفعالك توافق اتصالك:

أي إن أحسن أنواع الاتصال هو ما تفعله وليس ما تقوله أي ضرورة إقران الأقوال بالأفعال لأنه عندما تغاير أقوال شخص أفعاله فإن الناس يسقطون هذه الأقوال من حسابهم وربما اعتبروها محاولة لتضليلهم.

ـ علينا أن نتعلم كيف ننصت ونصغي جيداً:

فبتفاعلنا مع اتجاهات الآخرين ومعايشتنا وجدانياً لما هم فيه يعطي الاتصال المزيد من فرص النجاح. والإصغاء مهارة ضرورية يجب القيام بها بطريقة دقيقة إذا أردنا فعلاً أن نفهم مكنونات الشخص الذي يتصل بنا.

أما بالنسبة للدكتور مصطفى حجازي[1] فإن مبادىء الاتصال الناجح تتلخص في الإجابة على ستة أسئلة:

- لماذا: ويعني تحديد الهدف من الاتصال الذي لا ينجح إلا إذا كنا مدركين تماماً لغايته.
- ماذا: أي تحديد المضمون الأفضل للرسالة أو الحديث من خلال تحديد عناصر التواصل الأكثر تأثيراً وسرعة في الوصول إلى الهدف.
- من: أي تحديد الجمهور الذي سنتوجّه إليه ومعرفة خصائصه، فئاته، قيمة توقّعاته، نظام العلاقات السائد، التناقضات التي تميزه، الضغوطات التي يرزح تحتها...

- كيف: أي تحديد كيفية النفاذ إلى عقل المتلقي وقلبه، إلى فهمه وموافقته. مما يعني ضرورة تنويع لغة المخاطبة بحسب كل طرف وبحسب الأسلوب الذي يفهم بواسطته ويستجيب له، وضرورة اختيار القناة الأنسب للتواصل.
- متى: أي دراسة التوقيت لتحقيق أسلوب النفاذ إلى المتلقي واختيار الوقت المناسب لإجراء عملية الاتصال.
- معرفة إرجاع الأثر: إن سرّ نجاح الاتصال يكمن في الحساسية المفرطة لمستوى الإجابة الذي يتخذ منه مؤشراً ومرشداً للخطوات اللاحقة. وهنا لا بدّ من قراءة اللغة غير اللفظية التي يبديها المستمع.

فبقدر ما يتمّ التركيز على هذه الأسئلة وعلى الإجابة عليها يستطيع المرسل التحكّم في رسالته والمضي بها إلى النجاح المضمون. وبقدر ما نحافظ على هذه المبادىء نكون قد أسسنا لاتصال ناجح وفعّال ونبعد

---

(1) مصطفى حجازي: مرجع سابق، ص 171.

تالياً احتمالات التشويه والإساءة التي قد تجرّ الأفراد للوقوع في حبائل الأخطاء والأمراض الاجتماعية.

رابعاً: مبادىء الاستماع الجيد:

من المهم أن نقول إن الإصغاء يشكل نصف عملية الاتصال ويمهد لتواصل هادف ومجدي. من أجل ذلك يجب تحسين ظروف الاتصال وتنمية شروط الحديث الفاعل في المستمع والمشاكل معه لأن الاستماع الجيد، الإنصات، يقضي باستيعاب أكبر قدر ممكن من الحديث والعمل بمقتضياته.

ومبادىء الاستماع الجيد تكلم عنها الدكتور مصطفى حجازي[1] نذكر منها:

ـ أثناء الاستماع تفرّغ لمحدثك تماماً:

أذا كان من الممكن القيام بأكثر من عمل روتيني في نفس الوقت فهذا غير ممكن عند الإصغاء إلى متحدث لأن استيعاب المعلومات يتطلب قدراً كافياً من التركيز، وإلاّ فإننا لا نستوعب إلا قدراً محدوداً ومجتزأ من المعطيات. فالكسب الحقيقي في موضوع الاتصال والتواصل ينتج عن إدارة الذات واستثمار الوقت وليس عن تبعثر الانتباه.

ـ أنصت إلى التعبير دون اللفظي:

من المعروف لدى الجميع أن لكلّ رسالة محتويين: محتوى ظاهري لفظي وآخر ضمني لا يعبّر عنه بالألفاظ. لذا من المهم الأخذ في الاعتبار المحتويين معاً لأن ما يحدد القصد من الكلمات في كثير

(1) نفس المرجع، ص 177.

من الحالات ليس معناها اللغوي الشائع إنما النبرة التي ترافق اللفظ، وكم من المعاني التي تبدّلت نتيجة الحركة أو الإيماءة أو النبرة المرافقة للفظة. وتأكيداً لذلك جاء في الأقوال الشعبية «إن اللبيب من الإشارة يفهم».

ـ ركّز على الأفكار الأساسية ولا تفرّق في التفصيل:

كل رسالة تحمل الكثير من المعلومات، بعضها أساسي ومهم وبعضها الآخر يقع في خانة التفاصيل التي قد تشكل مصدر تشويش للمستمع إذا لم يستطع فرز هذه المعلومات وانتقاء الأساسي منها للتركيز عليها وإهمال الباقي أو على الأقل إعطائه أهمية ثانوية حتى يتمكن من متابعة تسلسل الأفكار الرئيسية واستيعاب ما هو مطلوب.

ـ تجنّب سرعة الاستنتاج:

يعتبر التسرع في الاستنتاج من المعوقات الذاتية التي تربك قدرتنا على فنّ الاستماع، ومن مصادر توريطنا في عمليات سوء التفاهم. فالشاطر هو من يعطي محدثه الفرصة كي يعرض كل المعلومات التي لديه ويعطي نفسه الفرصة كي يستوعب كل المعطيات التي تحملها الرسالة، وبذلك يتمكن من الكسب والفوز.

ـ تجنّب تصنيف المتحدث وإطلاق الأحكام القطعية عليه:

من أسباب سوء التفاهم أيضاً التسرع في التعميم والقفز إلى الاستنتاجات قبل أوانها مما قد يؤدي إلى جعل التفاعل صراعياً وفي موقف دفاعي الأمر الذي يؤثر على عملية الاتصال وقد يقضي عليها. مما يعني ضرورة أن نلجم عواطفنا ونبتعد عن الأحكام المسبقة وعن التحيّزات المستندة إلى عمليات الإسقاط والتجارب السابقة. وتجدر

الإشارة إلى أننا لا نقبل تلقائياً إلاّ ما يتماشى مع مصالحنا وأهوائنا ومعتقداتنا وقيمنا، ونحن نتحيّز لهذه المعتقدات والقيم كي نعطيها شرعيتها الضرورية لشعورنا بسلامة موقفنا.

- إرجاع الأثر:

من أبرز مهارات فنّ الاستماع الأسلوب الناجح لإرجاع الأثر الذي يوثّق الصلة ويغني الاتصال ويرتقي به من خلال الاستجابة الصريحة أو الضمنية لمواقف التفاعل بين المتحدث والمتلقي. فإرجاع الأثر يلعب دوراً توجيهياً هاماً يرشد المتحدث إلى الآثار الناتجة عن رسالته ويساعده على تطويرها أو تكييفها للوضعية.

ولكي يقوم إرجاع الأثر بوظيفته لا بدّ من توفر عدة شروط:

- أن يكون الحديث وصفياً وليس تقويمياً.
- أن يكون محدوداً وليس عاماً.
- أن يأخذ في الاعتبار حاجات المرسل وخصائص الوضعية التي يتم فيها الاتصال.
- يجب أن يتركز على ما يمكن تطويره من أساليب السلوك أو العمل.
- يجب أن يكون مطلوباً وليس مفروضاً.
- يجب أن يحسن توقيته بحيث يكون الطرف الآخر مستعداً لتلقّيه وقبوله.

بالاستناد إلى ما سبق يمكننا القول إننا بتأكيدنا على مبادىء الاتصال الناجح وعلى مبادىء الاستماع الجيد وبالعمل على تنمية هذه المبادىء نستطيع أن نؤسس لعمليات اتصال ناجحة ولمواقف من التواصل المثمر والمجدي. وبذلك أيضاً نبتعد عن الظروف التي قد تقودنا إلى الأمراض الاجتماعية أو إلى مواقف مربكة ومؤزّمة للسلوك.

الفصل السابع

الوقاية والعلاج

من المتفق عليه أنّ الوقاية من الأمراض الاجتماعية خير من العلاج أو بمعنى آخر «الوقاية تُغني عن العلاج». لهذا السبب يجب على المجتمع أن يتخذ كل التدابير الوقائية بغية حماية الأجيال الصاعدة وبذلك خير الفرد والمجتمع كما يكفل لهم المستقبل الواعد.

أولاً: الوقاية من الأمراض الاجتماعية

من الإجراءات الوقائية التي نتمنى تحقيقها نذكر:

- الإجراءات الوقائية المتعلقة بمؤسسات التطبيع الاجتماعي كافة (الأسرة، المدرسة، الجمعيات، وسائل الإعلام) عن طريق برامج التوعية والإرشاد ورفع مستوى المعيشة وعن طريق تضافر الجهود والتعاون بين القائمين على هذه المؤسسات لتفادي كل المعوقات وكل الأسباب التي ستؤدّي إلى الانحراف.
- إعداد الأبوين بشكل خاص للقيام بعملية التنشئة الصحيحة والتطبيع الاجتماعي الهادف إلى تشكيل أطفال أسوياء بغية تكوين العائلات السعيدة وبالتالي تكوين المجتمع السعيد.
- مساعدة الفرد للتعرّف على طاقاته وإمكانياته وميوله لتعزيز الإيجابي منها والتخفيف قدر المستطاع من السلبيات إذا وجدت.
- قيادة وتوجيه ميول الأبناء ورغباتهم وعدم توجيههم بشكل يخالف

ويناقض استعداداتهم بل بما يؤمّن لهم عملية الإشباع الذي يسهم بتحقيق النجاح والتقدم.

- تزويد الفرد بمجموعة من الخبرات للتمكّن من مواجهة واقع الحياة وبخاصة الواقع المهني للتغلّب على كل الصعوبات ولتجنّب الفشل.
- تأمين الأجواء المؤاتية للنموّ الإنفعالي السوي مما يستدعي فهم الأطفال والتعامل معهم بهدوء، وتقبّل أخطائهم برحابة صدر والعمل على تهذيبها.
- محاولة التنبؤ[1] المبكر بالانحراف وتحديد القابلين أو المعرضين للانحراف باستخدام مقاييس القابلية للانحراف السلوكي حتى يمكن اتخاذ الإجراءات الوقائية من تفاقم المشكلة. وإعداد المعلم لمواجهة حالات الانحراف بطريقة علمية في تعاون مع الأسرة ومع الهيئات العلاجية الأخرى، وتوجيه الأطفال والمراهقين مع الاهتمام الخاص بأولئك الذين يبدون اتجاهاً مبكراً نحو الانحراف.

وفي مجال الوقاية يمكن الإشارة إلى أن المدرسة، وباعتبار أن الطفل يقضي فيها وقتاً مهماً ولسنوات طويلة، يمكن أن تلعب دوراً مهماً في الوقاية من السلوك الانحرافي وفي تشكيل بنيته الثقافية والنفسية والاجتماعية. ومن أجل ذلك لا بدّ للمدرسة من أن تصبح ليس فقط المكان الذي يتلقّى فيه التلميذ أصول العلم ومبادىء القراءة والكتابة إنما يجب أن تكون أيضاً المكان الذي يتربى فيه ويتأهل اجتماعياً متزوّداً بالقيم والمبادىء الأخلاقية وبأسس التعامل الإنساني. وكل تجاهل لهذه الأهداف يُفقد المدرسين إمكانية أكيدة للنجاح في هذه المهمة. وليس أفعل في هذا المجال من إعادة النظر في المناهج والبرامج المدرسية

(1) راجع: حامد زهران: علم النفس الاجتماعي. القاهرة، عالم الكتب، 1977، ص 343.

لكي تتلاءم مع قدرات التلاميذ ومع ميولهم ورغباتهم، إلى جانب اتخاذ كل الإجراءات المساعدة في تحويل المدرسة من مؤسسة للتلقي والتلقين إلى مؤسسة للتربية والإعداد في ظل نظام تفاعلي وتعاوني يقدّم أفضل الفرص بحيث يتوصل التلميذ في نهاية الأمر إلى أن يكون عضواً فاعلاً ومنتجاً.

والجدير ذكره أنّ المجتمعات بأسرها تسعى اليوم، عن طريق الخدمة الاجتماعية وتوسيع نطاقها، إلى تحقيق العدالة الاجتماعية المتمثّلة بتأمين مبدأ تكافؤ الفرص وتكافؤ الظروف ليصرف كل واحد منهم طاقته بقدر ما يستطيع. وبالرغم من أن جميع الدول أجمعت على غايات العدالة الاجتماعية وعلى أهدافها فإن الاختلاف يظهر في آليات التنفيذ وفي عدم التخطيط الناجح لهذا التنفيذ وهذا ما نراه بوضوح على صعيد المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي (نظام اقتصادي موجّه أو نظام اقتصادي حرّ).

لا بدّ من الإشارة هنا إلى أن مظاهر العمران والرقيّ والرخاء التي كان يتمتع بها لبنان نسبياً قبل الحرب، كما جاء على لسان نعمت كنعان[1] (المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية)، لم تكن لتخفي حقيقة افتقاره إلى الكثير من عناصر الحياة ومقوماتها. وإذا كانت الولايات المتحدة، مثلاً، الدولة الأكثر تطوراً وتقدماً في العالم، ولا تزال تتحدث عن البؤس والفقر والمرض وتعمل جاهدة من أجل عدالة اجتماعية أفضل، فلا عجب إذن أن يتحدث اللبنانيون في وطنهم النامي، وبخاصة بعد هذه الحرب المدمّرة والمؤثّرة في كل الاتجاهات، عن المشكلات التي تعترض سبيلهم من أجل إقامة هذه العدالة. وإن الرخاء الظاهر لدى

(1) راجع: نعمت كنعان أبي عبد الله: الخدمة الاجتماعية في لبنان. بيروت، منشورات مركز التدريب الاجتماعي، 1981، ص 12.

البعض لا يعني في جميع الأحوال أن الناس بألف خير وأن الأمور تسير على ما يرام، فالخدمة الاجتماعية مثلاً بوجهيها الصحي والتربوي لا تزال غير متوفرة في كثير من المناطق وبخاصة النائية منها. ويضاف إلى ذلك مشكلات التلوّث بأنواعها المختلفة وبدرجاتها المقلقة.

ونلفت النظر هنا إلى أن نظام الخدمات الاجتماعية[1] بدأ في لبنان رسمياً مع إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي في أواخر عام 1959 والتي أصبح إسمها فيما بعد مصلحة الخدمات الاجتماعية بحيث نصّ المرسوم التنظيمي رقم 3127 تاريخ 23/ 1/ 1960 المعدّل بالمرسوم رقم 12960 تاريخ 5/ 6/ 1963 في مادته السابعة والعشرين على أن تتولى مصلحة الخدمات الاجتماعية تنفيذ المهام التالية:

- إقتراح وإعداد وتنفيذ برامج ومشاريع الخدمات الاجتماعية الحكومية.
- تنسيق العمل بين الدولة وبين جميع المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بخدمات اجتماعية والتي تتوخّى في أعمالها ربحاً تجارياً ومنها المستشفيات والمستوصفات ودور الأيتام والفئات المحتاجة أو الفئات التي يلزمها رعاية خاصة مثل الصمّ والبكم والمكفوفين والمعاقين عقلياً...

ونلفت النظر أيضاً إلى أنه في عام 1977 صدر مرسوم اشتراعي رقم 421 تاريخ 1/ 9/ 1977 أنشئت بموجبه مصلحة الرعاية المتخصصة للمعاقين. فانفصلت بذلك جميع الخدمات الرعائية الخاصة بالمعاقين والتي كانت تهتم بها مصلحة الخدمات الاجتماعية لتنضم إلى المصلحة الجديدة بغية تعزيز وتعميق الخدمات التي تؤمنها الدولة للمعاقين.

وفي هذا السياق يجدر بنا أن نذكّر بما فعلته الدولة اللبنانية بحيث

(1) نفس المرجع، ص 37.

تمّ إنشاء وزارة خاصة بالشؤون الاجتماعية والمعوقين في العام 1992 على أمل أن يتمّ تفعيل العمل وترشيد الخدمات الاجتماعية بين الدولة والهيئات الأهلية وبذلك يكون النجاح الأكيد.

وتعزيزاً لهذه الوقاية يصحّ أن نذكر هنا ما اقترحه الدكتور عمر الشيباني[1] حول تشكيل «الإطار الفلسفي لرعاية الشباب المسلم» في عالمه المعاصر مع تشديدنا على عدم الحصرية (بالشباب المسلم) ورغبتنا في التعميم لأن مجتمعنا بمسلميه ومسيحييه بحاجة إلى هذا الإطار من الرعاية والإعداد وبالتالي فإننا لن نخصّص عند ذكر مبادئه السبعة عشر التي جاءت على النحو التالي:

1 ـ إن الثروة الحقيقية لمجتمعنا هي ثروته البشرية التي تفوق بكل تأكيد الثروة المادية وبخاصة إذا كانت متعلمة ومدرّبة وواعية لدورها المتوقع في تنمية المجتمع لأنه بدون هذه الثروة أو هذه الموارد البشرية لا يمكن كشف الموارد المادية ولا الاستفادة منها وحسن استثمارها وتوظيفها في خدمة المجتمع. فبقدر ما تكون عليه من القوة بشقّيها المعنوي والمادي يحسب لها حساب وإلاّ فإن ضعفها سيكون بلا شك عامل تأخر وتخلّق.

2 ـ على الرغم من أهمية عناصر الثروة البشرية ومواردها في تنمية المجتمع وتقدمه فإن لعنصر الشباب أهميته الخاصة التي تفوق بعض الشيء أهمية العناصر الأخرى للثروة البشرية. ويعود السبب في ذلك إلى ما يتحلوا به من شجاعة وجرأة في المواقف وإقبال على الحياة وسعة في الآمال والمطامح والتحمّس لقضايا المجتمع واستعداد للتضحية في سبيل قضاياه ويزداد الدور فعالية إذا وجدوا الرعاية

(1) الفكر العربي، عدد 47، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1987، ص 11.

الصالحة والتوجيه الحكيم على أيدي الذين يتفاعلون معهم من آباء ومدرسين ومرشدين ومشرفين. . .

3 ـ إنّ صلاح الشباب وفاعليته يتوقفان إلى حدّ كبير على مدى رعايته وتربيته التربية الشاملة. فإن لم يجدوا الرعاية الحكيمة والتربية الصالحة والتوجيه القويم قد ينقلبون إلى عامل هدم واضطراب ويشكّلون عبئاً ثقيلاً على مجتمعهم بدلاً من أن يكونوا سواعد بناء وتنمية. فعلى قدر ما يوجّه لهم من رعاية وتربية وعناية يكون صلاحهم وصلاح مجتمعهم، مما يعني تالياً أن الرعاية ضرورة فردية واجتماعية وإنمائية:

فهي ضرورة فردية لأنها تساعد على كشف ميول الشباب وإمكانياتهم وقدراتهم الجسمية والعقلية والروحية والاجتماعية. . . وعلى إعدادهم للدور المتوقع منهم.

وهي ضرورة اجتماعية لأن قوة أي مجتمع تتطلب جهود الشباب وعلمهم وإرادتهم في التغيير نحو الأفضل.

كما أنها ضرورة إنمائية لأنه لا يمكن تحقيق تنمية ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية. . . من دون أن يكون وراءها جيل من الشباب الواعي لمشكلات المجتمع ولمتطلباته والقادر على استخدام وسائل الإنتاج الحديثة.

4 ـ إن رعاية الشباب يجب أن تتسع لتشمل جميع الظروف والعوامل والعمليات والخدمات التي تهيّئها أو تقوم بها مؤسسات الرعاية والتربية بهدف صقل مواهبهم وتنمية استعداداتهم وميولهم وقدراتهم وتوعيتهم وتنشئتهم التنشئة الاجتماعية الصالحة والسموّ بدوافعهم وإرضاء حاجاتهم ووقايتهم من الانحراف وإعدادهم للمسؤوليات الاجتماعية والوطنية وتمكينهم من شغل أوقات فراغهم بطريقة حكيمة.

5 ـ إن رعاية الشباب ليست بالمسؤولية الهيّنة ولا بالعملية البسيطة السهلة بل هي مسؤولية صعبة وعملية معقّدة تحتاج إلى الدراسات العلمية الواسعة للتعرّف على احتياجات الشباب ومشكلاتهم وظروف واقعهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

6 ـ إن مسؤولية رعاية الشباب، حتى في أوقات فراغهم، لا يمكن أن تقع على فرد واحد أو مؤسسة واحدة بل هي مسؤولية مشتركة بين جميع الأفراد والمؤسسات والمصالح الحكومية والأهلية ولا يمكن لهذه الرعاية أن تحقّق أهدافها وغاياتها إلا بتعاون الجميع.

7 ـ إن رعاية الشباب وحتى تكون وظيفية ومثمرة ينبغي أن تكون متماشية مع خصائص الشباب الذين تتجه إليهم هذه الرعاية وأن تكون مرضية لحاجاتهم وميولهم ورغباتهم في هذه المرحلة من العمر لا كابتة لها. كما ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الخصائص والصفات البارزة في مرحلة الشباب وأن تعمل على حسن توظيفها واستثمارها لمصلحة الفرد والمجتمع.

8 ـ إن رعاية الشباب يجب أن تكون خادمة لأهداف المجتمع ومرضية لاحتياجاته ومتماشية مع تعاليمه وقيمه الدينية والاجتماعية وتقاليده الإيجابية ومراعية لظروفه الخاصة وللتغيرات والتطورات التي يمرّ بها ولمتطلّبات الحياة.

9 ـ إن الضرورة تقضي بأن نستفيد من تجارب الآخرين في مجال رعاية الشباب (الدول الغربية) ومن خبرات المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة مثل منظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف ومنظمة التغذية والزراعة (الفاو) ومن نتائج ومعطيات البحوث والدراسات النفسية والتربوية والاجتماعية التي تجري في المجتمعات الأخرى... مع مراعاة أوجه الاختلاف والفروق في

القيم والعادات والتقاليد ومستوى التقدّم الاقتصادي والتعقيد الحضاري.

10 ـ بما أن الشباب يعتبر وليد بيئته النفسية والاجتماعية ويكتسب كثيراً من خصائصه وصفاته واتجاهاته عن طريق التفاعل، وبما أن صلاحه وتكيّفه يتوقفان على مدى صلاح المجتمع الذي يعيش فيه فإنه من الواجب أن يكون العمل مستمراً على تطوير المجتمع وإصلاحه من خلال توفير العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتأكيد الحرية بجميع أشكالها وأنواعها ويجعل البيئة ملبية للرغبات والمطالب. . .

11 ـ انطلاقاً مما كشفت عنه البحوث والدراسات العلمية من أن الفرد يكتسب مقوّمات شخصيته الأساسية وكثيراً من اتجاهاته النفسية والاجتماعية في مرحلة طفولته وأن أطفال اليوم هم جيل المستقبل ومن أنه كما تكون طفولة الأفراد يكون عادة شبابهم فإنه لا بد من العناية الكاملة برعاية الأطفال عن طريق توعية الأسرة ورعايتها وتدعيمها ومساعدة الفقير في تأمين الغذاء الصحي وعن طريق التوسّع في إنشاء المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها مع تحسين الأداء فيها.

12 ـ إن رعاية الشباب يجب أن تكون شاملة لجميع عناصر الشباب، للذكور والإناث في مختلف فئات العمر وفي مختلف المناطق والمواقع المهنية، من أجل تحقيق نهضة اجتماعية شاملة. والإيمان بمبدأ الشمول لا ينفي ضرورة الأخذ في الاعتبار الفروق الفردية في خطط ومشاريع الرعاية.

13 ـ إن رعاية الشباب يجب أن تكون شاملة لكافة جوانب شخصيته ومساعدة له على ملاءمة سلوكه بين الدين والدنيا وإعداد نفسه لتبعات الحياة الدنيا والحياة الآخرة.

14 ـ إن مشروعات الرعاية وبرامجها وأنشطتها يجب أن تكون مفيدة للشباب أنفسهم وللمجتمع الذي يعيشون فيه ويجب أن تخدم أهدافاً تربوية وتثقيفية واجتماعية واقتصادية. . . بحيث تجمع بين عنصر التسلية والترويح وعنصر التكوين وبين القيمة الفردية والقيمة الاجتماعية وبين القيمة الاستهلاكية والقيمة الإنتاجية.

15 ـ أن يكون للشباب دور إيجابي بارز في التخطيط لبرامج الخدمات ولخطط الرعاية وفي تنفيذها والإشراف عليها وفي تقييمها وإعادة النظر فيها بحيث لا يكونون مجرّد متلقّين للأوامر والخطط ومنفذين لها بدون نقاش.

16 ـ إن تدريب العدد الكافي من القادة والموجهين والمشرفين والمدربين للشباب في أوجه نشاطهم وخدمات رعايتهم المختلفة وتعهّد هؤلاء القادة والموجّهين والمشرفين والمدربين بالتحسين والتطوير المستمرين يجب أن يكونا من الأولويات الأساسية التي ترتكز عليها سياسة رعاية الشباب لأنه لا نجاح لأية مؤسسة شبيبية أو خطة أو تنظيم أو برنامج. . . إذا لم يتوفر له القائد الصالح أو المشرف الذي يتوفّر لديه الإعداد والخبرة ويتحلى بالصفات التي تضمن له النجاح في مهمته.

17 ـ إن أهداف الرعاية وسياستها وبرامجها. . وكل ما يتعلق بها يجب أن تخضع للتقويم الدوري المستمر من أجل التعرّف على مدى صلاحيتها. وهذا التقويم يجب أن يكون خطوة نحو إعادة النظر فيها بما تقتضيه نتائج التقويم بحيث يؤدي إلى التطوير والتجديد ويضمن لخدمات الرعاية نموّها المستمر وتجددها وحيويتها وقدرتها على جذب الشباب إليها.

باختصار إن التأهيل الاجتماعي للأهل وإعدادهم لمهنة التربية إضافة

إلى عمليات الإرشاد والتوجيه للأولاد يسهم، بوجود ذلك، في أهم الإجراءات الوقائية.

ثانياً: علاج الأمراض الاجتماعية:

ليس من شك في أن مهمة الباحث النفسي والاجتماعي، وبعد تزايد الاهتمام بالفرد والأخذ في الاعتبار البعد الإنساني، ليست في إدانة المنحرف وإصدار الحكم عليه بل البحث في ظروف الانحراف وفي أسباب هذا العمل المرفوض إلى جانب البحث الجدّي والمعمّق في شخصية المنحرف لمساعدته على إعادة النظر في سلوكه وفي تغيير مواقفه مركّزاً على خلفية تشير إلى أنه إنسان فقد توافقه مع نفسه ومع المحيطين به ولجأ إلى سلوك انحرافي علّه بذلك يجد توازنه المفقود مما يستدعي المساعدة والعلاج أكثر مما يستدعي العقاب والاقتصاص.

وعلاج الأمراض الاجتماعية يحتاج إلى فريق عمل يضمّ على الأقل طبيب نفسي، مرشد اجتماعي، مرشد دراسي ومهني. ونلخّص أهم ملامح العلاج[1] بما يلي:

- استثارة تعاون المريض وإثارة رغبته في العلاج وتقوية إرادته والعمل على زيادة قوة الأنا والأنا الأعلى ونموّ الضمير وزيادة التحكّم في السلوك.
- العلاج النفسي الفردي أو الجماعي (ومن طرائقه العلاج بالتمثيل النفسي المسرحي والمحاضرات والمناقشات الجماعية والنوادي العلاجية وعلاج الأسرة والتحليل النفسي الجماعي) ومحاولة تصحيح السلوك المنحرف وتعديل مفهوم الذات مع الاهتمام بعلاج الشخصية والسمات المرتبطة

---

(1) راجع: حامد زهران: مرجع سابق، ص 350.

بالانحراف... وإشباع الحاجات النفسية غير المشبعة وبخاصة الحاجة إلى الأمن، وإبدال السلوك العدواني بسلوك بنّاء، والعلاج بالعمل والاهتمام بالتربية الجنسية، مع التركيز على مساعدة الشخص المريض كي يتحرّر من الوجدان المريض (المتوعك) وتغيير أفكاره واتجاهاته وأحكامه الخلقية عن طريق القدوة والإيحاء وإشعاره بالمؤازرة التي تزيد من قدرته على مواجهة مطالب الحياة وبذلك تتحقّق لديه مشاعر الإشباع أمناً واطمئناناً ومرجعية قادرة.

- الإرشاد النفسي العلاجي والتربوي والمهني للشخص المنحرف... ومساعدة المريض على رسم فلسفة جديدة لحياته.

- توجيه وإرشاد الوالدين وتحملهما مسؤولية العمل على تجنيب الطفل التعرّض للأزمات الانفعالية ومواقف الصراع والإحباط ودعوتهم للاعتراف بشخصية الأبناء وعدم التفرقة في المعاملة بين الأبناء وعدم المقارنة بين الأطفال وأن يكونوا قدوة سلوكية حسنة للأبناء.

- العلاج البيئي وتعديل العوامل البيئية العامة: تغيير السلوك داخل المنزل وخارجه وشغل أوقات الفراغ والترفيه المناسب والرياضة والنشاط الاجتماعي.

- الإيداع في المؤسسات للتأهيل النفسي والتربوي والمهني تحت الإشراف العلمي وإعادة التطبيع الاجتماعي وتعديل الدوافع والاتجاهات وغرس اتجاهات جديدة مدروسة. ومساعدته تالياً كي يعمل وينتج ويكون مسؤولاً عن نفسه وعن عائلته اقتصادياً أو على الأقل المساعدة في ذلك حتى يشعر أنه ليس بعالة على أسرته أو مجتمعه.

- إنشاء المزيد من العيادات النفسية المتخصصة لعلاج الأمراض النفسية الاجتماعية.

- العلاج السلوكي باستخدام طرائقه المختلفة عن طريق الثواب والعقاب، التعزيز والانطفاء.
- العلاج الطبي بالعقاقير المهدّئة تحت الإشراف الطبي المتخصّص.
- العلاج الديني والتربية الدينية والتربية الخلقية السليمة.
- توفير الرعاية الاجتماعية للمريض في الأسرة والمدرسة واستخدام كافة إمكانيات الخدمة الاجتماعية المتيسّرة في المجتمع حتى يتمكّن من تعديل اتجاهاته المضادة للمجتمع ويبدي تكيّفاً تقرّه الأوضاع والنظم ويتمكن بالتالي من إجراء المواءمة بين رغباته الشخصية وبين مطالب الوسط الاجتماعي في حدود الإطار الذي يسمح به القانون مركّزين معه على تعزيز فكرته عن الحق والواجب، وحتى تتيسّر أيضاً كل إمكانيات النهوض به وبأسرته. ومن سمات[1] الخدمة الاجتماعية التي أصبحت مهنة نهضوية يمكن الإشارة إلى:

- أنها مسؤولية اجتماعية تعتمد على حق الإنسان على الدولة في الخدمة.
- أنها مظهر من مظاهر التقدم الإنساني، الاجتماعي والاقتصادي.
- أنها تعمل مع الإنسان في صوره الاجتماعية الثلاث: كفرد، كفرد في جماعة وكعضو في مجتمع.
- أنها لا تقتصر بخدماتها على الناحية العلاجية فحسب بل تمتدّ إلى الناحيتين الوقائية والإنشائية أيضاً.
- أن مجال نشاطها لا يقتصر على المؤسسات الاجتماعية المتخصّصة فحسب بل يمتد إلى كافة المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والصحية وغيرها بقصد تحقيق الوظيفة الاجتماعية لهذه المؤسسات.

---

(1) راجع: محمد طلعت عيسى، عبد العزيز فتح الباب، عدلي سليمان: الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين. القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، بدون تاريخ، ص 10، 11.

- أنها أصبحت نظاماً اجتماعياً ومهنة تساعد غيرها من المهن على القيام بدورها.

ولكي تؤدي الخدمة الاجتماعية (كمهنة وكنظام اجتماعي) وظائفها الوقائية والعلاجية والتشكيلية للأفراد لا بد لها من أن تأخذ في الاعتبار الخصائص التالية:

- أن يكون لها مجموعة واضحة من المبادىء والأصول والأخلاقيات يلتزم بها المهنيون القائمون بها.
- أن يكون لها مجالات واضحة للعمل يستخدم فيها المهنيون الاجتماعيون مهاراتهم وخبراتهم الفنية.
- أن يقدّر المجتمع جهود المهنيين الاجتماعيين من الناحيتين الأدبية والمادية.
- أن تكون هناك معاهد ومراكز متخصّصة لإعداد وتدريب الراغبين في اتخاذ الخدمة الاجتماعية مهنة لهم مستقبلاً.

مع التأكيد هنا على أن فلسفة الخدمة الاجتماعية يجب أن تستمدّ من قيم المجتمع ومعاييره وتطلّعاته ناهضة بالفرد وبالمجتمع وعاملة على تحسين الظروف وتفعيل الإمكانيات.

مع الإشارة أيضاً إلى ما يجب أن يتحلّى به المتخصص الاجتماعي من شروط في علاقته مع طالب الخدمة والعلاج. من هذه الشروط نذكر:

- التسلّح بقدر كاف من المعرفة والمعلومات الخاصة بسلوك الإنسان كفرد وسلوكه في جماعة وضمن المجتمع مع إدراك التأثير المتبادل بين الفرد والجماعة.

- الرغبة بالعمل العلاجي أي امتلاك اتجاهات مقوّية للعمل الاجتماعي الذي يأخذ في الاعتبار تقدير الناس واحترام المواعيد وجدية في العمل.

- تقبّل المريض بكلّ ما هو عليه من تصرفات واتجاهات. وهذا التقبّل لا يعني مطلقاً الموافقة على ما يقوم به لكن عن طريق التقبّل يكون المتخصّص قد أسّس لأول خطوة في طريق العلاج بحيث تؤدي إلى فهم المريض والتعرّف على كل جوانب المشكلة. ومن هذا التقبّل يبدأ العلاج إذ عن طريق تحسّن السلوك والتقدّم في إعادة تشكيل نظام القيم يقاس مستوى نجاح المعالج. المهم أن يوقف المتخصّص خط الانحدار السلوكي للمريض بحيث يشكّل التقبّل نقطة البداية لخط الصعود السلوكي باتجاه السلوك السوي والمقبول اجتماعياً.

- احترام رأي المريض وتشجيعه على حقه بتعزيز المصير وفق ما يراه مناسباً على ضوء إرشادات المعالج وما يوحي به مع الإحساس بمشاعره دون الانفعال معه.

- سرّية المعلومات التي يحصل عليها من المريض مباشرة أو مداورة أو عن طريق الاستنتاج والتشخيص وبقدر ما يحتفظ المتخصّص بأسرار مرضاه يحصّن نفسه اجتماعياً ويجعله مقبولاً وموضع ثقة وهذا يعزّز صورة المعالج بنظر أفراد مجتمعه ويسهّل الطريق أمامهم باتجاهه استشارة وعلاجاً ومرجعاً عندما تدعو الحاجة.

- التركيز على المريض والبدء من حيث وصل وانطلاقاً من إمكانياته الحقيقية في مواجهة المشكلة التي بصددها. والتركيز على المريض في عملية العلاج مبدأ سيكولوجي دعا إليه كارل روجرز[1] K. Rogers إذ طلب مساعدة الفرد للتعرّف على إمكانياته وطاقاته وزيادة إيمانه بنفسه

(1) Carl Rogers: Le developpement de la personne. Paris, Bordas, 1968, p. 262.

وعلى تشكيل مفهوم إيجابي للذات التي يجب أن تنطلق من الواقع الحقيقي باتجاه الشفاء وعندها يصبح:

- أكثر واقعية من حيث إدراكه لذاته.
- أكثر ثقة بنفسه ولقيادة نفسه.
- أكثر إيجابية من حيث تقويمه لنفسه.
- أكثر نضوجاً وأكثر قدرة على التكيف في سلوكه.
- أقل اضطراباً وإثارة حيال الصدمات والتجارب القاسية.
- أقرب إلى الإنسان السوي المتوافق والمتكامل والفاعل في تشكيل شخصيته من جديد وبشكل صحيح.

وليس من شك في أن مجتمعاً تكثر فيه الأمراض الاجتماعية (العنف والجريمة والإدمان، الانحرافات الجنسية، استغلال الطفولة..) سيكون هو حتماً مريضاً وبحاجة إلى إعادة تنظيم من خلال تفعيل الرعاية الاجتماعية وتأمين الاحتياجات الخاصة بالفرد وبالمجتمع تأميناً لحالات الاكتفاء والإشباع. ومن أجل ذلك يتوجّب على المسؤولين والمتخصّصين والمشتغلين في حقل الخدمة الاجتماعية:

- أن يتعرّفوا على كل الاحتياجات والموارد الممكنة حتى يتمكنوا من وضع خطة نهوض اجتماعية ناضجة.
- تقديم الخدمات التي تستثمر الموارد الموجودة على قدر ما يستطيعون.
- تحقيق التوازن في توزيع الخدمات من حيث قدرها ونوعها حسب الاحتياجات المطلوبة آخذين في الاعتبار ضرورة الاقتصاد في الوقت وفي الجهد المبذول.
- أن يتعاونوا في توفير المساعدة المشتركة فنّياً وعملانياً وأبحاثاً ميدانية..

مع الإشارة إلى أنه بقدر ما يتم التنسيق في ذلك تصبح الخدمات أكثر نفعاً وأكثر هادفية.

- توفير المال الكافي الذي يصرف بوعي في هذا المجال حتى تتحقق الأهداف الآنية والمخطط لها مستقبلاً.
- إثارة وعي الناس حول المشكلات الطارئة أو المقيمة لتفعيل دافع المطالبة بالمساعدة وصولاً إلى التغيير نحو الأحسن والأفضل بمشاركة المجتمع نفسه بمؤسساته الرسمية وهيئاته الأهلية والاجتماعية.
- حيازة مهارات وأنشطة (رياضية وفنية وثقافية وصحية...) تشجع الأفراد كأفراد والجماعات كبيئة لطالب العلاج للتعاون من أجل تحقيق التغيير السلوكي المنشود وتثيرهم باستمرار كي يبدوا الحماس والاندفاع لهذا التعاون.

باختصار إننا مدعوون كمؤسسات رسمية وأهلية، أفراد وجماعات، إلى اقتسام المسؤوليات كلّ من زاويته الخاصة وبقدراته المتاحة وإلى توزيع الأدوار بحيث نضمن النجاح والتكامل كأن تقوم المدرسة من خلال مكتب الخدمة الاجتماعية الذي يشرف عليه جهاز من المتخصصين بالتدخّل وبعلاج مختلف المشكلات الناشئة لدى التلاميذ.

تساعد المدرسة في ذلك الهيئات الاجتماعية ومعاهد التأهيل والإصلاحيات والأسر البديلة فيطلب من مراكز تشغيل الأطفال (مصانع، حوانيت، متاجر، ورش البناء وأعمال الزراعة...) أن تحترم قوانين العمل وتصون حقوق الأطفال المنصوص عنها في شرعة حقوق الطفل.

كما يطلب أيضاً من المراكز الصحية التي ينتقل إليها أفراد نتيجة إصابات من جراء عملهم وبخاصة الناشئة أن يتعاونوا مع الأجهزة الأمنية المختصة تبليغاً وتزويداً بكل المعلومات حتى يتمّ تلافي ومعالجة كل الشروط والظروف التي أدت إلى ذلك.

ولا ننسى هنا دور الصحافة القاضي بعدم تلميع صورة الجاني أو المعتدي، على الأقل من أجل عدم إشعاره بالبطولة التي تنعش ميله المستمر إلى الانحراف؛ أو دور صالات السينما وأمكنة اللهو القاضية أيضاً بعدم السماح للقاصرين أو أن يحظّر القانون دخولهم إليها وبخاصة تلاميذ المدارس لمشاهدة الأفلام والعروض المحظورة.

إنها أمثلة عما هو ممكن لا بل عما يجب أن يكون من تحمّل للمسؤوليات وعدم رميها على أكتاف الآخرين فلكلّ مقدار من المسؤولية ودور يجب عدم التخلّي عنه إلاّ إذا حسبنا أنفسنا قاصرين وغير متمتعين بالأهلية الاجتماعية.

تجدر الإشارة هنا إلى بعض الصعوبات التي تواجه علاج الأمراض الاجتماعية ونذكر منها:

- عمق اضطراب الشخصية ومقاومته للتغير.
- عدم رغبة المريض في التغيير وعدم تعاونه في العلاج.
- الخلاف حول أحسن مكان للعلاج: هل هو العيادات النفسية أم المستشفيات أم المؤسسات أم السجون الخاصة؟
- المرضى العائدون (المرتدّون إلى المرض) يؤثّرون على غيرهم.

بالاستناد إلى ما تقدّم نعتبر أن مقاومة المجتمع لوجود أو انتشار الأمراض الاجتماعية فيه تقوى بقدر ما تتحقق أهداف التنشئة الشاملة التي تأخذ في الاعتبار خلق أنشطة إنمائية توظّف جميع الوسائل المتوفرة من خلال تحريك وتفعيل إمكانيات الأفراد المعطّلة ثم توظيفها بحيث يتحرك الحسّ الاجتماعي عندهم الذي يقوّي فيهم إمكانيات الصمود، كما تقوي مقاومة المجتمع لانتشار الأمراض بقدر ما تحقق الدولة وجودها في شتى الميادين وبخاصة المرتبطة منها بالشؤون الأمنية والاقتصادية

والتأهيلية فتحقق بذلك الأمن الاجتماعي للفرد وتسهم تالياً بتنمية قدراته الاجتماعية والإبداعية. إن المجتمع الذي يعمل على إسعاد أطفاله لا بد له من أن يصل بهم إلى المستقبل الواعد، علماً أنّ كل مالٍ أو جهد يُنفق في سبيلهم سيرتدّ أضعافاً مضاعفة، حينما يشبّون واثقين وقادرين، على وطنهم تجذُّراً فيه وانتماء إليه وافتخاراً به بين الأمم. بينما المجتمع الذي تعلو وجوه أطفاله سمات الحزن واليأس والبؤس، غير مبالٍ بمشكلاتهم وبما هم فيه، لا بدّ من أنه سيجني ثمار هذا التردّي حينما يستوون رجالاً موتورين يتفنّنون في ارتكاب المآثم والشرور. فهلاّ تستطيع الدولة إرجاع الضمائر المهاجرة إلى موطنها؟ وبالتالي هلاّ نستطيع بمواطنية راشدة أن نحمي مجتمعنا من المرض والفساد؟

الخاتمة

يمكننا القول إنه برسمنا لإطار السلوك المريض نكون قد خطونا باتجاه محاصرة المرض الاجتماعي الذي تعاني منه معظم المجتمعات وبصورة خاصة المجتمعات الناهضة بعد سنوات من الحرب والكوارث والمحن. وبذلك نفتح الباب بوجه كل الباحثين من أجل المزيد من التوضيح وانطلاق كل واحد من حيث انتهى غيره، الأمر الذي يساعد في تثمير الجهود وفي ترشيد الخطوات اللاحقة.

باختصار، لقد كان همنا في هذا الجزء الأول، «إطار السلوك المريض»، من هذه السلسلة، «سلسلة الأمراض الاجتماعية»، أن نعرِّف المرض الاجتماعي وأن نقول إن هذا السلوك يعتبر مريضاً وذاك السلوك يكون في إطار السلوك الطبيعي بالرغم من أن له انعكاسات سلبية. وقد أشرنا إلى ضرورة التمييز بين أمراض المجتمع وأمراض الدولة. كما أشرنا أيضاً إلى تصنيف بعض المشكلات الاجتماعية.

وقد تمكنّا من عرض أهم الأسباب التي قد تسهم في حصول المرض الاجتماعي كاضطرابات التنشئة والاضطرابات الأسرية وسوء التوافق الذي يتعرض له الفرد على الصعيد المدرسي والاجتماعي والمهني والاقتصادي، تدهور نظام القيم وانهيار القيم المعنوية والدينية والخلقية، التعصّب واستغلال الدين، الانتماء إلى طبقة اجتماعية دنيا والتباين في الرغبة بين ما هو مستحبّ وبين ما هو حاصل. كما لا يمكن أن ننسى نوع الحي ومستوى الجيرة وما يفرضان من قيم ومبادىء وسلوك علائقي معيّن...

وفي هذا الإطار استطعنا أن نتعرف على أهم الأعراض النفسية والاجتماعية وأشرنا إلى سيكولوجية الجانح والخصائص التي تميّز شخصيته والعوامل التي تدفعه في طريق الانحراف من دون أن ننسى استعراض أهمّ الأمراض الاجتماعية.

وحاولنا كذلك تفسير المرض الاجتماعي بعرضنا لوجهات نظر إحدى عشرة مدرسة فسّرت المرض الاجتماعي كل واحدة من زاويتها الخاصة مؤكّدين أن تفسير كل واحدة يمكن اعتباره صحيحاً لكنه غير كامل، الأمر الذي يدفعنا إلى ضرورة أن ننظر إلى أسباب الأمراض الاجتماعية نظرة شاملة متكاملة.

ومن أجل أن نسلك بشكل صحيح كانت لنا وقفة استطلعنا فيها مفهوم المعيار الاجتماعي والعوامل الدافعة للالتزام بالمعايير الاجتماعية أو تلك الدافعة للانحراف عنها. كما استطلعنا مفهوم القيم الاجتماعية وارتباط سلوك الإنسان بنظام القيم وكيفية اكتساب الإنسان لهذه القيم وما هي العوامل المؤثرة في هذا الاكتساب. واستطلعنا أيضاً مفهوم الأدوار الاجتماعية وارتباط كل دور بالحالة التي يمثلها مع الإشارة إلى تعدد الأدوار لدى الشخص الواحد بحسب الحالات التي يمثلها على التوالي. ووقفنا عند سؤال يهمّ كل شخص وهو ماذا يعني لو اختلفت الأدوار التي يحتلها الفرد؟ لنشير تالياً إلى ضرورة عدم التعارض والاختلاف بين الأدوار وإلاّ سقط الفرد في دوّامة القلق والاضطراب وسوء التعاطي.

وحول موضوع الاتصال وعلاقته بموضوع المرض الاجتماعي استعرضنا دور الاتصال الخاطىء وتأثيره في إنتاجية السلوك المريض ودور الاتصال الناجح أو الفعال وتأثيره في توطيد العلاقة مع الآخرين. واستعرضنا أيضاً مبادىء الاتصال الجيد إلى جانب مبادىء الاستماع

الجيد لأننا نعتبر أنه بوجود هذه المبادىء من قبل المرسل والمتلقّي نكون قد ابتعدنا عن الوقوع في الغموض والتشويش وابتعدنا تالياً عن الوقوع في السلوك المريض.

وفي الختام كان لا بد من عرض بعض الوسائل التي تصبّ في موضوع الوقاية والعلاج للأمراض الاجتماعية، إذ إن الإجراءات الوقائية تتعلق بمؤسسات التنشئة وبإعداد الأبوين للقيام بمهام التربية والرعاية والتوجيه كما تتعلق بمساعدة الفرد للتعرف على طاقاته وإمكانياته وبتزويده بمجموعة من الخبرات وبتأمين الأجواء المؤاتية لمختلف مظاهر النمو عنده. . .

أما العلاج فهو من مسؤولية المعالج المتخصص بالتعاون مع فريق عمل من ذوي الخبرة والاختصاص الذي يأخذ على عاتقه عدم إدانة المريض بل تقبّله وتفهّمه واستثارة تعاونه بغية إرشاده وتقوية إرادته وإعادة ترتيب أولويات نظام القيم لديه مع التركيز على إرشاد الوالدين وتعديل العوامل البيئية المؤثرة في سلوكه وتوظيفها في عملية العلاج. . .

لا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا الجزء «إطار السلوك المريض» سيليه أجزاء متتالية تشكل «سلسلة الأمراض الاجتماعية» كأجزاء «العنف والجريمة»، «الطفولة المعذّبة»، «الإدمان»، «الجنس المريض». . . علّنا بذلك نساعد في تشكيل البنية النفسية والاجتماعية للفرد وبذلك نؤسّس لمجتمع نأمل في أن يخلو من الأمراض الاجتماعية ومن كل ما يربك السلوك العلائقي بين الأفراد.

إنه الرهان، الرهان على وجود دولة راعية، قوية، متفهّمة، حازمة، عادلة، مؤسّساتية. . . فهل نستطيع كسب الرهان؟

المراجع العربية والمعرّبة

- إبراهيم، سعد الدين: الأسرة والمجتمع والإبداع في العالم العربي. في المستقبل العربي، عدد 77، 1985.
- أبو السعد، كمال الجندي: إنحراف الأحداث الجناح. القاهرة، دار المعارف بمصر، 1971.
- أبي عبد الله، نعمت كنعان: الخدمة الاجتماعية في لبنان. بيروت، منشورات مركز التدريب الاجتماعي، 1981.
- انكليز، أليكس: مقدمة في علم الاجتماع. ترجمة محمد الجوهري، القاهرة، دار المعارف، 1977.
- إيكهورن، أوجيست: الشباب الجامح. ترجمة سيد غنيم وإسحق رمزي، القاهرة، دار المعارف، 1954.
- بركات، حليم: المجتمع العربي المعاصر. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.
- التابعي، كمال: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية. القاهرة، دار المعارف، 1985.
- الجوهري، محمد، وآخرون: ميادين علم الاجتماع. القاهرة، دار المعارف، ط 5، 1980.
- حجازي، مصطفى: الاتصال الفعال في العلاقات الإنسانية والإدارة. بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1990.
- حجازي، مصطفى: الأحداث الجانحون. ط 2، بيروت، دار الطليعة، 1981.
- دياب، فوزية: القيم والعادات الاجتماعية. بيروت، دار النهضة، 1980.
- رمضان، عمر السعيد: دروس في علم الإجرام. بيروت، دار النهضة العربية، 1972.
- زهران، حامد: علم النفس الاجتماعي. القاهرة، عالم الكتب، 1977.

- زهران، حامد: علم نفس النمو. القاهرة، عالم الكتب، 1977.
- سعد، عبد الحميد محمود: دراسات في علم الاجتماع الثقافي: التغيّر والحضارة. القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1980.
- شبكة، حسين: النزعة الفردية والتنمية. في الفكر العربي، عدد 54، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1988.
- شرابي، هشام: مقدمات لدراسة المجتمع العربي. بيروت، الدار المتحدة للنشر، 1975.
- شكور، جليل: أبحاث في علم النفس الاجتماعي. طرابلس ـ لبنان، دار الشمال، 1989.
- عاقل، فاخر: علم النفس: دراسة التكيف البشري. بيروت، دار العلم للملايين، ط 3، 1972.
- عسوس، عمر: دور الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة. في الفكر العربي، عدد 83، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1996.
- عيسى، محمد طلعت، عبد العزيز فتح الباب، عدلي سليمان: الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين. القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، بدون تاريخ.
- فيّو، جان كلود: الذاكرة. ترجمة جورج يونس، بيروت، المنشورات العربية، سلسلة ماذا أعرف، 1977.
- محمد، بركات عبد العزيز: مسؤولية الصحافة العربية تجاه القيم والنظام الاجتماعي العربي. في الفكر العربي، عدد 50، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1988.
- منصور، طلعت: سيكولوجية الاتصال. في مجلة عالم الفكر، الكويت، مجلد 11، عدد 2، 1980.
- ميزونوف، جان: علم النفس الاجتماعي. بيروت، منشورات عويدات، 1972.
- وافي، علي عبد الواحد: غرائب النظم والتقاليد والعادات. الجزء الأول، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، من دون تاريخ.
- ياسين، عطوف محمود: مدخل في علم النفس الاجتماعي. بيروت، دار النهار، 1981.

الصحف والمجلات

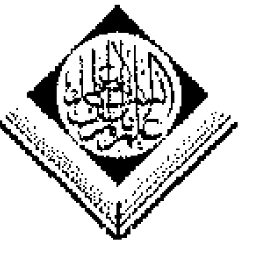
- الأمن: بيروت، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، عدد 16، نيسان 1993.
- الديار: صحيفة لبنانية يومية، صفحة الدراسات، تاريخ 10 تموز 1994.
- عالم الفكر: الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلد 11، عدد 2، 1980.
- الفكر العربي: بيروت، معهد الإنماء العربي، الأعداد: 19 (1981)؛ 37، 38 (1985)؛ 47 (1987)؛ 50 (1988)؛ 54 (1988)؛ 83 (1996).
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة حول تعاطي الحشيش، التقرير الثاني، 1964.
- المستقبل العربي، عدد 73، 1985.

المراجع الأجنبية

- DE LAUWE, CHOMBART: Milieu social et état dangereux. II, cours international de criminologie, Paris, 1953.
- DEBRAY-RITZEN, PIERRE et BADRIG MELEKIAN: La dyslexie de l'enfant. Belgique, Casterman, 1970.
- DEBUYST, CHRISTIAN et JULIENNE JOOS: L'enfant et l'adolescent voleurs. Bruxelle, Dessart, 1971.
- KLEIN, MELANIE: Essais de psychanalyse. Paris, Payot, 1967.
- MAILLOUX, NOEL: Jeunes sans dialogue. Pedagogie psychosociale, 14, Paris, Fleurus, 1971.
- MERTOW, ROBERT K. and ROBERT NIBEST: Contemporary social problems. 3e éd., New York, Harcourt Brace Jovanovich, inc. 1971.
- PIEROW, HENRI: Vocabulaire de la psychologie. Paris, PuF, 1973.
- POROT, MAURICE: L'enfant et les relations familiales. Paris, PuF, 1978.
- REDL, F.: L'enfant agressif. tome 1, Paris, Fleurus, 1964.
- ROGERS, CARL R.: Le developpement de la personne. Paris, Bordas, 1968.
- SELOSSE: Familles dites asociales et delinquance juvenile, in familles inadaptées et relations humaines, Paris, 1961.
- SILLAMY, NORBERT: Dictionnaire de psychologie. Paris, Bordas, 1980.
- SILLAMY, NORBERT: Dictionnaire de la psychologie. Paris, Larousse, 1967.
- SUTHERLAND, E.: Principe de criminologie. Paris, Cujas, 1966.
- SUTHERLAND, E.: Le voleur professionnel. Paris, Spes, 1963.

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

صدر أيضاً عن:



الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers









لمزيد من المعلومات حول منشورات الدار العربية للعلوم،
زوروا موقع الدار على شبكة الوب من خلال العنوان:
www.asp.com.lb